

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
أنا لله وأنا إليه المرجع والعاقبة



الجامعة الإسلامية - غزة
عمادة الدراسات العليا
كلية التجارة
قسم إدارة الأعمال

العوامل المؤثرة على درجة أمان البنوك التجارية العاملة في فلسطين

دراسة تحصيلية

إعداد الطالبة
بهية مصباح محمود صبا

إشراف الدكتور
علي عبد الله أحمد شاهين

قدم هذا البحث استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في إدارة الأعمال

1429هـ - 2008م

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

قال تعالى في محكم كتابه العزيز:

{ وَقُلْ اَعْمَلُوا فَسَيَرَى اللّٰهُ عَمَلَكُمْ

وَرَسُوْلُهُ وَالْمُؤْمِنُوْنَ }

صدق الله العظيم

(سورة التوبة، آية ١٠٥)

ملخص الدراسة

العوامل المؤثرة على درجة أمان البنوك التجارية العاملة في فلسطين

تهدف الدراسة إلى تطوير نموذج قياسي يستند إلى التحليل المالي للقوائم المالية المنشورة للبنوك من خلال الوقوف على مدى تأثير بعض العوامل على درجة الأمان في الجهاز المصرفي الفلسطيني، والخروج بتوصيات تساعد إدارات هذه البنوك على تطوير أدائها المصرفي من حيث إدارة مخاطر السيولة (Liquidity Risk) ومخاطر الائتمان (Credit Risk) ومخاطر سعر الفائدة (Interest Risk) ومخاطر رأس المال (Capital Risk)، مستهدفة تحقيق معدلات مرتفعة للعائد على الموجودات (Return on Assets) وبالتالي المحافظة على هامش الأمان المصرفي (Bank Hedging)، ولتحقيق هذا الغرض تم اختيار (٥) نسب مالية لعينة من (١٢) مصرف - مرخص لدى سلطة النقد الفلسطينية - للفترة ما بين (١٩٩٧ - ٢٠٠٧) باستخدام أسلوب التحليل الإحصائي المعروف باسم Panel Data وذلك من خلال تطبيق النموذج التالي:

$$y_{it} = Z_{it}\alpha + \beta X_{it} + \epsilon_{it}$$

وقد أظهرت الدراسة وجود علاقة طردية بين درجة الأمان المصرفي من جهة وكل من المخاطر المتعلقة بدرجة السيولة (LR) والمخاطر المتعلقة بعدم كفاية رأس المال (CAR) والمخاطر المتعلقة بالتقلبات في سعر الفائدة (IR) ومعدل العائد على إجمالي الموجودات (ROA) من جهة أخرى. بينما أظهرت وجود علاقة عكسية بين درجة الأمان المصرفي و مخاطر الائتمان المصرفي (CR).

وقد أوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بمتابعة سلوك العوامل المذكورة، وإجراء التحليلات المالية، بالنظر إلى دورها الفاعل في بيان الوضع المالي للمصارف، وبالتالي دوره في ترشيد القرارات، وتطبيق نموذج الدراسة للوقوف على درجة الأمان المصرفي، وضرورة اتخاذ ما يلزم من إجراءات لتطبيق السياسات المناسبة لإدارة المخاطر وأساليب قياسها ومتابعتها تحقيقاً للأمان المصرفي.

Abstract

Factors Affecting The level Of Banking Hedging Of Commercial Banks Operating In Palestine

Study aims to develop a standard model based on the financial analysis of the lists published financial banks through the stand over some of the factors influence the degree of Banking Hedging in the Palestinian banking system, and come up with recommendations help departments such banks to develop their performance in terms of bank risk management (Liquidity Risk) and (Credit Risk) and (Interest Risk) and (Capital Risk), targeted to achieve high rates of (Return on Assets) and thus maintain the (Bank Hedging), and for this purpose has been selected (5) Financial ratios of a sample of (12) Bank - licensed to the Palestinian Monetary Authority - the period between (1997 - 2007) using the method of statistical analysis known as the Panel Data, through the application form below:

$$y_{it} = Z_i \alpha + \beta X_{it} + \varepsilon_{it}$$

The study revealed the existence of a direct correlation between the degree of Banking Hedging point of all the risks concerning the degree of liquidity (LR) and the risks associated with insufficient capital (CAR), risks relating to fluctuations in interest rates (IR) and the total rate of return on assets (ROA) on the other. While demonstrating the existence of an inverse relationship between the degree of Banking Hedging and credit risk banking (CR).

The study recommended the need to conduct follow-up attention to the factors mentioned, conducting financial analyses, given an effective role in the financial position of banks, as well as its role in rationalizing the decisions, and the application of the model study to determine the degree of Banking Hedging and the need to take the necessary procedures for the application of appropriate policies to manage Risks and methods of measurement and follow-up investigation of the Banking Hedging.

الإهداء

إلى والدي الفاضل زرع في نفسي قوة الإرادة

إلى والدي التي أعطت ماون مقابل

"أطال الله في عمركما وأحسن عملكما"

إلى أشقائي وشقيقاتي من قاسموني الحياة بلونها ومرها

إلى أصدقائي وصديقاتي

إلى تراثك فلسطين

الشكر والتقدير

حمداً لمن بلغنا المرام
وزادنا من فضله إكراماً
ثم صلاة الله بأسرى
برق على طيبة وأم القرى
مع السلام نيشان أحدا
وآله المستكملين الرشدا

الحمد لله الذي لا يبلغ مدحه القائلون، ولا يحصي نعماه العادون، ولا يؤدي حقه المجتهدون.

الحمد لله على لطفه وعونه أن أكرمني لإتمام هذه الدراسة فليس عندي شيء... ولا مني شيء... ولا لي شيء

فالفصل والمنة والحمد لله وحده، القائل في كتابه العزيز: "وإذ تأذن ربكم لئن شكرتم لأزيدنكم" (إبراهيم، آية ٧)، وصلى الله على النبي المبعوث رحمة للعالمين محمد ابن عبد الله القائل: "من لم يشكر الناس فلم يشكر الله".

في البداية يطيب لي أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى من شرفني بالإشراف على متابعة هذا البحث، وكانت توصياته دائماً بمثابة النور الذي اهتديت به لإتمامها أستاذي الفاضل: الدكتور/ علي عبد الله شاهين حفظه الله.

كما أتوجه بجزيل الشكر والتقدير إلى لجنة المناقشة المتمثلة بكل من:

الأستاذ الدكتور/ يوسف عاشور
مناقشاً داخلياً
حفظه الله.
الأستاذ الدكتور/ أنيس الحجة
مناقشاً خارجياً
حفظه الله.

كما لا يفوتني أن أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى من كان له الفضل في بلورة فكرة الماجستير لدي / عبد الهادي أبو زهيرة. وكل العاملين في مكتبة الجامعة الإسلامية ومكتبة جامعة القدس المفتوحة ومكتبة سلطة النقد الفلسطينية - سابقاً -، لما قدموه لي من مساعدة. ولا ولن أنسى أصدقائي وصديقاتي أوصلوني لهذه النهاية السعيدة. كما أتقدم بالشكر الجزيل لكل من ساهم وساعدني في جمع البيانات المالية لاستكمال الجانب التطبيقي للدراسة.

أخص بالذكر:

أ. جودة حمائل	بنك الإسكان للتجارة والتمويل - رام الله -	أ. سامر	بنك الاتحاد للادخار والاستثمار - رام الله -
أ. حمدي أبو حصيرة	مدير بنك الإسكان للتجارة والتمويل - غزة -	أ. هيثم	البنك التجاري الفلسطيني - رام الله -
أ. محمد سلمان	البنك العقاري المصري العربي - رام الله -	أ. مها مهنا	مكتبة سلطة النقد الفلسطينية - سابقاً -
أ. حسام دويكات	البنك العربي - رام الله -	أ. منجي نزال	جمعية البنوك - رام الله -
أ. أحمد عوض	بنك القاهرة عمان - رام الله -	أ. باسل أبو زعيتر	الجامعة الإسلامية - غزة -
أ. أحمد الخطيب	البنك الأهلي الأردني - رام الله -	د. سيف الدين عودة	سلطة النقد الفلسطينية - غزة -
أ. سمير الرفاتي	البنك التجاري الأردني - عمان -	د. محمد نجم	المدقق النحوي والإملائي، جامعة الأزهر - غزة -

فهرس المحتويات

رقم الصفحة	العنوان
ب	آية قرآنية
ج	ملخص الدراسة باللغة العربية
د	ملخص الدراسة باللغة الإنجليزية
هـ	الإهداء
و	الشكر والتقدير
ي	فهرس المحتويات
ك	قائمة الجداول
ل	قائمة الأشكال التوضيحية
الفصل الأول (الإطار العام للدراسة)	
٢	مقدمة:
٤	١/١ مشكلة الدراسة:
٥	٢/١ فرضيات الدراسة:
٥	٣/١ متغيرات الدراسة:
٧	٤/١ أهداف الدراسة:
٨	٥/١ أهمية الدراسة:
٨	٦/١ منهجية الدراسة:
١٠	٧/١ الدراسات السابقة:
٢١	أهم ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:
٢٢	مفاهيم الدراسة ومصطلحاتها:
الفصل الثاني (مؤشرات التحليل المالي وعلاقتها بالأمان المصرفي)	
المبحث الأول (التحليل المالي - أهدافه واستخداماته -)	
٢٥	مقدمة:
٢٦	١/١/٢ تعريف التحليل المالي:
٢٧	٢/١/٢ مصادر المعلومات اللازمة للتحليل المالي:

٢٧	٣/١/٢ أساليب التحليل المالي:
٢٩	٤/١/٢ منهجية التحليل المالي:
٣٢	٥/١/٢ معايير التحليل المالي:
٣٢	١/٥/١/٢ خصائص المعايير واستخداماتها:
٣٢	٢/٥/١/٢ أنواع المعايير:
المبحث الثاني	
(أدوات التحليل المالي وعلاقتها بالأمان المصرفي ومؤشراتها في فلسطين)	
٣٥	١/٢/٢ معدلات الأداء المالي:
٣٥	١/١/٢/٢ معدلات الربحية:
٣٦	٢/١/٢/٢ معدلات السيولة:
٣٩	٣/١/٢/٢ معدلات الأمان:
٣٩	٤/١/٢/٢ معدلات المخاطر:
٣٩	أ- مؤشرات الائتمان:
٤٠	ب- كفاية رأس المال:
٤٤	ج- مخاطر معدل الفائدة:
٤٥	٢/٢/٢ مجالات التحليل المالي الأساسية:
٤٥	١/٢/٢/٢ التحليل المقارن للقوائم المالية:
٤٥	٢/٢/٢/٢ التحليل بالنسب للقوائم المالية:
٤٦	٣/٢/٢/٢ قائمة التدفق النقدي:
٤٦	٣/٢/٢ مؤشرات أداء الجهاز المصرفي الفلسطيني:
٤٦	١/٣/٢/٢ تطور الجهاز المصرفي الفلسطيني:
٤٨	١/٣/٢/٢ مؤشرات أداء البنوك التجارية العاملة في فلسطين:
الفصل الثالث (إدارة المخاطر المصرفية ودورها في الأمان المصرفي)	
المبحث الأول (إدارة المخاطر - المفاهيم والمبادئ)	
٦١	مقدمة:
٦١	١/١/٣ تعريف الخطر:

٦٢	٢/١/٣ مبادئ إدارة المخاطر المصرفية بصورة سليمة:
٦٤	٣/١/٣ أنواع المخاطر المصرفية:
٦٤	(١) المخاطر المالية:
٦٥	(٢) مخاطر العمليات (التشغيل):
المبحث الثاني	
مخاطر الأداء المصرفي (السيولة - رأس المال - الائتمان - معدل الفائدة)	
أولاً: السيولة ودورها في الأمان المصرفي	
٦٨	مقدمة
٦٨	١/١/٢/٣ مفهوم السيولة وتعريفها:
٧٠	٢/١/٢/٣ أدوار و وظائف السيولة:
٧١	٣/١/٢/٣ إدارة السيولة:
٧٢	٤/١/٢/٣ مكونات إدارة السيولة:
٧٣	٥/١/٢/٣ نظرية إدارة السيولة:
ثانياً: رأس المال ودوره في الأمان المصرفي	
٧٥	مقدمة:
٧٥	١/٢/٢/٣ دور رأس المال:
٧٦	المرحلة الأولى: تغطية رأس المال للمخاطر الائتمانية:
٧٨	المرحلة الثانية: تغطية رأس المال لمخاطر الائتمان والدول ومخاطر السوق:
٧٩	المرحلة الثالثة: تغطية رأس المال إلى جانب المخاطر السابقة لمخاطر التشغيل:
٨٠	٢/٢/٢/٣ وظائف رأس المال الممتلك في البنك التجاري:
ثالثاً: الائتمان ودوره في الأمان المصرفي:	
٨١	مقدمة:
٨٢	١/٣/٢/٣ القرار الائتماني وعلاقته بالأهداف العامة للمصرف:

٨٢	٢/٣/٢/٣ مفهوم المخاطر الائتمانية:
٨٢	٣/٣/٢/٣ صور المخاطر الائتمانية:
٨٣	٤/٣/٢/٣ أركان المخاطر الائتمانية:
٨٤	٥/٣/٢/٣ أساليب التعامل مع المخاطر الائتمانية:
٨٦	٦/٣/٢/٣ مخاطر التركيز الائتماني:
٨٧	٧/٣/٢/٣ العلاقة التي تربط بين (السيولة - الربحية - الأمان):
٨٨	٨/٣/٢/٣ نتائج المخاطر الائتمانية:
٨٨	٩/٣/٢/٣ الضوابط اللازمة للرقابة على المخاطر الائتمانية:
رابعاً: معدل الفائدة ودوره في الأمان المصرفي:	
٨٩	مقدمة:
٨٩	١/٤/٢/٣ مفهوم سعر الفائدة:
٨٩	٢/٤/٢/٣ أنواع أسعار الفائدة:
٩٠	٣/٤/٢/٣ تزايد المخاطرة داخل المصرف:
٩٠	٤/٤/٢/٣ سوق المبادلات (المقايضات): .
٩٣	٥/٤/٢/٣ السياسات الجيدة لإدارة مخاطر سعر الفائدة:
٩٥	٦/٤/٢/٣ لجنة بازل وإدارة مخاطرة سعر الفائدة:
الفصل الرابع	
قياس كمي لأثر إدارة المخاطر على درجة الأمان المصرفي "الدراسة التطبيقية"	
٩٨	مقدمة:
٩٨	١/٤ خطوات الدراسة:
٩٩	٢/٤ الأسلوب المستخدم في تقدير نموذج الدراسة
١٠٤	٣/٤ أنموذج الدراسة العام:
١١٠	٤/٤ النتائج والتوصيات:
١١٠	١/٤/٤ النتائج:
١١٢	٢/٤/٤ التوصيات:
١١٣	٥/٤ الدراسات المقترحة:
١١٤	المصادر والمراجع

قائمة الجداول

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الجدول
٩	جدول (١) يوضح المصارف المرخصة لدى سلطة النقد الفلسطينية	١
٤٣	جدول (٢) يوضح الأوزان الترجيحية للمخاطر	٢
٤٩	جدول (٣) يوضح ترتيب تنازلي للمصارف حسب المتوسط العام لمعدل العائد على الموجودات (ROA)	٤
٥١	جدول (٣) يوضح ترتيب تنازلي للمصارف حسب مخاطر السيولة (LR)	٥
٥٣	جدول (٥) يوضح ترتيب تنازلي للمصارف حسب مخاطر الائتمان (CR)	٦
٥٥	جدول (٦) يوضح ترتيب تنازلي للمصارف حسب مخاطر رأس المال (CAR)	٨
٥٧	جدول (٧) يوضح ترتيب تنازلي للمصارف حسب مخاطر سعر الفائدة (IRR)	٩
٥٨	جدول (٨) يوضح ترتيب تنازلي للمصارف حسب درجة الأمان المصرفي (BH)	١٠
١٠٦	جدول (٩) يوضح نتائج نموذج انحدار (Fixed effect) لأثر إدارة المخاطر على درجة الأمان المصرفي في ١٢ مصرف وخلال الفترة ١٩٩٧-٢٠٠٧.	١١
١٠٩	جدول (١٠) يوضح العلاقات بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع	١٢

قائمة الأشكال التوضيحية

رقم الشكل	الموضوع	رقم الصفحة
١	شكل (١) يوضح العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع	٤
٣	شكل (٢) يوضح مبادلة سعر الفائدة – جانب الموجودات	٩١
٤	شكل (٣) يوضح مبادلة سعر الفائدة – جانب المطلوبات	٩٢

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

مقدمة:

تشكل البنوك والمؤسسات المالية لبنة أساسية مهمة في بناء الاقتصاد والأعمال في أي دولة، إذ إن القطاع المصرفي له دور كبير لا يمكن تجاهله في عملية التطور الاقتصادي، ذلك أنه يعتبر الأداة التي من خلالها تطبق الدولة نظامها النقدي وسياستها المالية، ويعطي القطاع المصرفي مؤشراً رئيساً على حيوية الوضع الاقتصادي في تلك الدولة، من خلال ما تقدمه من خدمات مصرفية متعددة متنوعة، تساعد كثيراً في تنشيط العمليات الاقتصادية والمالية والتجارية، ومن أهم هذه الخدمات: قبول الودائع بأنواعها ومنح التسهيلات الائتمانية المباشرة وغير المباشرة وتحصيل الأوراق التجارية وخصمها، وإصدار خطابات الضمان وفتح الاعتمادات المستندية. (الجهماني، ٢٠٠١)

وتتعرض البنوك التجارية في ظل التغيرات المستمرة في البيئة الاقتصادية إلى العديد من المخاطر التي تؤثر على أنشطتها المختلفة من إقراض واستثمار وغيرها، ومن أمثلة المخاطر التي تواجه البنوك التجارية: مخاطر الائتمان - مخاطر السيولة - مخاطر رأس المال - مخاطر سعر الفائدة - مخاطر التضخم - ومخاطر السوق، وغيرها، وتؤثر المخاطر السابقة على أصول البنك التجاري، وبالتالي على سلامة أموال المودعين. (المليجي، ٢٠٠٢)

ويتعدد المتعاملون مع القطاع المصرفي، من قطاعات وأشخاص طبيعيين ومعنويين بمختلف صفاتهم، كعملاء (مودعين ومقترضين) أو كمستثمرين (حاليين أو محتملين)، وتعتبر البيانات المالية الخاصة بهذه البنوك على قدر كبير من الأهمية لهؤلاء المتعاملين، ولا تقتصر أهمية تلك البيانات على المتعاملين مع البنك فقط، بل تعتبر ذات أهمية لجهات أخرى من موظفين وإدارات في البنوك ذاتها، ومحللين ماليين، فضلاً عن أهميتها للجهات والدوائر الحكومية، حيث إن هذه البيانات، تهدف بشكل أساسي إلى تزويد الفئات المذكورة بالمعلومات التي تفيدها في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية أو التوسعية أو الاقتصادية أو الرقابية للتأكد من سلامة الوضع المالي للقطاع المصرفي. (حماد، ٢٠٠٧)

ونتيجة لزيادة أهمية البيانات المالية، نشأت وتطورت الحاجة إلى التحليل المالي لبنود هذه القوائم المالية، لاستخلاص المقاييس والعلاقات المهمة المفيدة في اتخاذ القرارات والوقوف على عناصر الأمان فيها، فمن أكثر أدوات التحليل المالي شيوعاً النسب المالية، التي تعبر عن علاقة رياضية بين قيمتين أو بندين أو أكثر من بنود القوائم المالية، وبالاستعانة بهذه النسب المالية يمكن تقييم الوضع المالي للمؤسسة وأدائها خلال فترة معينة، وذلك بإجراء مقارنات بين

النسب المالية لمؤسسة معينة والنسب المالية لمؤسسات مماثلة، وتمكن من مقارنة أداء المؤسسة قيد التحليل ووضعها المالي في فترات زمنية متعاقبة وتحديد اتجاهات الأداء لديها. (حنفي، ٢٠٠٠)

هذا وفيما يتعلق بالجهاز المصرفي الفلسطيني ومع تولي السلطة الفلسطينية زمام الأمور عام ١٩٩٤ نتيجة عملية السلام، شهد القطاع المصرفي توسعاً كبيراً، حيث أشارت الإحصائيات إلى أن عدد البنوك العاملة في فلسطين قد ازداد من ٢ إلى ٢١ بنكا حتى نهاية عام ٢٠٠٧ كما ازدادت فروع هذه البنوك من ١٣ فرع إلى ١٨٠ فرعاً خلال نفس الفترة. (الموقع الإلكتروني لسلطة النقد الفلسطينية، بتاريخ ٢٠٠٧/٨/٥م)، وقد بلغ حجم موجوداته عام ١٩٩٧م ما قيمته ٢٩٠٧,٥٤ مليون دولار لتصل إلى ٥٧٣٧,٠٧ مليون دولار عام ٢٠٠٦، وحجم الودائع ٢٠٩٠,١٣ مليون دولار عام ١٩٩٧م لتصل إلى ٤٢٠٢,٥٦ مليون دولار عام ٢٠٠٦م، وحجم التسهيلات الائتمانية بلغت عام ١٩٩٧م ما قيمته ٦١٢,٨٧ مليون دولار لتصل عام ٢٠٠٦ إلى ١٩٠٣,٢٩ مليون دولار (التقرير السنوي الثاني عشر، ٢٠٠٦م)

الأمر الذي يفرض ضرورة المحافظة على هذا التطور ودراسة المخاطر المرتبطة بأدائه من خلال الوقوف على العوامل المؤثرة على درجة الأمان في هذا الجهاز، والتحديات والصعوبات التي تواجهه لمعالجتها ووضع الحلول المناسبة بشأنها، والخروج بتوصيات تساعد إدارات هذه البنوك في تطوير أدائها المصرفي، من حيث: إدارة مخاطر السيولة (Liquidity Risk)، ومخاطر الائتمان (Credit Risk)، ومخاطر سعر الفائدة (Interest Risk)، ومخاطر رأس المال (Capital Risk)، مستهدفة تحقيق معدلات مرتفعة للعائد على الموجودات (Return on Assets) من خلال المحافظة على هامش الأمان المصرفي (Bank Hedging)، وذلك باستخدام أسلوب التحليل الـ Panel Data، حيث تسعى هذه الدراسة لتطوير أنموذج يستند إلى التحليل المالي للقوائم المالية المنشورة - الميزانية العمومية، وقائمة الأرباح والخسائر -، بحيث يمكن الاعتماد عليه في تحديد درجة أمان المصرف.

١/١ مشكلة الدراسة:

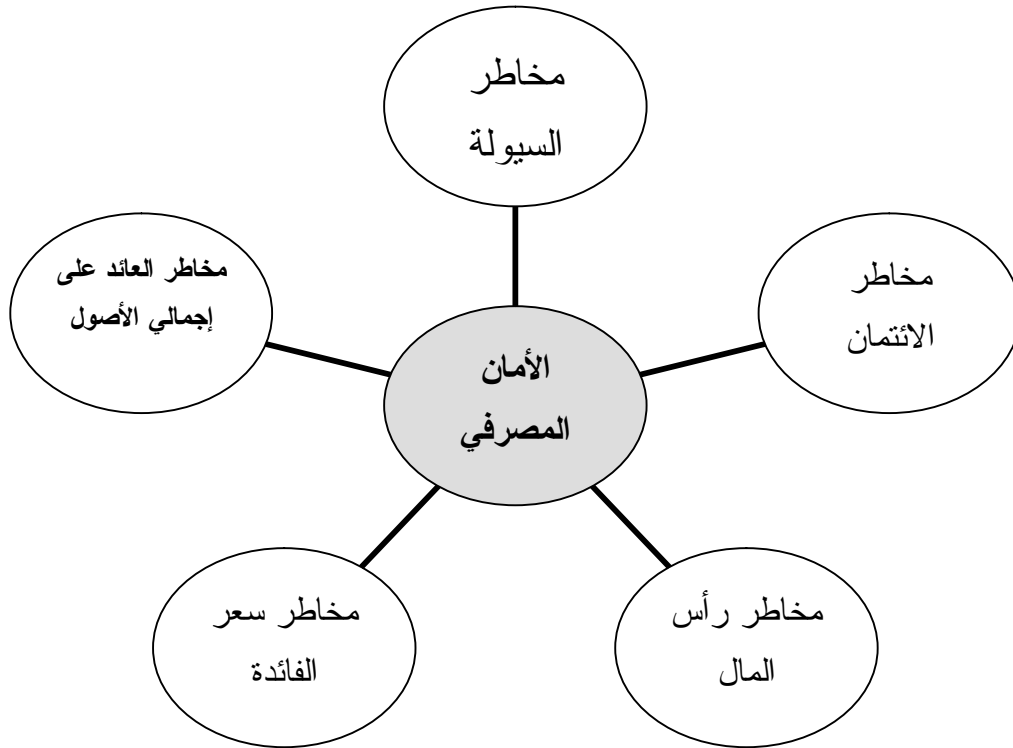
تطور القطاع المصرفي الفلسطيني بشكل كبير خلال العقد الماضي، فزاد عدد المصارف، وتضاعف حجم الودائع، ولكن نسبة التسهيلات الائتمانية التي تقدمها المصارف لم تزد بنفس المعدل بسبب زيادة حجم المخاطر التي تواجهه، (معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية - ماس، -، ٢٠٠٨) لذلك كثيراً ما تثار تساؤلات حول العوامل المؤثرة على درجة الأمان المصرفي، ومن هنا فإن مشكلة الدراسة تحاول الإجابة على السؤال الرئيسي التالي:

• ما هي العوامل المؤثرة على درجة الأمان المصرفي؟

ويشتق منه الأسئلة الفرعية الآتية:

- ما العلاقة بين مخاطر السيولة ودرجة الأمان المصرفي؟
- ما العلاقة بين مخاطر الائتمان ودرجة الأمان المصرفي؟
- ما العلاقة بين مخاطر رأس المال ودرجة الأمان المصرفي؟
- ما العلاقة بين مخاطر سعر الفائدة ودرجة الأمان المصرفي؟
- ما العلاقة بين مخاطر العائد على إجمالي الموجودات ودرجة الأمان المصرفي؟

شكل رقم (١) يوضح العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.



الشكل من تصميم الباحثة

٢/١ فرضيات الدراسة:

للإجابة على أسئلة الدراسة تم صياغة الفرضيات التالية:

- ١- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين مخاطر السيولة ودرجة الأمان المصرفي.
- ٢- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين مخاطر الائتمان ودرجة الأمان المصرفي.
- ٣- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين مخاطر رأس المال ودرجة الأمان المصرفي.
- ٤- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين مخاطر سعر الفائدة ودرجة الأمان المصرفي.
- ٥- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين معدل العائد على إجمالي الموجودات ودرجة الأمان المصرفي.

٣/١ متغيرات الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على أهم العوامل التي تؤثر على درجة الأمان المصرفي (Basel,2001,p26)، وتمثل متغيرات الدراسة:

أولاً: المتغيرات المستقلة:

(١) مخاطر السيولة **Liquidity Risk**: وتقاس من خلال المعادلة التالية: (Hample and Simonson,1999)

الموجودات السائلة (Liquidity Assets)

إجمالي الودائع (Total Deposits)

(٢) مخاطر رأس المال **Capital Risk**: يتم قياسها من خلال الوقوف على ملاءة رأس المال (Capital Adequacy Ratio)، حسب المعادلة التالية: (Madura,2001) (Basel, 2001, p27) (حنفي، أبو قحف، ٢٠٠٤م، ص ٢٧٣-٢٧٧)

رأس المال الأولي والمساند (Primary & Cushions Capital)

الموجودات المرجحة بالمخاطر (Risky Assets)

(٣) مخاطر الائتمان **(Credit Risk)**: وتقاس من خلال المعادلة التالية: (Hempel 1999, p:61-87) (حماد، ٢٠٠٧، ص ٢٣٩) and Simonson,

مخصصات الديون المشكوك فيها (Provision Doubtful Debts)

إجمالي القروض (Total Loans)

٤) مخاطر سعر الفائدة (Interest Price Risk): وتقاس من خلال المعادلة التالية: (حنفي، ٢٠٠٢، ص ٣٥٤)

الموجودات ذات التأثير بأي تقلب في سعر الفائدة
المطلوبات ذات التأثير بأي تقلب في سعر الفائدة

٥) مخاطر العائد على إجمالي الموجودات (Earning Return on Assets (ROA) (Risk)

ويقاس من خلال المعادلة التالية: (Molyneer, 1992)، (مخامرة، ٢٠٠٠)

الأرباح الصافية بعد الضرائب (Net Income)
إجمالي الموجودات (Total Assets)

ثانياً: المتغير التابع:

الأمان المصرفي (Bank Hedging) وهو يشير إلى الإحاطة والحذر من المخاطر التي قد تتعرض لها البنوك من عملياتها التشغيلية (Operating Process). (خربوش والزعبي والعبادي، ٢٠٠٤، ص: ٦١).

الأمان المصرفي = حقوق الملكية (Equity)
إجمالي الموجودات (Total Assets)

(Hample and Simonson, 1999)

ثالثاً: نموذج الدراسة:

استخدمت الدراسة نموذج الـ pannel data لقياس أثر إدارة المخاطر على درجة الأمان المصرفي وانعكاسات ذلك على الأداء المصرفي من خلال النموذج الآتي:

$$y_{it} = \alpha + \beta X_{it} + \epsilon_{it}$$

حيث إن:

y: تشير إلى المتغير التابع (الأمان المصرفي)

i: تشير إلى عدد المصارف (عينة الدراسة) (٢ مصرف) (1,2, ,12)

t: تشير إلى عدد سنوات الدراسة (إحدى عشرة سنة من ١٩٩٧-٢٠٠٧)

α : تشير إلى ألفا (وهي قيمة ثابتة عبر المصارف وعبر الزمن)

β : بيتا (المعامل لكل متغير من المتغيرات المستقلة للدراسة، وهي الميل الحدي بمعنى إذا تغير المتغير

X بمقدار 10% ستتغير درجة الأمان المصرفي بمقدار β

X: متجه يشمل العديد من المتغيرات المستقلة وهي (مخاطر السيولة- مخاطر الائتمان- مخاطر رأس

المال- مخاطر سعر الفائدة- العائد على إجمالي الأصول)

ϵ : الخطأ العشوائي (احتمالية حدوث خطأ في النموذج أو مقدار الخطأ في النموذج)

واشتمل المتجه Xit على المتغيرات المفسرة للنموذج التي تضمنت كلاً من:

(LR) وتمثل مخاطر السيولة Liquidity Risk للمصرف i للفترة t .

(CR) وتمثل مخاطر الائتمان Credit Risk للمصرف i للفترة t .

(CAR) وتمثل مخاطر رأس المال Capital Assets Risk للمصرف i للفترة t .

(IR) وتمثل مخاطر سعر الفائدة Interest Price Risk للمصرف i للفترة t .

(ROA) وتمثل العائد إجمالي الأصول Return on Assets للمصرف i للفترة t .

ϵ وتمثل الخطأ العشوائي، ويمثل ذلك الجزء من الأمان المصرفي الذي يتغير بشكل عشوائي نتيجة

عوامل أخرى لا يتضمنها النموذج.

٤/١ أهداف الدراسة:

١. الوقوف على دور التحليل المالي في التنبؤ بدرجة الأمان المصرفي للمصارف التجارية العاملة في فلسطين.
٢. التعرف إلى العوامل المؤثرة على درجة الأمان المصرفي في البنوك العاملة في فلسطين.
٣. التنبؤ بدرجة الأمان المصرفي من خلال العوامل المؤثرة عليها باستخدام نموذج الدراسة المعتمد على التحليل المالي.
٤. الخروج بتوصيات من شأنها التنبيه إلى مدى تأثير بعض العوامل على الأمان المصرفي.

٥/١ أهمية الدراسة:

ترجع أهمية هذه الدراسة بالنظر إلى أهمية الأمان المصرفي للبنوك العاملة في فلسطين، الذي يحقق فوائد للعديد من الجهات مثل: المستثمرين: سواء أكانوا أفراداً أم هيئات، وذلك للمحافظة على استثماراتهم وتوجيهها الاتجاه الصحيح الذي يحقق لهم أكبر عائد ممكن. والمودعين: من أجل الاطمئنان على استرجاع ودائعهم من جهة والفوائد المترتبة عليها من جهة أخرى. والمالكين: من أجل تعظيم رؤوس أموالهم وتعظيم الأرباح المترتبة على هذه الأموال (Maximization of Stockholder Wealth). والإدارة المصرفية: للتعرف إلى مؤشرات النجاح والفشل لتمكينها من اتخاذ التدابير والخطوات اللازمة لحمايتها من مخاطر الرفع المالي ومخاطر الرفع التشغيلي (Financing Leverage and Operating Leverage). والجهات الرقابية: من أجل اتخاذ تدابير احترازية تجنباً لحدوث أزمات مالية تؤثر على الاقتصاد الوطني. وأخيراً الباحثين والدارسين: حيث تفتح لهم هذه الدراسة آفاقاً جديدة لأبحاث أخرى.

٦/١ منهجية الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، الذي يمكن تعريفه بأنه: "أسلوب من أساليب التحليل المرتكز على معلومات كافية دقيقة عن ظاهرة أو موضوع محدد ومن خلال فترة أو فترات زمنية معلومة وذلك من أجل الحصول على نتائج عملية تم تفسيرها بطريقة موضوعية وبما ينسجم مع المعطيات الفعلية للظاهرة". (الفرا ومقداد، ٢٠٠٤، ص ٥٩)، من خلال الاعتماد على ما يلي:

١/٦/١ مصادر البيانات:

- القوائم المالية للبنوك.
 - التقارير الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية.
 - التقارير الصادرة عن سوق فلسطين للأوراق المالية.
- وذلك عن الفترة الزمنية (١٩٩٧-٢٠٠٧).
- بالإضافة إلى الأبحاث والدراسات السابقة المرتبطة بموضوع الدراسة بشكل مباشر أو غير مباشر، وكذلك الكتب والنشرات والتقارير الدورية المنشورة بهذا الخصوص.

٢/٦/١ أدوات التحليل الإحصائي:

لما كانت الدراسة تبحث في طبيعة العلاقة بين المتغيرات التابعة والمستقلة، لذا تم الاعتماد على منهج التحليل الكمي لتحديد اتجاه العلاقة وقوتها بين المتغيرات، حيث استخدمت التحليلات الإحصائية التالية:

F. Test (2)

.Husman Test (1)

٣/٦/١ مجتمع الدراسة وعينه:

١/٣/٦/١ مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من البنوك التجارية العاملة في فلسطين، حيث تشمل البنوك المرخصة لدى سلطة النقد الفلسطينية وعددها ٢١ بنك.

جدول (١) المصارف المرخصة لدى سلطة النقد الفلسطينية

المصارف العربية Arab Banks	المصارف الوطنية National Banks
بنك القاهرة - عمان Cairo Amman Bank	بنك فلسطين Bank of Palestine
البنك العربي Arab Bank	البنك التجاري الفلسطيني Commercial Bank of Palestine
بنك الأردن Bank of Jordan	بنك الاستثمار الفلسطيني Palestine Investment Bank
البنك العقاري المصري العربي Egyptian Arab Land Bank	البنك الإسلامي العربي Arab Islamic Bank
البنك التجاري الأردني Jordan Commercial Bank	بنك القدس للتنمية و الاستثمار Jerusalem Development and Investment Bank
البنك الأهلي الأردني Jordan National Bank	البنك العربي الفلسطيني للاستثمار Arab Palestinian Investment Bank
بنك الإسكان للتجارة والتمويل Housing Bank of Trade & Finance	بنك فلسطين الدولي Palestine International Bank
البنك الأردني الكويتي Jordan Kuwaiti Bank	البنك الإسلامي الفلسطيني Palestine Islamic Bank
بنك الاتحاد للادخار و الاستثمار Union Bank for Saving & Investment	بنك الأقصى الإسلامي AL- Aqsa Islamic Bank
البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي The Principal Bank of Development and Agricultural Credit	المؤسسة المصرفية الفلسطينية Palestinian Banking Corporation
بنك الشرق الأوسط المحدود (HSBC)	

المصدر: (الموقع الإلكتروني لسلطة النقد الفلسطينية، بتاريخ ٢٠٠٧/٨/٦)

٢/٣/٦/١ عينة الدراسة:

تتكون عينة الدراسة من اثنا عشر مصرفاً كالتالي:

أربعة مصارف وطنية هي:

(بنك فلسطين المحدود، بنك القدس للتنمية والاستثمار، بنك الاستثمار الفلسطيني، والبنك

التجاري الفلسطيني)، وتم استثناء المصارف التالية:

- بنك فلسطين الدولي: وذلك لخصوصية وضعه المالي، ولعدم وجود بيانات مالية منشورة له منذ عام ٢٠٠٠م.
- المؤسسة المصرفية الفلسطينية: وذلك لأن لها اعتبارات خاصة في التعامل، حيث إنها لا تقبل الودائع.
- البنك العربي الفلسطيني للاستثمار: وذلك لكونه يعتبر شركة تابعة للبنك العربي المحدود.
- البنوك الإسلامية: نظراً لاختلاف معايير التعامل معها والنسب المالية مقارنة بالبنوك التجارية.

ثمانية مصارف عربية وافدة هي:

- (البنك العقاري المصري العربي، بنك الأردن، البنك العربي، بنك القاهرة عمان، بنك الإسكان للتجارة والتمويل، البنك الأهلي الأردني، بنك الاتحاد للدخار والاستثمار، والبنك التجاري الأردني) وتم استثناء المصرفين التاليين:
- البنك الأردني الكويتي: كونه فرعاً وحيداً في فلسطين.
 - البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي: كونه فرعاً وحيداً في فلسطين.

٧/١ الدراسات السابقة:

يتم تقسيم الدراسات السابقة إلى عدة محاور:

أولاً: الدراسات التي تناولت المخاطر المصرفية:

(١) دراسة (الرشدان، ٢٠٠٢) بعنوان: "محددات الربحية في المصارف التجارية الأردنية". هدفت الدراسة إلى تحديد وقياس أثر المحددات المختلفة المؤثرة على ربحية المصارف التجارية الأردنية، وقد شملت عينة الدراسة كل من (البنك العربي، وبنك الأردن، والبنك الأردني الكويتي)، وقد عملت الدراسة على تحديد أثر كل من: (الرافعة المالية، وتكلفة الودائع، والسيولة، وحجم المصارف، ومخاطر سعر الفائدة، ومخاطر رأس المال وقياسها) على ربحية هذه المصارف.

وتوصلت الدراسة إلى أن الرافعة المالية كان لها تأثير سلبي على ربحية تلك المصارف، حيث إن زيادة الرافعة المالية يؤدي إلى انخفاض الربحية، وكان أثر مخاطر سعر الفائدة على ربحية المصارف ضعيفاً جداً بسبب ارتفاع هوامش أسعار الفائدة، كما كانت مخاطر رأس المال ذات أثر ضعيف جداً على ربحية البنك العربي وبنك الأردن، أما نسبة السيولة فلم يكن لها تأثير على ربحية كل من البنك العربي والبنك الأردني الكويتي، في حين كانت ذات

تأثير سلبي على ربحية بنك الأردن، وقد كان لحجم المصرف تأثير على الربحية لتلك المصارف.

(٢) دراسة (النعمي، ٢٠٠٢)، بعنوان: "قياس المخاطرة الاستراتيجية باستخدام مؤشرات مالية ذات طبيعة استراتيجية - دراسة تطبيقية في عينة من المصارف السودانية".

هدفت الدراسة إلى مناقشة مفهوم المخاطرة الإستراتيجية الذي يعد من المفاهيم المهمة التي تسهم في الوصول إلى استراتيجيات ناجحة، لدعم الوضع التنافسي للمصرف وتحقيق أهدافه المستقبلية، وذلك من حيث استخدام المؤشرات المالية وبيان مدى تأثير تلك المخاطرة على الأداء المالي للمصارف السودانية، وتحديد المتغيرات البيئية الداخلية والخارجية التي تؤثر فيها.

وتكونت عينة الدراسة من عشرة مصارف، ثلاثة حكومية وسبعة مساهمة عامة محدودة، في الفترة (١٩٩٠-١٩٩٧)، وتم استخدام عدة أساليب في جمع البيانات بالاعتماد على الدوريات والمنشورات العربية والأجنبية، إضافة إلى بعض المقالات والمواضيع التي تم الحصول عليها بواسطة شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)، بالإضافة إلى جمع البيانات من خلال التقارير والكشوفات المالية للمصارف ومنشورات مصرف السودان المركزي، وقد استخدمت الأساليب الإحصائية والنسب المالية لقياس متغيرات الدراسة.

توصلت الدراسة إلى وجود تأثير سلبي للمخاطرة الاستراتيجية على الأداء المالي للمصارف، كما أن الأداء المالي الاستراتيجي الجيد يتحقق من خلال تطوير المقدرات التنظيمية وتنفيذ النشاطات بكفاءة والتعامل البناء مع البيئة الخارجية، والنظر إلى الأداء المالي من ناحية العائد والمخاطرة لوضع الرؤية السليمة لمسار عمل المصرف ومساعدة الإدارة على صنع القرارات الصحيحة في ممارسة الأنشطة المصرفية.

(٣) دراسة (المليجي، ٢٠٠٢)، بعنوان: "تطوير القياس المحاسبي - للحكم على كفاية رأس المال في البنوك التجارية - دراسة تطبيقية -"

هدفت الدراسة بصفة أساسية إلى تطوير مقياس محاسبي للحكم على كفاية رأس مال البنوك التجارية في مصر، للوصول إلى معيار يتضمن مختلف العناصر اللازمة لتقييم كفاية رأس المال، الذي يعكس معظم المخاطر التي تواجه البنوك التجارية، وبصفة خاصة مخاطر الائتمان ومخاطر التضخم ومخاطر السيولة ومخاطر السوق.

ولتحقيق هدف الدراسة تم استخدام كل من المنهج الاستنباطي والمنهج الاستقرائي، وقد شملت عينة الدراسة عينة من البنوك التجارية التابعة للقطاع العام والقطاع الخاص وهي: (البنك الأهلي

المصري، وبنك مصر، والبنك التجاري الدولي، والبنك المصري الأمريكي)، وتم الاعتماد على أسلوب التحليل المالي للقوائم المالية للبنوك التجارية موقع العينة للوصول للنموذج الأفضل. وتوصلت الدراسة إلى عدم فعالية معايير كفاية رأس المال المعدة وفقاً لمقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية عام ١٩٨٨م، ومقررات البنك المركزي المصري عام ١٩٩١م، والإطار الجديد لكفاية رأس المال (بازل ١٩٩٩م) في المحافظة على رأس مال البنوك التجارية وتأمين سلامة مراكزها المالية، كما أنها لا تعكس مختلف المخاطر التي تواجه البنوك التجارية العاملة في مصر ولا تتضمن جميع العناصر اللازمة لتقييم كفاية رأس المال.

ثانياً: الدراسات التي تناولت الأمان المصرفي:

(١) دراسة (خريوش والزعبي والعبادي، ٢٠٠٤)، بعنوان: "العوامل المؤثرة على درجة الأمان المصرفي الأردني - دراسة ميدانية -".

هدفت الدراسة إلى تحديد العوامل المؤثرة على درجة الأمان المصرفي لدى البنوك الأردنية، ولتحقيق ذلك تم جمع البيانات من عدة مصادر شملت القوائم المالية للبنوك (موضوع العينة وعددها ١٣ بنك)، بالإضافة إلى التقارير الصادرة عن البنك المركزي الأردني وبورصة عمان للأوراق المالية، وذلك عن الفترة (١٩٩٢-٢٠٠٢)، وتم استخدام نموذج الانحدار المتعدد، حيث تم من خلاله التوصل إلى مجموعة من النتائج، وقد خلصت الدراسة إلى وجود علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين درجة الأمان المصرفي وكل من معدل العائد على حقوق الملكية ومعدل العائد على الاستثمار، كما خلصت الدراسة إلى وجود علاقة سالبة ذات دلالة إحصائية بين درجة الأمان المصرفي وكل من مخاطر السيولة ومخاطر رأس المال ومخاطر الائتمان، وخلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات التي من شأنها إبراز أهمية الأمان المصرفي للجهات المعنية في مجال التمويل والاستثمار.

(٢) دراسة (Bevan,2000)، بعنوان: "محددات المديونية في البنوك التجارية".

هدفت الدراسة إلى تحليل محددات مديونية البنوك التجارية في المملكة المتحدة وبلغاريا وهنغاريا، وقد ركزت على مجموعتين من المتغيرات التابعة والمستقلة. وقد تمثلت المتغيرات التابعة بالمديونية (Leverage)، وتمثلت المتغيرات المستقلة: بحجم البنك (Total Assets) والقروض طويلة الأجل (Long-term Dept) والقروض قصيرة الأجل (Short-term Dept) والأرباح المحتجزة (Retained Earnings)، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة موجبة بين المديونية وكل من حجم البنك والأرباح المحتجزة، ووجود علاقة سالبة بين المديونية وكل من: الموجودات الخطرة والاستثمارات بالأوراق المالية والقروض القصيرة والطويلة الأجل، كما

توصلت أيضا إلى أهمية زيادة رأس المال للبنوك التجارية من أجل المحافظة على أموال المودعين وحمايتهم من التعرض لمخاطر الرفع المالي (Financial Leverage).

(٣) دراسة (Benston,2000)، بعنوان: "محددات هيكلية رؤوس أموال البنوك التجارية في الولايات المتحدة الأمريكية".

هدفت الدراسة إلى تحليل محددات هيكلية رؤوس أموال البنوك من أجل المحافظة على درجة الأمان المصرفي، وقد أوصت بضرورة تنظيم هيكلية البنوك التجارية في الولايات المتحدة الأمريكية، ويكون ذلك بضرورة المحافظة على الهيكل المالي للبنوك التجارية ورفع رؤوس أموالها وتطوير إدارة رأس المال خوفاً من التعرض لعدم القدرة على الوفاء بالتزاماته اتجاه المودعين من ناحية، ومن أجل كسب ثقة المتعاملين مع البنك وتحقيق عوائد مجزية للمالكين من ناحية أخرى، مع العمل على إعداد موائمة بين الديون وحقوق الملكية حتى لا يتعرض البنك لمخاطر الرفع المالي (Financial Leverage).

(٤) دراسة (Molyneax,1992)، بعنوان: "محددات الربحية في البنوك الأوروبية"، هدفت الدراسة إلى تحليل العلاقة بين معدل العائد على حقوق الملكية للأصول الخطرة (الأمان المصرفي) وبين كل من معدل العائد على الموجودات المتاحة ومعدل العائد على الاستثمار خلال الفترة (١٩٨٦-١٩٨٩) في ثماني عشرة دولة أوروبية، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية طردية بين معدل حقوق الملكية للأصول الخطرة ومعدل العائد على الأموال المتاحة ومعدل العائد على إجمالي الموجودات.

(٥) دراسة (Amiyatosh Purnanandam, 2004) بعنوان: "هل الأمان المصرفي مسئول عن ضيق تكلفة التمويل؟".

هدفت الدراسة إلى فهم كيف يمكن للخصائص المختلفة للشركة والمتغيرات الاقتصادية أن تؤثر على درجة الأمان المصرفي، وبالتالي على قرارات البنوك التجارية خلال الفترة (١٩٩٧-٢٠٠٣) لنحو أكثر من ٨٠٠٠ بنك لأكثر من ٢٥ مشاهدة ربع سنوية، وقد استخدمت الدراسة نموذج تحليل الـ Panel Data لتحقيق هدف الدراسة، وقد أشارت نتائج الاختبارات التي أجرتها الدراسة (hausman test, f-test) إلى أن طريقة (fixed effect) تعتبر الطريقة المثلى لإجراء ذلك التحليل، وقد خلصت الدراسة في نتائجها ومن خلال نموذج الـ fixed effect إلى وجود علاقة معنوية وطردية بين احتمالية الإفلاس للبنك وبين قرارات الأمان

المصرفي، أيضاً أشارت النتائج إلي وجود علاقة معنوية طردية بين مخاطر سعر الفائدة وقرارات الأمان المصرفي، حيث تشير النتائج إلي أن الزيادة في سعر الفائدة بمقدار ١٠% سيؤدي إلي الانخفاض في فجوة الاستحقاقات بمقدار ٠,٢٥% مما يعني زيادة الأعباء المستحقة علي البنوك، وبالتالي زيادة قرارات الأمان المصرفي، فيما تشير النتائج إلي عدم معنوية تذبذبات سعر الفائدة وهامش الائتمان علي قرارات الأمان المصرفي، وقد أوصت الدراسة في النهاية بضرورة زيادة الاعتماد علي العقود المشتقة، لما لها من أثر إيجابي في تقليل حدة الصدمات الخارجية علي سياسة البنوك المستقبلية، مما يساهم في تسليح حركة النقد في فترات صدمات الاقتصاد الكلي.

(٦) دراسة (Jose M. Berrospide &et.al.,2008) بعنوان: "الأمان والاستثمارات وقيمة الشركات".

هدفت الدراسة إلي التعرف علي أثر سياسة تمويل الشركات علي أداء الشركات وقيمتها، حيث قامت الدراسة بإلقاء الضوء علي بيئة الاقتصاد الكلي مستعرضاً خلالها الأزمة المحلية للعملة البرازيلية في ١٩٩٩، ثم تناول تغيرات سعر الصرف وانعكاساتها علي الأمان المصرفي والمؤسسي، وقد استخدمت الدراسة طريقة (Fixed effect) كأحد الأساليب المستخدمة في تحليلها، وقد خلصت الدراسة في نتائجها إلي وجود علاقة معنوية وطردية بين القيمة السوقية والدفترية للمنشأة وقرارات الأمان مع هامش الربح التشغيلي، والعقود المشتقة للعملة البرازيلية، والإنفاق الرأسمالي، والميزانية النقدية، فيما أشارت النتائج إلي عدم معنوية حجم المنشأة، ومعدل نمو المبيعات مع قرارات الأمان المصرفي في نموذج الـ fixed effect، كما أشارت الدراسة إلي أن مستخدمي العقود المشتقة ونظام الأمان يستثمرون أكثر من غير المستخدمين للعقود المشتقة، وقد أكدت الدراسة علي أن قرارات الأمان تقلل من احتمالية الخسارة وتسمح للمنشآت بتسليح سياستها الاستثمارية في وقت الأزمات.

(٧) دراسة (smith & stulz,1996) بعنوان "الأمان المصرفي في ظل التمويل الخارجي".

باستخدام Panel Data، كشفت الدراسة عن وجود أثراً قوياً بين درجة الأمان المصرفي والاستثمارات، حيث أشارت إلي أن التمويل الخارجي يكون أكثر كلفة من توفير النقود من داخل عمليات المنشأة، فإذا كانت المنشأة من غير مستخدمي أنظمة الأمان فتصبح

المنشأة أكثر عرضة لصددمات الاقتصاد الخارجي، وبالتالي يصبح في تلك الحالة التمويل الخارجي حلاً أمثلاً في تلك الظروف الإجبارية لزيادة الاستثمارات، وأكدت الدراسة علي أن مستخدمي نظام الأمان المصرفي تسمح للمصارف بمعدل نمو ثابت في العمليات الاستثمارية.

ثالثاً: الدراسات التي تناولت أداء البنوك التجارية:

(١) دراسة (غانم، ٢٠٠٢)، بعنوان: "تقييم الأداء المالي للمصارف التجارية".

هدفت الدراسة إلى تقييم الأداء المالي للمصارف التجارية من خلال استخدام أدوات التحليل المالي، بغرض تحديد أثر العلاقة وطبيعتها بين كل من الاحتياطي الإلزامي والرفع المالي والكفاءة التشغيلية والمخاطر المصرفية وسعر إعادة الخصم ودخل الفرد والتفرع المصرفي على ربحية المصارف التجارية.

وقد أظهرت نتائج الدراسة أن هناك انخفاضاً ملحوظاً في أداء المصارف التجارية الأردنية خلال فترة الدراسة، وأن هناك علاقة عكسية بين نسبة الاحتياطي الإلزامي وأسعار إعادة الخصم ومخاطر الائتمان من جهة والربحية من جهة أخرى، وأن هناك علاقة طردية بين مخاطر السيولة ومخاطر رأس المال والكفاءة التشغيلية من جهة والربحية من جهة أخرى، وأن الرفع المالي ليس له أي دلالة إحصائية فيما يتعلق بالربحية.

(٢) دراسة (مخامرة، ٢٠٠٠)، بعنوان: "العوامل المؤثرة على أداء البنوك التجارية في الأردن خلال الفترة ١٩٨٩-١٩٩٦".

هدفت الدراسة إلى قياس العوامل المؤثرة على أداء البنك كعوامل تابعة هي: **العوامل التنظيمية** ومن أهمها: حجم البنك، مستوى التكنولوجيا المستخدمة، **والعوامل المالية** ومن أهمها: نسبة الديون إلى حقوق الملكية **والعوامل البيئية**: ومن أهمها الناتج المحلي الإجمالي **والعوامل الإدارية**: ومن أهمها العوامل المتعلقة بالموظفين وأصحاب القرار. أما **العوامل المستقلة** فهي: نصيب السهم من الأرباح المحققة (EPS) ومعدل العائد على الاستثمار (ROI) والقيمة السوقية للسهم (Market Value Per Share)، وقد توصلت الدراسة إلى أن من أفضل المقاييس المستخدمة في قياس أداء البنوك التجارية في الأردن: نصيب السهم من الأرباح المحققة، والقيمة السوقية للسهم، كما أن للعوامل التنظيمية والمالية دوراً فاعلاً في تطوير أداء هذه البنوك.

(٣) دراسة (Berger,1995) بعنوان: "العلاقة بين رأس المال والربحية في المصارف". تناولت الدراسة فحص العلاقة بين الربحية ورأس المال في البنوك التجارية الأمريكية خلال الفترة (١٩٨٣-١٩٨٩)، وتم استخدام تحليل الانحدار بين رأس المال ومعدل العائد على حقوق الملكية، لدراسة هذه العلاقة، وأعاد إجراء التحليل عن الفترة (١٩٩٢-١٩٩٥)، وذلك بسبب إجراء بعض التغييرات في القوانين والأنظمة المتعلقة بالبنوك التجارية. وكان من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن هناك علاقة قوية موجبة بين الربحية ورأس المال في البنوك التجارية الأمريكية خلال الفترة (١٩٨٣-١٩٨٩)، بينما يوجد علاقة عكسية بين الربحية ورأس المال في البنوك التجارية الأمريكية خلال الفترة (١٩٩٠-١٩٩٢). ومن خلال هذه النتائج توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين الربحية ورأس المال وذلك عندما كان رأس المال أقل من الحد الأمثل، في حين أن هناك علاقة عكسية بين الربحية ورأس المال عندما كان رأس المال أكبر من الحد الأمثل.

وحول الدراسات السابقة يلاحظ ما يلي:

أولاً: من حيث الموضوع:

ركزت الدراسات التي تناولت المخاطر المصرفية على ربطها بمتغيرات أخرى، فمنها ما قام بربطها بربحية المصرف مثل دراسة (الرشدان، ٢٠٠٢)، أو بالمؤشرات المالية ذات الطبيعة الإستراتيجية كما في دراسة (النعيمي، ٢٠٠٢)، أو بكفاية رأس المال كما في دراسة (المليجي، ٢٠٠٢).

أما بالنسبة للدراسات التي تناولت موضوع الأمان المصرفي فقد تم ربطه بعدة متغيرات كان من أهمها مخاطر السيولة، مخاطر الاستثمار، ومخاطر رأس المال، بالإضافة إلى المتغيرات المستقلة المتعلقة بمعدل العائد على حقوق الملكية، ومعدل العائد على الاستثمار كما في دراسة (خريوش والزعبي والعبادي، ٢٠٠٤). ومنها ما تم ربطه بكل من (ROI)&(ROA) كما في دراسة (Molyneax,1992)، والبعض ربطها بمدى ربحية البنوك التجارية ومحدداتها كما في دراسة (Bevan,2000) والبعض الآخر ربطها بالهيكل المالي للبنوك التجارية كما هو في دراسة (Benston,2000)، أما في دراسة (Amiyatosh, 2004) تم ربطها بالربحية، والودائع كما استخدم مؤشر حجم المنشأة من خلال مؤشر لوغاريتم إجمالي الأصول، بالإضافة إلى أن الدراسة تضمنت متوسط معدل النمو الربع سنوي للبنوك، أيضاً اشتملت الدراسة على مؤشر الموجودات السائلة، وتضمن النموذج على نسبة ودائع البنوك، فضلاً عن ذلك، فقد استخدمت الدراسة متغيرات اقتصادية في نموذج

الأمان المصرفي أبرزها سعر الفائدة كوكيل عن السياسة النقدية الانكماشية، كما استخدم النموذج مؤشر التذبذبات السعرية لسعر الفائدة كأحد مؤشرات الاقتصاد الكلي. بينما ربطها البعض الآخر كما في دراسة (Jose M. Berrospide & et.al., 2008). بكل من هامش الربح للعمليات التشغيلية للمنشأة والتي تقاس بالربح الحالي، ومتغير لوغارتيم إجمالي عوائد المبيعات خلال سنة والتي تستخدم كمتغير يعكس حجم المنشأة، بالإضافة إلي النمو في عوائد المبيعات التي تستخدم كمتغير وكيل عن معدل النمو السنوي للمنشأة خلال سنة، والإنفاق الرأسمالي / القيمة الدفترية لإجمالي الأصول والذي يستخدم كمتغير وكيل لتوقع معدل النمو المستقبلي. هذا بينما قام بعض الباحثين بالربط بين الأمان المصرفي والاستثمارات الممولة من الخارج كما في دراسة (smith & stulz, 1996).

أما الدراسات التي تناولت أداء البنوك التجارية فقد تم ربط الأداء بمتغيرات أخرى مثل (ROA)&(ROE) كما في دراسة (Coit, 1997)، ومنها ما تم ربطه بالعوامل التنظيمية ومستوى التكنولوجيا والعوامل المالية والعوامل البيئية كما في دراسة (مخامرة، ٢٠٠٠)، أو ربط بين الربحية ورأس المال كما في دراسة (Berger, 1995).

ثانياً: من حيث الهدف:

تتوعدت أهداف الدراسات التي تناولت موضوع المخاطر المصرفية، فبعضها هدف إلى التعرف على مستوى المخاطر المصرفية وعلاقتها ببعض المتغيرات كالربحية كما في دراسة (الرشدان، ٢٠٠٢)، أو قياس المخاطر الإستراتيجية من خلال استخدام المؤشرات المالية كما في دراسة (النعمي، ٢٠٠٢)، أو بتطوير مقياس محاسبي يعكس معظم المخاطر التي تواجه البنوك التجارية كما في دراسة (المليجي، ٢٠٠٢).

وأما الدراسات التي تناولت الأمان المصرفي فقد هدف بعضها إلى تحديد العوامل المؤثرة على درجة الأمان المصرفي لدى البنوك الأردنية كما في دراسة (خريوش والزعبي والعبادي، ٢٠٠٤)، وبعضها هدف إلى معرفة تأثير بعض المتغيرات على درجة الأمان المصرفي مثل دراسة (Benston, 2000)، من خلال تصميم نموذج مثالي لهيكل رأس المال، وبعضها الآخر هدف إلى معرفة أثر مديونية البنوك التجارية ومحدداتها كما هو في دراسة (Bevan, 2000)، بينما هدفت دراسة (Molynear, 1992) إلى بحث العلاقة بين الأمان المصرفي وكل من (ROA)&(ROI)، بينما هدفت دراسة (Amiyatosh Purnanandam, 2004) إلى فهم كيف يمكن للخصائص المختلفة للشركة والمتغيرات الاقتصادية أن تؤثر علي درجة الأمان المصرفي وبالتالي على قرارات البنوك التجارية، بينما هدفت دراسة (Jose M.

Berrospide & et.al.,2008) إلى التعرف على أثر سياسة تمويل الشركات على أداء الشركات وقيمتها خلال أزمة العملة البرازيلية. وأما الدراسات التي تناولت أداء البنوك التجارية فقد هدفت إلى تصميم هيكل الأداء المالي للمصارف التجارية كما هو في دراسة (غانم، ٢٠٠٢)، وبعضها هدف إلى تحديد العوامل المؤثرة على أداء البنوك التجارية وفحص العلاقة بين الربحية ورأس المال في البنوك التجارية كما في دراسة (Berger.1995) ودراسة (مخامرة، ٢٠٠٠).

ثالثاً: من حيث العينة:

تباينت عينات الدراسات السابقة لنتناسب مع أهداف كل دراسة، فقد كانت العينة في الدراسات التي تناولت المخاطر المصرفية تتكون من المصارف الحكومية ومصارف المساهمة المحدودة كما في دراسة (النعمي، ٢٠٠٢) في الفترة (١٩٩٠-١٩٩٧) ودراسة (المليجي، ٢٠٠٢)، أو البنوك التجارية كما في دراسة (الرشدان، ٢٠٠٢). أما الدراسات التي تناولت الأمان المصرفي فكانت العينة لدى (خريوش والزعبي والعبادي، ٢٠٠٤) تشمل ثلاثة عشر بنكاً من البنوك التجارية والاستثمارية الأردنية، المسجلة والمرخصة لدى البنك المركزي الأردني خلال الفترة (١٩٩٢-٢٠٠٢). أما بالنسبة لعينة دراسة (Amiyatosh Purnanandam, 2004) فقد كانت نحو أكثر من ٨٠٠٠ بنك لأكثر من ٢٥ مشاهدة ربع سنوية عن الفترة (١٩٩٧-٢٠٠٣). كما كانت عينة الدراسات التي تناولت موضوع الأداء المصرفي كما في البنوك التجارية الأمريكية خلال الفترة (١٩٨٣-١٩٨٩) حسب دراسة (Berger,1995)، وكذلك عينة البنوك التجارية في الأردن كما في دراسة (مخامرة، ٢٠٠٠) و(غانم، ٢٠٠٢) خلال الفترة (١٩٨٩-١٩٩٦).

رابعاً: من حيث الأدوات والأساليب الإحصائية:

اعتمدت الدراسات التي تناولت المخاطر المصرفية في جمع البيانات على التقارير والكشوفات المالية للمصارف (عينة الدراسة) ومنشورات البنك المركزي، واستخدمت الأساليب الإحصائية والنسب المالية لقياس متغيرات الدراسة كما في دراسة (المليجي، ٢٠٠٢) ودراسة (النعمي، ٢٠٠٢).

بينما الدراسات التي تناولت الأمان المصرفي فقد اعتمدت التحليل المالي للقوائم المالية للبنوك التي مثلت عينة الدراسة، وتم استخدام الأساليب الإحصائية في عملية التحليل التي هي:

تحليل التباين _ تحليل الانحدار المتعدد _ معامل الارتباط بيرسون، بينما اعتمد اختيار الباحث للمتغيرات التابعة والمفسرة داخل النموذج على الدليل العملي من الدراسات السابقة، وفي هذا السياق سيتم تقديم بعض الدراسات التي تسهم في توضيح إستراتيجية الباحث في تحليله، حيث استخدمت بعض الدراسات برنامج eviews في عملية تحليل البيانات كما في دراسة (Amiyatosh Purnanandam, 2004) حيث استخدمت الدراسة نموذج تحليل الـ Panel Data لتحقيق هدف الدراسة، وقد أشارت نتائج الاختبارات التي أجرتها الدراسة (Hausman test, F-test) إلي أن طريقة (fixed effect) تعتبر الطريقة المثلى لإجراء الدراسة. كما استخدمت دراسة (Jose M. Berrospide & et.al., 2008) طريقة (Fixed effect) كأحد الأساليب المستخدمة في تحليلها، أيضاً دراسة (smith & stulz, 1996) استخدمت Panel Data في إجراء الدراسة.

أما الدراسات التي تناولت أداء البنوك التجارية فقد استخدم بعضها أدوات التحليل المالي والإحصائي للإجابة على مشكلة الدراسة كما في دراسة (غانم، ٢٠٠٢)، والبعض الآخر استخدم تحليل الانحدار كما في دراسة (Berger, 95).

خامساً: من حيث النتائج:

توصلت بعض الدراسات السابقة التي تناولت المخاطر المصرفية إلى أن:

١. الرافعة المالية لها تأثير سلبي على ربحية المصارف.
٢. أثر مخاطر سعر الفائدة على ربحية المصرف ضعيف جداً.
٣. مخاطر رأس المال ذات أثر ضعيف جداً على ربحية المصارف.
٤. نسبة السيولة لم يكن لها تأثير على ربحية المصارف.

وهو ما توصلت إليه دراسة (الرشدان، ٢٠٠٢)

بينما توصلت دراسة (النعيمي، ٢٠٠٢) إلى وجود تأثير سلبي للمخاطر الاستراتيجية على الأداء المالي للمصارف.

وبعضها توصل إلى عدم فعالية معايير كفاية رأس المال المعدة وفقاً لمقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية لسنة ١٩٨٨م، وكذلك الإطار الجديد لها لعام ١٩٩٩م، في المحافظة على رأس مال البنوك التجارية وتأمين سلامة مركزها المالي، كما أنها لا تعكس مختلف المخاطر التي تواجه البنوك التجارية كما في دراسة (المليجي، ٢٠٠٢).

أما الدراسات التي تناولت الأمان المصرفي فقد توصلت دراسة (خريوش والزعبي والعبادي، ٢٠٠٤) إلى وجود علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين درجة الأمان المصرفي

وكل من معدل العائد على حقوق الملكية ومعدل العائد على الاستثمار، كما خلصت إلى وجود علاقة سالبة وذات دلالة إحصائية بين درجة الأمان المصرفي وكل من مخاطر السيولة ومخاطر رأس المال ومخاطر الائتمان.

أما دراسة (Bevan) فقد خلصت إلى النتائج التالية:

- وجود علاقة إيجابية بين المديونية وكل من حجم البنك والأرباح المحتجزة.
 - وجود علاقة سالبة بين المديونية وكل من الموجودات الخطرة والاستثمارات في الأوراق المالية والقروض قصيرة الأجل والطويلة الأجل.
- وتوصلت الدراسات الأخرى إلى وجود علاقة إيجابية طردية بين معدل حقوق الملكية والموجودات الخطرة، وبين معدل العائد على الأموال المتاحة، ومعدل العائد على إجمالي الموجودات كما في دراسة (Molyneax, 1992).
- بينما توصلت دراسة (Amiyatosh Purnanandam, 2004) إلى وجود علاقة معنوية وطردية بين احتمالية الإفلاس للبنك وبين قرارات الأمان المصرفي، أيضا أشارت النتائج إلى وجود علاقة معنوية وطردية بين مخاطر سعر الفائدة وقرارات الأمان المصرفي.
- أما دراسة (Jose M. Berrospide & et.al., 2008) فقد توصلت إلى وجود علاقة معنوية وطردية بين القيمة السوقية والدفترية للمنشأة وقرارات الأمان مع هامش الربح التشغيلي، والعقود المشتقة للعملة البرازيلية، والإنفاق الرأسمالي، والميزانية النقدية، فيما أشارت النتائج إلى عدم معنوية حجم المنشأة، ومعدل نمو المبيعات مع قرارات الأمان المصرفي
- أما الدراسات التي تناولت أداء البنوك التجارية، فقد توصلت دراسة (غانم، ٢٠٠٢) إلى:
- وجود علاقة عكسية بين نسبة الاحتياطي الإلزامي وأسعار إعادة الخصم ومخاطر الائتمان من جهة والربحية من جهة أخرى.
 - وجود علاقة طردية بين مخاطر السيولة ومخاطر رأس المال والكفاءة التشغيلية من جهة والربحية من جهة أخرى.
 - الرفع المالي ليس له أي دلالة إحصائية.
- أما دراسة (مخامرة، ٢٠٠٠) فقد توصلت إلى: أن نصيب السهم من الأرباح المحققة والقيمة السوقية للسهم من أفضل المقاييس المستخدمة في قياس أداء البنوك التجارية، كما أن العوامل التنظيمية والمالية لها دور فعال في تطوير أداء البنوك.
- بينما توصلت دراسة (Berger, 1995) إلى وجود علاقة طردية بين الربحية ورأس المال وذلك عندما كان رأس المال أقل من الحد الأمثل، في حين أن هناك علاقة عكسية بين الربحية ورأس المال عندما يكون رأس المال أكبر من الحد الأمثل.

أهم ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

أولاً: من حيث الموضوع:

على الرغم من الدراسات السابقة إلا أن هذه الدراسة تعتبر إضافة نوعية، لكونها تتضمن مجموعتين من المتغيرات التابعة والمستقلة التي لم تتطرق إليها الدراسات السابقة مجتمعة، التي كان من أهمها: مخاطر السيولة، ومخاطر الاستثمار، ومخاطر رأس المال، ومخاطر سعر الفائدة. حيث تطرقت غالبية الدراسات إلى المتغيرات المستقلة المتعلقة: بمعدل العائد على حقوق الملكية، ومعدل العائد على الاستثمار، ومخاطر رأس المال، ومخاطر الاستثمار، ومخاطر السيولة، أما مخاطر سعر الفائدة فلم تتطرق لها أي من الدراسات السابقة.

ثانياً: من حيث الهدف:

تهدف الدراسة إلى تحديد مدى تأثير العوامل - السابق ذكرها - على درجة الأمان المصرفي، وتحديد نموذج يمكن الاعتماد عليه لقياس درجة الأمان المصرفي في البنوك التجارية العاملة في فلسطين.

ثالثاً: من حيث العينة:

اعتمدت الدراسة على عينة من البنوك الوطنية الفلسطينية بعدد (٤)، وعينة من البنوك العربية الوافدة بعدد (٨) أيضاً. وهكذا تستطيع الدراسة تعميم نتائجها على مجتمع الدراسة.

رابعاً: من حيث الأدوات والأساليب الإحصائية:

تعتمد الدراسة على البيانات المالية المنشورة والتقارير السنوية لسلطة النقد الفلسطينية، مع إجراء التحليل المالي لها للوصول إلى المعلومات المطلوبة، أما الأساليب الإحصائية التي تم الاعتماد عليها في تحليل المعلومات الناتجة فهي تتمثل في الأساليب التالية:

F. Test (2)

.Husman Test (1)

هكذا تكون الدراسة شملت أدوات التحليل المالي اللازمة للوصول إلى نموذج يعتمد عليه في قياس درجة الأمان المصرفي الفلسطيني، مما يزيد الدراسة قوة.

٨/١ محددات الدراسة:

١. اقتصرت الدراسة على ١٢ بنك من البنوك التجارية العاملة في فلسطين، دون البنوك الإسلامية.
٢. اقتصرت الدراسة على القوائم المالية للفترة الزمنية ما بين (١٩٩٧-٢٠٠٧).
٣. اقتصرت الدراسة على دراسة مخاطر السيولة، مخاطر الائتمان، مخاطر سعر الفائدة، مخاطر رأس المال، مخاطر العائد على إجمالي الأصول.

٩/١ مفاهيم الدراسة ومصطلحاتها:

الأمان المصرفي: (Bank Hedging) الإحاطة والحذر من المخاطر التي قد تتعرض لها البنوك التجارية من عملياتها التشغيلية (Operating Process). (خربوش والزعبي والعبادي، ٢٠٠٤، ص: ٦١).

المخاطر الائتمانية: (Credit Risk) احتمال عدم التزام المقترض بتسديد مبلغ القرض في تاريخ استحقاقه واحتمال تحقيق الخسارة نتيجة ذلك. (الحسيني، الدوري، ٢٠٠٠، ص: ١٢٩).

مخاطر السيولة: (Liquidity Risk) احتمال عدم قدرة البنك على مواجهة السحب من الودائع ومواجهة سداد الالتزامات المستخدمة وكذا مواجهة الطلب على القروض. (عبد الحميد، ٢٠٠٢، ص: ٢٣١).

مخاطر رأس المال: (Capital Risk) احتمال عدم قدرة رأس مال البنك على تغطية مخاطر الودائع. (عبد الحميد، ٢٠٠٢، ص: ٢٣٧).

مخاطر سعر الفائدة: (Interest Price Risk) عدم التأكد أو تقلب الأسعار المستقبلية للفائدة، فإذا ما تعاقد المصرف مع العميل على سعر فائدة معين، ثم ارتفعت بعد ذلك أسعار الفائدة السائدة في السوق عموماً، فإن سعر الفائدة على القروض التي تحمل نفس درجة مخاطرة القرض المتفق عليه، يعني أن المصرف قد تورط في استثمار يتولد عنه عائد يقل عن العائد الحالي السائد في السوق. (أبو حمد، ٢٠٠٢، ص: ٢٢٥).

معدل العائد على إجمالي الموجودات (ROA)

أو معدل العائد على الاستثمار (ROI)

تقيس هذه النسبة القوة الإيرادية للأصول المستثمرة في الشركة، أو بعبارة أخرى تقيس مدى كفاءة الإدارة في استثمار الأموال التي تحصل عليها الشركة من جميع مصادر التمويل الخارجية والداخلية على حد سواء، لذا تعتبر مؤشراً لقياس الربحية بوجه عام. (مطر، ١٩٩٧، ص: ٥٦).

معدل العائد على حقوق الملكية: (Return on Equity)(ROE) : تقيس هذه النسبة العائد المحقق للمساهمين من أموالهم المستثمرة. (مطر، ١٩٩٧، ص: ٥٨).

التحليل المالي: (Financial Analyze): عملية تحويل الكم الهائل من البيانات المالية التاريخية المدونة بالقوائم المالية وقائمة المركز المالي وقائمة الدخل إلى كم أقل من المعلومات، أكثر فائدة لعملية اتخاذ القرار، وتشكل النسب المالية الجانب المهم في عملية التحليل. (Archer & Choate, 1979, p:535).

النسبة المالية: (Financial Ratio): علاقة Relationship تربط بين بندين أو أكثر من بنود القوائم المالية، وقد توجد البنود التي تدخل في اشتقاق النسبة المالية على القائمة المالية نفسها، كما قد توجد هذه البنود على قائمتين ماليتين. (حنفي، قرياقص، ٢٠٠٢، ص: ٢٤٧).

مقررات اتفاقية بازل: Basel Agreement هي قواعد معينة تحكم نشاط البنوك التجارية في كافة أنحاء العالم، بما يضمن الحد من المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها البنوك. (هندي، ٢٠٠٦م)

الأصول الخطرة: Risk Assets تلك الموجودات التي قد يتعرض المصرف من جراء بيعها إلى بعض الخسائر كالأسهم والسندات غير الحكومية، وكذلك الموجودات التي يصعب تحويلها أصلاً إلى نقدية كالقروض والاستثمارات طويلة الأجل. (Madura, 2001)

الفصل الثاني

مؤشرات التحليل المالي وعلاقتها بالأمان المصرفي

الفصل الثاني

مؤشرات التحليل المالي وعلاقتها بالأمان المصرفي

مقدمة:

يعدّ التحليل المالي بمفهومه الحديث وليداً للظروف التي نشأت في مطلع الثلاثينيات من القرن الماضي، وهي الفترة التي تميزت بالكساد الكبير الذي ساد الولايات المتحدة الأمريكية، الذي أدت ظروفه إلى الكشف عن بعض عمليات غش وخداع مارسها بعض إدارات الشركات ذات الملكية العامة، الأمر الذي أضر بالمساهمين والمقرضين على حد سواء، وحداً بالمشرّع إلى التدخل، وفرض نشر المعلومات المالية عن مثل هذه الشركات، وقد أدى نشر هذه المعلومات إلى ظهور وظيفة جديدة للإدارة المالية في تلك الفترة، هي وظيفة التحليل المالي، ومنذ ذلك التاريخ والتحليل المالي يكتسب مزيداً من الأهمية لدى الكثير من مستعمليه، لما يقدمه لهم من معلومات ذات دلالة مهمة في معظم الحالات التي يتناولها. وقد كانت المصارف التجارية واحدة من الجهات التي أولت التحليل المالي أهمية خاصة، وذلك بعد أن ثبت لها جدوى هذه الوسيلة كأداة ذات ميزات جديدة تقدم مساعدة لا بديل عنها عندما يتعلق الأمر باتخاذ قرار تسليفي من نوعية جيدة (عقل، ٢٠٠٦م، ص ٢٣١)

تساهم عملية التحليل المالي من التحقيق في حالة عدم التأكد والمخاطر Risk & Uncertainty والتوفيق بين السيولة والربحية وتقادي حالات نقص رأس المال العامل، وتساهم أيضاً في تأمين سبل التمويل الطويل الأجل المتعلقة بتكوين رأس المال وعملية التوفيق بين الديون التي تتحقق على المؤسسة وبين تعزيز مواردها المالية، وفي رسم سياسة توزيع الأرباح ومضاعفة الثروة Wealth Maximization (الراوي، سعادة، ٢٠٠٠م، ص ١٦) من هنا جاءت أهمية تسليط الضوء على التحليل المالي وأساليبه في المصارف التجارية، كمدخل أساسي للتعرف إلى بعض المخاطر المصرفية التي تعتبر من أهم العوامل المؤثرة على درجة الأمان المصرفي.

ويهدف هذا الفصل إلى التعرف إلى مؤشرات التحليل المالي وعلاقتها بالأمان المصرفي

وينقسم إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: التحليل المالي - أهدافه واستخداماته -

المبحث الثاني: أدوات التحليل المالي وعلاقتها بالأمان المصرفي

ومؤشرات أداء المصارف التجارية العاملة في فلسطين

المبحث الأول

التحليل المالي - أهدافه واستخداماته -

مقدمة:

التحليل المالي هو: علم له قواعد ومعايير وأسس يهتم بتجميع البيانات والمعلومات الخاصة بالقوائم المالية للمنشأة وإجراء التصنيف اللازم لها، ثم إخضاعها إلى دراسة تفصيلية دقيقة وإيجاد الربط والعلاقة فيما بينهما، ثم تفسير النتائج التي تم التوصل إليها والبحث عن أسبابها، وذلك لاكتشاف نقاط الضعف والقوة في الخطط والسياسات المالية، بالإضافة إلى تقييم أنظمة الرقابة ووضع الحلول والتوصيات اللازمة لذلك في الوقت المناسب (العصار وآخرون، ٢٠٠١م، ص ١٥١).

١/١/٢ تعريف التحليل المالي:

هناك عدة تعريفات للتحليل المالي منها:

"دراسة تفصيلية للبيانات والقوائم المالية لمعرفة مدلولات هذه البيانات وأسباب ظهور هذه البيانات وتفسير ذلك؛ للعمل على إيجاد نقاط الضعف والقوة للسياسة المالية التي تنتجها المؤسسة ومثانة أو ضعف مركزها المالي" (الراوي وسعادة، ٢٠٠٠م، ص ١٥).

أو أنه: "عملية معالجة منظمة للبيانات المالية المتاحة عن منشأة ما". (عقل، ١٩٩٥م، ص ١١٣)؛ للحصول على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرارات وتقييم أداء المنشآت التجارية والصناعية في الماضي والحاضر، وكذلك في تشخيص أية مشكلة موجودة (مالية أو تشغيلية)، وتوقع ما سيكون عليه الوضع في المستقبل، ويتطلب تحقيق مثل هذه الغاية القيام بعملية جمع وتصحيح للبيانات المالية وتقديمها بشكل مختصر وبما يناسب عملية اتخاذ القرار. هذا، وتتحقق غاية التحليل المالي من خلال تقييم الأمور التالية: (Gitman,2003: p5)

- ١- التركيب المالي للمنشأة (Financial Structure) المتمثل في أصول المؤسسة والمصادر التي حصلت منها على الأموال لحيازة هذه الموجودات.
- ٢- دورتها التشغيلية (Operating Cycle) المتمثلة في المراحل التي يمر بها إنتاج السلعة أو الخدمة، وبيعها وتحصيل ثمنها.
- ٣- الاتجاهات (Trends) التي يتخذها أداء المؤسسة على مدى سنوات عدة.
- ٤- المرونة (Flexibility) التي تتمتع بها المؤسسة للتعامل مع الأحداث غير المتوقعة، كالانحرافات في المبيعات والانحرافات في التدفقات النقدية بسبب ظروف خاصة أو عامة.

مما تقدم يمكن القول بأن التحليل المالي هو: عبارة عن عملية منظمة تهدف إلى تعرف مواطن القوة في وضع المؤسسة لتعزيزها، وعلى مواطن الضعف لوضع العلاج اللازم لها، وذلك من خلال التحليل المالي للقوائم المالية المنشورة، بالإضافة إلى الاستعانة بالمعلومات المتاحة وذات العلاقة مثل أسعار الأسهم والمؤشرات الاقتصادية العامة.

بناءً على ذلك كله يمكن القول: إن التحليل المالي يهدف إلى:

- إعطاء معلومات مالية عن مدى قدرة المشروع في توجيه الموارد المتاحة ومدى قدرته في استثمارها نحو تحقيق الأهداف المحددة خلال سنة أو أكثر.
- إعطاء معلومات مقارنة تبين التفاوت في أداء المنشآت المختلفة داخل كل قطاع. وعليه فإن هذه المعلومات تثير الطريق لكافة الجهات المعنية باتخاذ القرارات ورسم السياسات المتعلقة بالمستقبل.

٢/١/٢ مصادر المعلومات اللازمة للتحليل المالي:

يحصل المحلل المالي على المعلومات اللازمة للتحليل المالي من نوعين من المصادر الرئيسية هما: مصادر معلومات داخلية، ومصادر معلومات خارجية. ويتوقف مدى اعتماده على أي منهما حسب طبيعة وأغراض عملية التحليل المالي وأغراضها، وكذلك حسب طبيعة المؤشرات المطلوبة، أي هل هي مؤشرات كمية (Quantitative) أم مؤشرات وصفية (Qualitative)؟

وبشكل عام يمكن حصر مصادر تلك المعلومات بما يلي: (مطر، ٢٠٠٠، ص ٦)

- أ- البيانات المحاسبية الختامية المنشورة وغير المنشورة وتشمل: الميزانية العمومية، وقائمة الدخل، وقائمة التدفقات النقدية والإيضاحات المرفقة بتلك البيانات.
- ب- تقرير مدقق الحسابات والتقرير الختامي لأعضاء مجلس الإدارة.
- ت- التقارير المالية الداخلية التي تعد لأغراض إدارية، مثل: التوقعات والتنبؤات المالية.
- ث- المعلومات الصادرة عن أسواق المال وهيئات البورصة ومكاتب السمسرة.
- ج- النشرات الاقتصادية التي تصدر عن: الهيئات والمؤسسات الحكومية، ومراكز الأبحاث، ومكاتب الاستثمار.

٣/١/٢ أساليب التحليل المالي:

يعد التحليل المالي من الأدوات المهمة في منشآت الأعمال، ويتم أساساً لأجل التخطيط والرقابة، ويتضمن دراسة تفصيلية للبيانات الواردة في الكشوفات المالية ودراسة نتائج الأعمال أو الأداء المالي لتفسيره وتحديد مكانم الضعف والقوة في السياسات المالية المتبعة، ويتم ذلك من خلال أسلوبين هما: -

التحليل الرأسي:

يعني تحليل كل قائمة مالية على حدة تحليلاً رأسياً، وذلك بتحديد نسبة كل عنصر من عناصر القائمة المالية إلى إجمالي القائمة نفسها، أو إلى إجمالي مجموعة داخل القائمة المالية أو تحديد نسبة كل مجموعة داخل القائمة إلى مجموعة القائمة نفسها، أو النسبة إلى عنصر معين متحكم في القائمة (حنفي، ٢٠٠٢م، ص ٣١٧).

إن هذا الأسلوب يهتم بمقارنة الجزئيات بعضها ببعض وبمقارنة كل مجموعة جزئية بالكل، حيث تعتبر القائمة المالية الواحدة لسنة معينة هي الأساس في تحديد النسبة المئوية لعناصر القائمة المالية ذاتها، ويمكن من خلالها التوصل إلى النتائج التي ترشد المحلل المالي وتساعد في تكوين رأيه الخاص، إذا ما قورنت المؤسسة بمنشأة مماثلة تعمل بنفس النشاط وبنفس التاريخ، أو إذا ما قورنت الشركة بنفسها في سنين أخرى (الراوي، ٢٠٠٣م، ص ٣٢٤). إن هذا الأسلوب ازدادت أهميته بعد أن أصبح وسيلة لقياس خسارة المعلومات المترتبة على دمج مفردات التقارير المالية المنشورة.

كذلك فإن أهمية هذا الأسلوب تزداد وتتضح عند وجود قوائم مالية لسنين متعددة، وبالتالي فإن التحليل المالي يعتبر (في هذه الحالة) وسيلة لتقييم الأهمية النسبية للعنصر أو (المجموعة) على مدار فترات محاسبية متتالية، وبالتالي تقييم الاتجاه العام لهذه الأهمية النسبية. فإذا ما قورنت قوائم مالية مقارنة لسنين متعددة فإن تحليلها وفق أسلوب التحليل الرأسي يعتبر كل قائمة مالية عن سنة معينة وحدة قائمة بذاتها، إن تحليلها المالي هذا يوضح اتجاه النسبة المالية للعنصر لعدد معين من السنين، بعبارة أخرى: ما يحدث لهذه النسبة من تطور من عام إلى آخر. ومن هذا المنطلق فإن سمة الجمود التي يتصف بها التحليل الرأسي تقل بتحليل قوائم مالية لسنين متعددة بالإضافة إلى اللجوء إلى الأسلوب الآخر وهو التحليل الأفقي جنباً إلى جنب مع التحليل الرأسي (آل علي، ٢٠٠٢م، ص ١١٠).

التحليل الأفقي:

وهو يتضمن مقارنة القوائم المالية عن مدتين متتاليتين (كحد أدنى) وحساب مقدار التغيير في كل مفردة، ثم حساب نسبة التغيير بين السنوات المختلفة أو بين السنة المالية محل التحليل أو السنة المختارة كمعيار، فإنه يجدر الإشارة إلى أن الاعتماد على أرقام فترة واحدة أو اثنتين قد يترك مجالاً للخطأ في فهم دلالة الأرقام، وأن الوصول إلى تقييم سليم يقتضي دراسة اتجاهات القيم والمؤشرات المالية الماضية والتوقف خاصة عند نقاط التحول أو تغيير الاتجاهات وإعطائه أهمية خاصة وبحث أسبابها (الراوي، سعادة، ٢٠٠٠م، ص ٢٢).

إن ضمن الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي هو ازدياد أهمية القوائم المالية المعدة على أساس شهري أو ربع سنوي أو نصف سنوي، وعلى هذا الأساس فإنه عند تحليل هذه

القوائم المالية لا بد حينئذ من أن تكون المقارنة بين قيم العنصر في الأشهر المماثلة على مدار فترات المقارنة كمجموع قيمته في ربع السنة الحالية بقيمته المناظرة خلال الربع المناظر في الفترات المالية مجال المقارنة، وحسناً ما تفعله بعض إدارات الأسواق المالية من الزام الشركات التي تعرض أسهمها للتداول في أسواقها بإعداد قوائم مالية ربع سنوية أو نصف سنوية، مما يجعل منه مجالاً مهماً للمستثمرين والمحتملين، فالمستثمر المحلل الذي تتاح أمامه القوائم المالية لمنشأة عن الربع الأول والثاني والثالث قادر على أن يكون قراره أكثر رشداً مما لو لم تكن متاحة أمامه هذه القوائم (عقل، ٢٠٠٦م، ص ٣٠٥).

وبناءً على ذلك يمكن القول: بأن على المحلل المالي أن لا يحصر اهتمامه بنسبة التغيير الحادثة في قيمة العنصر، بل لا بد أن يلاحظ بجانب ذلك القيمة المطلقة لهذا التغيير، كما في المثال التالي: (الحسني، ١٩٩٥م، ص ٢٢٦)

التغير	السنة الثانية		السنة الأولى (سنة الأساس)	البيان
	(- القيمة)	(+ القيمة)		
%				
١٠٠%	-	٢٠٠٠	٤٠٠٠	العنصر (س)
١٠٠%	-	٧٥٠٠٠	١٥٠٠٠٠	العنصر (ص)

من المثال السابق يتضح أن نسبة الزيادة في العنصرين واحدة ١٠٠%، إذ أن قيمة كل منهما تضاعفت بينما التغيير في العنصر (ص) جوهرى ومهم بعكس الزيادة في العنصر (س)، إذ أن مقدار الزيادة في (ص) هي ٧٥٠٠٠ بينما مقدار الزيادة في (س) هي ٢٠٠٠ فقط.

وترى الباحثة أنه لا بد لتحقيق أقصى قدر من الفاعلية في التحليل المالي وتحقيق أهدافه وتلافي بعض سلبيات كل من النوعين السابقين من تفضيل اللجوء إلى القيام بهما معاً؛ لأن ذلك يؤدي إلى نتائج أكثر دقة من ناحية، ولأن الربط بين هذه الأساليب ومقارنتها مع بعضها يكشف بدقة ووضوح الاتجاهات والتغيرات السلبية والإيجابية، إذ قد تتمم بعضا البعض، وقد تفسر الغموض الذي يكتفه، وبشكل عام فإن اختيار أي من الأساليب السابقة يرتبط بعوامل متعددة منها: الهدف من التحليل، وقدرة المحلل وتأهيله العلمي والعملية، والمعلومات المتاحة، وظروف المؤسسة.

٤/١/٢ منهجية التحليل المالي:

يقصد بمنهجية التحليل المالي: "تلك الطرق والأساليب والإجراءات التي يتعامل معها المحلل في إجراء عمليات التحليل للقوائم المالية طبقاً للمبادئ والأسس العامة الذي يجب أخذها بعين الاعتبار؛ لإتمام عملية التحليل بشكل يتيح له تحقيق الهدف المطلوب" (العصار وآخرون، ٢٠٠١م، ص ١٥٥).

وبالرغم من أن طريقة التحليل المالي يجب أن تترك تفصيلاتها لرأي المحلل نفسه؛ ليكون في استطاعته التعامل مع مختلف الحالات التي يمكن أن يواجه بها، إلا أن ذلك لا يمنع من وجود بعض المبادئ العامة لتكون أساساً لمدخل عام لمنهجية التحليل المالي، ومن هذه الأسس العامة ما يلي: (الشديفات، ٢٠٠١م، ص ٩٦).

١ - تحديد الهدف الذي يسعى إليه المحلل:

يبدأ التحليل المالي بتحديد المشكلة التي يسعى المحلل لمعرفتها، ويعد هذا التحديد ضرورة مهمة لبدء صحيح لعملية التحليل؛ لأنه يجنب المحلل العمل غير اللازم، ويمكنه من قصر جهده على العمل الذي يخدم هذا الهدف مباشرة، فإذا ووجه المحلل الائتماني في مصرف تجاري بطلب قرض قصير الأجل من عميل ما، فيمكن لهذا المحلل أن يحدد هدفه بتقدير مدى قدرة العميل ورغبته على الوفاء به في الوقت المحدد، بعد ذلك يركز جهده على ما يمكن أن يحقق هذا الهدف، وهو قدرة العميل على إنجاز الدورة التجارية بنجاح وتمتعه بأدبيات جيدة.

٢ - تحديد الفترة التي سيشملها تحليل القوائم المالية:

من المناسب استعمال قوائم مالية لفترات عديدة لغرض تحقيق المزيد من الدقة في التحليل، والتعرف إلى الاتجاه الذي يتخذه أداء المؤسسة موضع التحليل؛ لأن القوائم المالية الخاصة بسنة واحدة قد لا تكون معبرة عن الاتجاه العام للأداء.

٣ - تحديد المعلومات التي يحتاجها المحلل للوصول إلى غايته:

من المناسب تحديد المعلومات التي يحتاجها المحلل لأغراض التحليل المالي، مثل: المعلومات المتعلقة بقدرة العميل على الوفاء بالتزاماته اتجاه البنك، حيث يمكن الحصول عليها من خلال احتساب سيولته.

٤ - اختيار أسلوب التحليل وأداته الأنسب قدرة للتعامل مع المشكلة موضع البحث:

مثلاً: لو كان الأمر ينصب نحو تحليل السيولة، فينبغي أن تستعمل الأدوات التحليلية المعبرة عن هذه النسبة، مثل:

أ - نسبة التداول ونسبة السيولة السريعة.

ب - معدل دوران البضاعة، الذي يعبر عن مدى السرعة التي يتم فيها تحويل البضاعة الموجودة لدى المؤسسة إلى نقد يستعمل في الوفاء بالتزاماتها.

ت - كشف التدفق النقدي، الذي يقدم فكرة عن مواعيد وفرة السيولة لدى المؤسسة.

٥ - استعمال المعلومات والمقاييس التي تجمعت لدى المحلل لاتخاذ القرار أو الإجراء المطلوب:

تعد هذه الخطوة الأصعب والأكثر أهمية، وتحتاج إلى استعمال مقدار كبير من العمل الذهني والحكمة والمهارة والجهد لتقييم ما يقف خلف الأرقام من حقائق، ولا يمكن استبدال هذا الجهد

بعملية ميكانيكية، إلا أن التعريف الصحيح للمشكلة والتحديد المناسب للأسئلة المستوجب الإجابة عنها، والمهارة في اختيار الأدوات التحليلية المناسبة تقود بلا شك إلى تفسير معقول لنتيجة التحليل.

٦- اختيار المعيار المناسب لقياس النتائج عليه، وقد يستدعي الأمر استعمال أكثر من معيار.

٧- تحديد الانحراف عن المعيار المقاس عليه للوقوف على أهمية الانحراف بالأرقام المطلقة والنسبية.

٨- تحليل أسباب الانحراف وتحديدتها.

٩- وضع التوصية المناسبة بشأن نتائج التحليل.

ومن النادر أن يتاح للمحلل جمع الحقائق عن الحالة التي يقوم بتحليلها، لذا نجد أن معظم المحللين يعملون في ظل ظروف غير مؤكدة بسبب عدم كفاية المعلومات، وفي مثل هذه الظروف لا يكون دور التحليل المالي إلا التقليل من حالة التأكد وليس إلغائها كلياً.

وعند كتابة المحلل لتقريره، عليه أن يراعي ترتيب أفكاره وتسلسل منطقته، كما أن عليه مراعاة طريقة عرضه على القارئ، بحيث يميز التقرير بشكل واضح بين تفسيرات المحلل واستنتاجاته والحقائق والمعلومات التي استندت إليها هذه التفسيرات والاستنتاجات؛ وذلك ليتمكن القارئ من متابعة المنطق الذي اتبعه المحلل في الوصول إلى استنتاجاته، وليتمكن من إبداء رأيه إذا اختلف مع المحلل. ومن المناسب أن يضمن المحلل تقريره البنود التالية: (عقل، ٢٠٠٦م، ص ٢٤١)

أ- معلومات عن خلفية المشروع (موضوع التحليل)، والصناعة التي ينتمي إليها، والمحيط الاقتصادي الذي يعمل فيه.

ب- المعلومات المالية وغير المالية المستعملة في التحليل.

ت- الافتراضات الخاصة بالظروف الاقتصادية والظروف الأخرى التي وضعت استناداً إليها التقديرات الخاصة بالتحليل.

ث- تحديد الإيجابيات والسلبيات الكمية والنوعية التي يراها المحلل في عناصر التحليل الأساسية.

ج- الاستنتاج الذي يخرج به المحلل نتيجة العمل التحليلي الذي قام به.

مما سبق يمكن القول: إن الخطوات أو المراحل التي تمر بها عملية التحليل المالي للقوائم

المالية، تساهم في تحديد نقاط القوة والضعف في الأداء المالي لأي مؤسسة.

٥/١/٢ معايير التحليل المالي:

إن احتساب النسب المالية بمفردها كمقياس من مقاييس الأداء بمفرده سيتترك المحلل المالي بمؤشرات ذات قيمة محدودة ما لم يكن هناك معيار لقياس النتائج ومقارنتها به؛ لأجل الحكم على مدى مناسبة النتائج أو عدم مناسبتها، ويمكن القول: إن اختيار المعيار المناسب للحكم على النسبة المختارة لا يقل أهمية عن اختيار النسبة نفسها (عقل، ٢٠٠٦م، ص ٢٤٢).

فقيام المحلل المالي باحتساب نسبة السيولة من خلال قسمة الموجودات المتداولة على المطلوبات المتداولة، وخروجه في هذه الحالة بنسبة 1:3 مثلاً، فإن هذه النتيجة لا معنى لها على الإطلاق إذا لم يستطع المحلل أن يقرر ما إذا كانت هذه النسبة مرتفعة أو منخفضة أو مرضية. ومثل هذا القرار يحتاج إلى مقياس أو معيار محدد، ومن هنا برزت أهمية اختيار المعايير في التحليل المالي التي هي عبارة عن أرقام معينة تستخدم مقياساً للحكم على مدى ملاءمة نسبة أو رقم ما (الحنوي، العبد، ٢٠٠٧م، ص ٤٣٢)

١/٥/١/٢ خصائص المعايير واستخداماتها: (السعيدة، فريد، ٢٠٠٤م، ص ١١١)

وحتى يكون للمعيار معنى ما أو يكون مقبولاً لا بد له من أن يتصف بالخصائص التالية:

١- أن يتصف المعيار بالواقعية أي بإمكانية تنفيذه لا أن يتصف بالمثالية فيتعذر تحقيقه، ولا أن يتصف بالتواضع فيمكن الوصول إليه بسهولة. فقد درج - مثلاً - على قبول نسبة التداول بحدود (2:1)، وهذه نسبة لا يصعب الوصول إليها، ولكنها في الوقت نفسه ليس من السهل تحقيقها.

٢- أن يتصف المعيار بالاستقرار النسبي وإن كان هذا لا يمنع من إدخال تعديلات عليه إذا دعت الظروف لذلك بعد إجراء الدراسات اللازمة.

٣- أن يتصف المعيار باليسر والوضوح وسهولة التركيب وأن لا يحتمل أكثر من معنى.

ويتم استخدام المعايير للغايات التالية:

- ١- إعطاء النسبة أو الرقم المطلق معنى ومغزى يمكن تفسيرهما في ضوءه.
- ٢- يستعمل أداة مقارنة مع النسب الفعلية مما يؤدي إلى إبراز الانحرافات التي تدفع المحلل إلى البحث عن الأسباب المؤدية لهذه الانحرافات.

٢/٥/١/٢ أنواع المعايير:

تستخدم في تقويم أداء الوحدات الاقتصادية أعداد كثيرة من المعايير والنسب، ومرد هذا التباين أنشطة هذه الوحدات وتعدد منتجاتها وتنوع فعاليتها، سواء كان ذلك على مستوى النشاط أو على مستوى الوحدة نفسها، وعلى هذا الأساس فقد أفردت أنواع من هذه المعايير والنسب لكل نشاط أو فعالية وصارت كل مجموعة منها تعالج جانباً تقويمياً معيناً من جوانب تقويم الأداء

(الكرخي، ٢٠٠٧م، ص ٦٣) ونستعرض بإيجاز الأنواع الرئيسية لهذه المعايير كما يلي: (الفداع، ٢٠٠٢م، ص ٨٧-٨٨)

١ - المعايير المطلقة (النمطية):

وهي المعايير السائدة المتعارف عليها في حقل التحليل المالي التي يمكن استخدامها بغض النظر عن نوع المؤسسة ونوع الصناعة والظروف السائدة، ومن الأمثلة عليها المعايير المستخدمة في قياس السيولة مثل: نسبة التداول (2:1)، ونسبة السيولة السريعة (1:1).

٢ - معيار الصناعة:

ويتم التوصل إلى هذا المعيار من خلال المتوسط الحسابي لنسب مجموعة من الشركات والمؤسسات تنتمي إلى صناعة واحدة خلال فترة زمنية واحدة، ويعتبر هذا المعيار من أكثر المعايير استخداماً، وحتى يمكن استخدام هذا المعيار بنجاح وأن تكون نتائجه مقنعة، ومناسبة فلا بد أن تتوفر فيه المتطلبات التالية:

١- أن تكون المؤسسات (موضوع الدراسة) تابعة لصناعة واحدة.

٢- أن تكون المؤسسات (موضوع الدراسة) ذات حجم مماثل.

٣- أن تكون المؤسسات (موضوع الدراسة) في منطقة جغرافية واحدة.

٤- أن تستخدم المؤسسات (موضوع الدراسة) نفس النظم المحاسبية.

٣ - المعيار الاتجاهي (التاريخي):

وهو المعيار الذي يتعلق بأداء المؤسسات في الماضي ويستخدم في الحكم على مستوى الأداء في الحاضر، وفي ضوء المقارنة يمكن اكتشاف الانحرافات والحكم على مستوى الأداء لهذه الشركات، فمثلاً: لو افترضنا أن نسبة المديونية الحالية (3:1)، في حين أنها كانت في الماضي (2:1)، فإن هناك انحرافاً بين السنتين، مما يدعو المحلل إلى التساؤل والبحث عن أسباب هذا الانحراف، وهل هو انحراف بين النسبتين، مما يدعو المحلل إلى التساؤل والبحث عن أسباب هذا الانحراف، وهل هو انحراف إيجابي أو سلبي يمكن معرفته من خلال المتوسط الحسابي لمجموعة النسب لدى شركة واحدة لسنوات؟ وأنه يمكن استعماله في الحالات التالية:

- في حالة عدم توفر معايير أخرى بديلة مثل المعايير النمطية أو الصناعة.

- عدم وجود صناعات أخرى مشابهة من أجل المقارنة بينها.

- صعوبة التعرف إلى اتجاه أداء الشركة على مدى الزمن.

٤ - المعيار المخطط أو المستهدف أو المعيار الوضعي:

وهو نسبة أو رقم يوضع عادة من قبل لجان متخصصة في الإدارة لاستخدامه في قياس أنشطة معينة من خلال المقارنة بين المعيار المتوقع تحقيقه وبين ما تم تحقيقه فعلاً، وذلك خلال فترة

زمنية محددة، ومن الأمثلة على ذلك: النسب الذي يضعها المصرف المركزي ويطلب من البنوك الالتزام بها، مثل: نسبة القروض إلى الودائع، وغيرها من النسب المطلوبة.

مما سبق يتضح أن عملية تقويم الأداء تتطلب توفر مجموعة من المعايير لغرض حساب مستوى الأداء الذي حققته الوحدة الاقتصادية، والوقوف على مستوى تطور أي جانب من جوانب نشاطها، من خلال تحديد المعيار وتطبيقه المناسب لطبيعة التحليل المطلوب القيام به.

المبحث الثاني

أدوات التحليل المالي وعلاقتها بالأمان المصرفي ومؤشراتها في فلسطين

تواجه البنوك العديد من المخاطر خاصة خلال السنوات الأخيرة من أجل تحقيق عائد مناسب، وهذا يعني أنه من الضروري للبنك قياس المخاطر التي يواجهها، وحدود هذه المخاطر من أجل تحقيق معدل العائد المقبول خلال الفترة القادمة في مواجهة المتغيرات والعوامل الخارجية التي يصعب التحكم فيها. وعلى الرغم من عدم إمكانية بل استحالة تغيير الأداء الماضي من خلال تقييم هذا الأداء، ولكن هذا التقييم بمثابة الخطوة الأولى في تخطيط الأداء المستقبلي. (أل شبيب، ٢٠٠٦م، ص ٩١).

١/٢/٢ معدلات الأداء المالي:

١/١/٢/٢ معدلات الربحية: وهي صافي الربح بعد طرح مجموع نفقاته من إيراداته الكلية، وهي مؤثرة على قوة مركز المصرف، وقدرته على توظيف أمواله. وتوجد نسب كثيرة تقيس الربحية في المصرف منها:

١ - معدل العائد على حقوق الملكية (Return on Equity (ROE) : ويقاس من خلال المعادلة التالية:

صافي الربح Net Income

حقوق الملكية Equity

وتمثل هذه النسبة مدى نجاح البنك في توظيف أمواله، حيث إنه كلما زادت ربحية البنك التجاري كلما زادت القيمة السوقية للسهم، مما يؤثر على درجة الأمان للمصرف، وتشير الأدبيات المالية والمصرفية إلى أن هناك علاقة طردية بين معدل العائد على حقوق الملكية ودرجة الأمان المصرفي أي كلما زاد معدل العائد على حقوق الملكية كلما زادت درجة الأمان المصرفي والعكس صحيح (Madura, 2001)

٢ - معدل العائد على إجمالي الموجودات (Return on Assets (ROA)

أو معدل العائد على الاستثمار (Return on Investment (ROI)

ويقاس من خلال الآتي: (Molyneer, 1992)، و(مخامرة، ٢٠٠٠).

الأرباح الصافية قبل الضرائب (Net Income)

إجمالي الموجودات (Total Assets)

وتستخدم هذه النسبة للحكم على كفاية الإدارة في استغلال أصول المصرف، فكلما زاد معدل العائد على الاستثمار كلما أصبح المصرف في أمان أكثر، حيث أن هناك علاقة طردية بين معدل العائد على إجمالي الموجودات ودرجة الأمان المصرفي، فكلما زاد معدل العائد على إجمالي الموجودات كلما ازداد معدل حقوق الملكية للأصول الخطرة (الأمان المصرفي) من جهة أخرى.

$$3- \text{ صافي الأرباح} \% = \frac{\text{مجموع التسهيلات الائتمانية}}{\text{صافي الأرباح}} \%$$

وتقيس هذه النسبة قدرة المصرف على تحقيق أرباح أو عوائد من استخدامات أمواله في التسهيلات الائتمانية (Ross, Westrerfield, Jaffe, 2000, p157)

$$4- \text{ حافة الفائدة أو العائد} \% = \frac{\text{الفوائد المحصلة} - \text{الفوائد المدفوعة}}{\text{الموجودات المولدة للدخل}} \%$$

تقيس هذه النسبة العائد المتولد من الموجودات المولدة للفوائد التي تشتمل على كل من الاستثمارات المالية والقروض (أل شبيب، ٢٠٠٦، ص ٩٧)

$$5- \text{ حافة صافي الدخل} \% = \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{الإيرادات (الفوائد المحصلة)}} \%$$

(أل شبيب، ٢٠٠٦، ص ٩٧)

$$6- \text{ درجة استغلال الموجودات (معدل دوران الموجودات)} \% = \frac{\text{الإيرادات (الفوائد المحصلة)}}{\text{إجمالي الموجودات}} \%$$

تقيس هذه النسبة مدى قدرة المصرف على استغلال أصوله في توليد الإيراد، ونشير هنا إلى أن درجة استغلال الموجودات تتأثر بشدة بحجم الموجودات العاملة التي يمتلكها البنك ودرجة استغلالها (عقل، ٢٠٠٦، ص ٢٢١).

تم استخدام معدل العائد على إجمالي الموجودات (ROA) لملاءمتها لأغراض البحث (موضوع الدراسة)، نظراً لاختلاف عينة الدراسة ما بين بنوك وطنية وبنوك عربية وافدة، فكانت من أفضل النسب التي تتجنب فروقات حقوق الملكية.

٢/١/٢/٢ **معدلات السيولة:** وهي قدرة المصرف على مواجهة أي طلب على ودائعه بسرعة، دون التعرض إلى خسائر نتيجة بيع أصل من أصوله، ويتطلب ذلك ضرورة توزيع موارد المصرف على أنواع مختلفة من الموجودات؛ لأن من غايات السيولة تعزيز ثقة المودعين

والدائنين في المصرف، ومؤشراً على الإدارة الجيدة لأمواله، وتأكيداً لقدرته على الوفاء بالالتزامات.

وتعد السيولة أهم السمات التي تميز المصارف التجارية عن منشآت الأعمال الأخرى، فإن مجرد إشاعة عن عدم توفر سيولة كافية لدى المصرف كفيلة بأن تزعزع ثقة المودعين، وتدفعهم فجأة لسحب ودائعهم، مما قد يعرض المصرف للإفلاس! وهناك بعض النسب التي تقيس السيولة منها:

$$١ - \frac{\text{النقدية}}{\text{الودائع تحت الطلب}} = \%$$

ويدل ارتفاع هذه النسبة على قدرة المصرف على مواجهة السحوبات من الودائع تحت الطلب (Ross, Westreffield, Jaffe, 2000, p157)

$$٢ - \frac{\text{الموجودات السائلة}}{\text{مجموع الودائع}} = \%$$

وتدل على قدرة المصرف على مواجهة السحب من الودائع (Ross, Westreffield, Jaffe, 2000, p157)

$$٣ - \frac{\text{التسهيلات الائتمانية}}{\text{مجموع الودائع}} = \%$$

وهي تدل على مدى استعمال المصرف لمصادر أمواله لأغراض القروض والتسهيلات الائتمانية، وكلما ارتفعت النسبة زادت الخطورة بالنسبة للمصرف.

وعلى ذلك فإن المصرف مطالب بإدارة سيولته وتقدير احتياجاته منها، بدراسة حركة الودائع في الماضي والحاضر، ومدى الطلب على السيولة، إذ تتعلق احتياجات السيولة بمقدار الأموال التي يسحبها المودعون من حساباتهم، إلى جانب توفير الائتمان تجاه المجتمع الذي يعمل فيه، مع الالتزام بما يحدده المصرف المركزي من احتياطي قانوني تجاه الودائع (سلطة النقد الفلسطينية)

$$٤ - \frac{\text{الودائع الأساسية}}{\text{إجمالي الموجودات}} = \%$$

(حماد، ٢٠٠٧، ص ٢٣٩)

$$\text{استثمارات مالية قصيرة الأجل} = \% \text{ الودائع}$$

يشير هذا المقياس إلى نسبة السيولة أو النقدية المطلوبة لمقابلة السحوبات من الودائع والزيادة في القروض عن الأوضاع الحالية أو المصادر المحتملة للنقدية، سواء من حيث بيع أو تصفية أصل يمتلكه البنك أو الحصول على أموال إضافية من غيره، ويتجدد هذا من خلال معرفة العلاقة بين احتياجات البنك من السيولة لمقابلة مسحوبات الودائع وتمويل الزيادة في القروض، ومصادر هذه النقدية التي تتمثل في الاستثمارات المالية القصيرة الأجل، مع أن كلا المتغيرين هما تقريرات تقريبية، فإن أموال القروض تستلزم قدرأ أكبر من النقدية وزيادة الخصوم وهما من أهم مصادر النقدية، وتعتبر مثل هذه العلاقة مؤشراً أولياً لقياس مخاطر السيولة (حنفي، أبو قحف، ٢٠٠٤م، ص٢٧٣ ص٢٧٥).

$$\text{النقدية ولدى المصارف} = \% \text{ إجمالي الموجودات}$$

تشير إلى مقدار الأرصدة النقدية التي يواجه بها المصرف التزاماته، وبارتفاع هذه النسبة تقل مخاطر السيولة.

$$\text{النقدية ولدى المصارف} = \% \text{ الودائع}$$

تقيس هذه النسبة مخاطرة السيولة حيث تشير إلى نسبة الأرصدة النقدية التي يواجه بها المصرف سحوبات المودعين.

$$\text{الموجودات السائلة} = \% \text{ إجمالي الودائع}$$

(Hample and Simonson, 1999)

- وتمثل الموجودات السائلة: النقدية والأرصدة لدى البنك المركزي والمؤسسات المالية، أما إجمالي الودائع فتتمثل الالتزامات القصيرة الأجل والطويلة الأجل مثل: الودائع الجارية، والودائع لأجل، وودائع التوفير، إضافة إلى ودائع البنوك والمؤسسات المالية والبنك المركزي، وتعكس هذه النسبة قدرة الموجودات السائلة على مواجهة طلبات السحوبات من قبل أصحاب الودائع جميعها.

٣/١/٢/٢ **معدلات الأمان:** درجة الأمان هي مشكلة مرتبطة بالربحية والسيولة، وهي مدى ملاءمة رأس المال لإجمالي الموجودات، أي المحافظة على المركز المالي للمصرف في صورة جيدة، فوظيفة رأس المال بالإضافة إلى شراء المباني والعدد اللازمة لعمل المصرف، تعني أيضاً قدرته على مواجهة الخسائر غير المتوقعة، ومواجهة الطلب غير المتوقع على السيولة، وهناك نسبة تقيس درجة الأمان المصرفي (Bank Hedging) تشير إلى الإحاطة والحذر من المخاطر التي قد تتعرض لها البنوك من عملياتها التشغيلية. (Operating Process) (خربوش والزعبي والعبادي، ٢٠٠٤، ص: ٦١)

$$\text{الأمان المصرفي} = \frac{\text{حقوق الملكية (Equity)}}{\text{إجمالي الموجودات (Total Assets)}}$$

(Hample and Simonson, 1999)

٤/١/٢/٢ **معدلات المخاطر:** هناك العديد من مقاييس المخاطر نقتصر في الحديث هنا عن المخاطر ذات العلاقة بالدراسة التي تتمثل في: مخاطر الائتمان، ومخاطر رأس المال، ومخاطر سعر الفائدة، وهناك العديد من النسب التي تقيس كل نوع من تلك المخاطر نعرض أهمها فيما يلي:

أ- مؤشرات الائتمان:

ويتم قياسها من خلال النسب التالية:

$$١- \frac{\text{القروض قصيرة الأجل}}{\text{إجمالي الموجودات}} = \% \text{ (حنفي، أبو قحف، ٢٠٠٤م، ص ٢٧٣-٢٧٦)}$$

$$٢- \frac{\text{الموجودات الخطرة}}{\text{إجمالي الموجودات}} = \%$$

تشير إلى عدم قدرة الجهات التي تتعامل مع المصرف على سداد أصل الدين أو أرباحه مما يجعل المصرف يواجه ديوناً مشكوكاً في تحصيلها أو معدومة، وتقاس هذه المخاطر من خلال نسبة الموجودات الخطرة إلى إجمالي الموجودات (النعيمي، ٢٠٠١م، ص ١٩٣)

$$٣- \frac{\text{إجمالي القروض - مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها}}{\text{إجمالي الموجودات}} = \%$$

وتقيس هذه النسبة مدى قدرة البنك على توظيف الأموال المتاحة (الموجودات) في عملية الاقتراض حيث هناك علاقة عكسية بين الأمان المصرفي ومخاطر الائتمان أو بعبارة أخرى: كلما انخفضت قدرة البنك على توظيف أمواله المتاحة (الموجودات) في عملية الاقتراض كلما انخفض معدل حقوق الملكية للأصول الخطرة (الأمان المصرفي)، والعكس صحيح.

٤ - مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها = %

إجمالي القروض

(Hempel and Simonson, 1999, p:61-87) (حماد، ٢٠٠٧، ص ٢٣٩) و (سلطة النقد الفلسطينية)

وهي النسبة المستخدمة في البحث نظراً لاستخدامها من قبل سلطة النقد الفلسطينية وهي الأقرب إلى دراسة المخاطر الائتمانية من غيرها من النسب، حيث تقيس المخاطر الائتمانية التي يقدرها البنك كمخصص للديون المحتمل عدم تسديدها بناءً على دراسة لإجمالي القروض التي يمنحها، فكلما زاد مخصص الديون المشكوك في تحصيلها (المخصص الخاص) يعني ذلك أن هناك جزءاً من القروض من المحتمل عدم سدادها من قبل مقترضها، وبالتالي تقيس حجم المخاطر التي يتحملها البنك نتيجة عملية الإقراض.

ب - كفاية رأس المال:

إن رأس المال الممتلك ينبغي أن يكون متيناً، ولكن من الصعب من الناحية العملية تحديد مدى متانة رأس المال للمصرف التجاري الواحد أو حتى الجهاز المصرفي ككل؛ وذلك لعدم معرفة سلوك المودعين والمقترضين في المستقبل بدقة (حشاد، ٢٠٠٥، ص ٢٢٣)

فإن رأس المال الممتلك ضروري لسلامة المصرف وتدعيم الثقة فيه والمحافظة على مستوى الأمان المناسب، ولكنه لا يضمن تلك السلامة وحده بأي حال من الأحوال، وإنما يجب أن تكون هناك عوامل أخرى إلى جانبه تحقق له السلامة (البديري، ٢٠٠٣، ص ١٢٥)

وفي جميع الأحوال يجب أن يكون رأس المال الممتلك كافياً لتغطية الموجودات الثابتة التي يحتاج إليها المصرف والخسائر التشغيلية الناجمة عن عمليات الإقراض والاستثمار وغيرها، وأن يساعد المصرف في استمرار البقاء، كما أن رأس المال الممتلك وثيق الارتباط بالمخاطر التي يتحملها المصرف كلما زادت الحاجة لتدعيم رأسماله، وأمام المصرف التجاري الذي يواجه زيادة في المخاطرة حلان رئيسان الأول: زيادة رأسماله الممتلك، والثاني: توظيف جزء أكبر من موجوداته في مجالات أقل مخاطرة (عبدالله، ٢٠٠٠، ص ٤٠١)

وتوجد عدة مقاييس كمية لمعرفة مدى متانة أو كفاية رأس المال الممتلك في المصرف التجاري أهمها ما يأتي: (هندي، ١٩٩٦، ص ٤١٧ ص ٤٢٤)

١. رأس المال الممتلك* ١٠٠ مجموع الموجودات

تشير هذه النسبة إلى المدى الذي ذهب إليه المصرف في الاعتماد على رأس المال الممتلك في تمويل الموجودات، وعلى الرغم من أن نسبة رأس المال الممتلك إلى مجموع الموجودات تعد من بين النسب التقليدية التي ينظر إليها البنك المركزي بشيء من الاهتمام عند قياس مدى كفاية رأس المال الممتلك، إلا أنها تعاني من بعض العيوب، أهمها: تعارضها مع مصالح الملاك (المساهمين)، فزيادة هذه النسبة يعني تحقيق حماية أفضل للمودعين، وهو ما يهدف إليه البنك المركزي، إلا أنها تؤدي في نفس الوقت إلى إحداث انخفاض في معدل العائد على رأس المال الممتلك مما يلقي الضرر بالمساهمين، يضاف إلى ذلك أن النسبة المذكورة لا تكفي للحكم على مدى كفاية أو متانة رأس المال الممتلك باعتباره خط إسناد لحماية أموال المودعين، فتساوي نسبة رأس المال الممتلك إلى مجموع الموجودات لمصرفين لا يعني أن مودعي هذين المصرفين يتعرضان للقدر نفسه من المخاطر، إذا ما تباينت درجة الثقل في الودائع (هندي، ١٩٩٦، ص ٤١٧ ص ٤٢٤)

٢. رأس المال الممتلك* ١٠٠ مجموع الموجودات ذات المخاطر

يقصد بالموجودات ذات المخاطر، هي كل موجودات المصرف باستثناء النقد في الصندوق والأرصدة لدى البنك المركزي، والأرصدة لدى المصارف الأخرى، والسندات التي تصدرها الحكومة، سواء أكانت حوالات خزينة أم سندات قرض، وسائر القروض للدوائر الحكومية، أو شبه الرسمية بضمانة الحكومة، وهو تعهد الحكومة (وزارة المالية) في الغالب بتسديد كل هذه القروض فيما لو عجزت الدوائر المقترضة عن التسديد، ونظراً لأن الحكومة تسيطر على إصدار العملة، وتمتلك سلطة فرض الضرائب فإنها تستطيع الوفاء بالتزاماتها في أي وقت تشاء (حماد، ٢٠٠٧م، ٢٣٩)

ويشير المختصون في العلوم المصرفية إلى أن الحجم الملازم لرأس المال الممتلك يتوقف على تشكيلة الموجودات التي يستثمر فيها المصرف أمواله، فالمصرف الذي تكون معظم استثماراته ذات مخاطر منخفضة نسبياً كالسندات الحكومية يمكنه ممارسة النشاط برأس مال أقل من مصرف

آخر مماثل تماماً، غير أن معظم استثماراته ذات مخاطر مرتفعة نسبياً كالسندات غير الحكومية (Rose etal, 1994,p. 397)

وفي ضوء ما تقدم يتضح أن الموجودات ذات المخاطر هي تلك الموجودات التي قد يتعرض المصرف من إجراء بيعها إلى بعض الخسائر كالأسهم والسندات غير الحكومية، وكذلك الموجودات التي يصعب تحويلها أصلاً إلى نقدية كالقروض، والاستثمارات طويلة الأجل، وكما هو واضح تقيس هذه النسبة مدى الحماية التي يقدمها رأس المال الممتلك لمواجهة الخسائر التي يتعرض لها المصرف إذا ما انخفضت القيمة السوقية للأوراق المالية، أو إذا ما فشل في تحصيل أحد القروض التي سبق أن قدمها لأحد الزبائن، ويمكن أن يطلق على هذه النسبة (هامش الأمان) المتاح لمواجهة الاستثمار في الموجودات الخطرة، ومما يذكر في هذا الصدد أنه وفقاً لمقررات لجنة بازل الدولية التي أقرتها الدول الصناعية الكبرى، تقضي بأن لا تقل نسبة رأس المال الممتلك (حقوق الملكية) إلى الموجودات الخطرة عن (8%) (Madura,2001)

٣ - رأس المال الممتلك
مجموع الودائع ١٠٠*

تشير هذه النسبة إلى مدى قدرة المصرف على رد الودائع من رصيد رأس المال الممتلك، إن أهمية هذه النسبة تعود إلى أنها تعطي صورة عن مدى كفاية رأس المال الممتلك بمعنى أن البنك المركزي قد يتغاضى عن زيادة طفيفة في الموجودات الخطرة إذا كانت نسبة رأس المال الممتلك إلى مجموع الودائع مرتفعة نسبياً، على أساس أن ارتفاعها يعني حماية للمودعين قد تعوضهم عن المخاطر الإضافية الناجمة عن زيادة في الموجودات الخطرة (النعيمي، ٢٠٠١م، ١٩٢)

٤ - رأس المال الممتلك
مجموع القروض ١٠٠*

يتم حساب نسبة حقوق الملكية (رأس المال الممتلك) إلى القروض بقسمة رأس المال الممتلك على مجموع القروض، وكما هو واضح تعتبر هذه النسبة مقياساً آخر لهامش الأمان في مواجهة مخاطر الفشل في استرداد جزء من الأموال المستثمرة في القروض، ويعاب على هذه النسبة تجاهلها لحقيقة أن بعض القروض ليست في حاجة إلى هامش أمان، ويقصد بذلك القروض بضمان عيني، لذا قد يكون من الأفضل إيجاد هامش الأمان للقروض التي لا تتمتع بضمان عيني، وبذا تظهر النسبة السابقة على النحو الآتي: (المليجي، ٢٠٠٤م، ص ٣٤٥-٣٤٦)

١٠٠* رأس المال الممتلك
مجموع القروض دون ضمان عيني - ٥

١٠٠* رأس المال الممتلك
مجموع الاستثمارات في الأوراق المالية

تقيس نسبة رأس المال الممتلك إلى الاستثمار في الأوراق المالية هامش الأمان في مواجهة مخاطر انخفاض القيمة السوقية للأوراق المالية، وتشير هذه النسبة إلى مدى قدرة رأس المال الممتلك على مواجهة الخسائر المحتملة في الأوراق المالية والاستثمارات قصيرة الأجل، ولذلك يطلق على هذا المؤشر بهامش الأمان في مقابلة المخاطر الاستثمارية.

رأس المال الأولي ورأس المال المساند = %
الموجودات الخطرة - ٦

تشير إلى الدرجة التي يمكن بها انخفاض قيمة الموجودات قبل أن يلحق الضرر بالدائنين والمودعين، ويعني هذا أن البنك الذي تبلغ نسبة حقوق الملكية إلى الموجودات ١٠% يمكنه تحمل انخفاض في قيمة الموجودات بنسبة أكبر عن بنك آخر تبلغ النسبة لديه ٥%.

ويمكن قياس مخاطر رأس المال بمعرفة نسبة تغطية حقوق الملكية للأصول الخطرة، كما يلاحظ أن مخاطر رأس المال على علاقة عكسية مع معامل الرفع والعائد على حقوق الملكية، فإذا ما قرر البنك زيادة مخاطر رأس المال فإن الرفع والعائد على حقوق الملكية - ومع بقاء الظروف والمتغيرات الأخرى ثابتة - يكون كبيراً، أما إذا اضطر البنك إلى تخفيض مخاطر رأس المال فإن العائد على حقوق الملكية ومعامل الرفع يصبحان أقل (Basel, 2001, p27) (حنفي، أبو قحف، ٢٠٠٤م، ص ٢٧٣-٢٧٧)

وتمثل الموجودات الخطرة: (الأوزان الترجيحية المعتمدة في البحث)

جدول رقم (٢) يوضح الأوزان الترجيحية للمخاطر

الأصل	الوزن الترجيحي للخطر
« النقدية لدى البنوك	50%
« التسهيلات الائتمانية	70%
« الحسابات النظامية	70%
« الاستثمارات (قصيرة الأجل وطويلة الأجل)	100%
« الموجودات الثابتة	100%
« الموجودات الأخرى	100%

« الأوزان الترجيحية بناءً على قرارات لجنة بازل (٢).

ج- مخاطر معدل الفائدة:

الموجودات ذات التأثير بأي تقلب في سعر الفائدة = ١ - مخاطر معدل الفائدة =
المطلوبات ذات التأثير بأي تقلب في سعر الفائدة

تتأثر كل من الموجودات والمطلوبات بالتقلبات في معدل الفائدة وهي: (حنفي، ٢٠٠٢، ص ٣٥٤)

الموجودات ذات التأثير بأي تقلب في سعر الفائدة هي:

§ الاستثمارات في الأوراق المالية قصيرة الأجل، (لغرض المتاجرة) وليس لغرض الاحتفاظ (المساهمة في رؤوس أموال المشروعات)

§ القروض والسلفيات والأوراق المالية المخصصة قصيرة الأجل.

المطلوبات ذات التأثير بأي تقلب في سعر الفائدة هي:

§ الودائع التي تتصف بقصر الأجل: ودائع البنوك، والمؤسسات المالية، وودائع البنوك المركزية، والتأمينات النقدية، بالإضافة إلى ودائع العملاء، ولا تحتسب من ضمنها الودائع لأجل وبإخطار سابق؛- حيث أنها لا تتأثر بسهولة نتيجة تغير سعر الفائدة.
§ القروض قصيرة الأجل التي حصل عليها البنك سواء من البنك المركزي أو البنوك الأخرى.

٢. هذا كما يمكن قياس مخاطر معدل الفائدة بالمشورات التالية: (حماد، ٢٠٠٧، ص ٢٣٩)

أ. الموجودات الحساسة تجاه سعر الفائدة
إجمالي الأصول

ب. المطلوبات الحساسة تجاه سعر الفائدة
إجمالي المطلوبات

ج. الأصول الحساسة - الخصوم الحساسة

من الواضح أنه يمكن زيادة العائد بزيادة المخاطر التي يتحملها البنك، وكما يلاحظ فإن إدارة البنك تفضل العائد المرتفع في ظل مستوى معين من الخطر، أو أقل مخاطر في ظل مستوى معين من العائد، توجد مشكلتان أمام مدير البنك، الأولى: تتعلق بتحديد مستوى الخطر الكلي الذي يجب أن يتحمله البنك لكي يزيد العائد، والثانية: هي التعرف إلى حجم الخطر ومستواه لكل نوع من أنواع المخاطر التي ينبغي على البنك مواجهتها، ولكن من الواضح أن الإجابة على

هاتين المسألتين صعبة، ولذلك يجب تفحص الأداء في الماضي ودراسته ومعرفة ما إذا كان مستوى الخطر هذا ملائماً مقارنةً بالعائد أو لا، وهذا ما سوف نقوم به هذه الدراسة.

٢/٢/٢ مجالات التحليل المالي الأساسية:

هناك عدة مجالات في التحليل المالي، منها التحليل المقارن، والتحليل بالنسب للقوائم المالية، وقائمة التدفقات النقدية، وتحليل التعادل، ومصادر الأموال واستخداماتها، وفيما يلي نعرض لثلاثة منها؛ وذلك لأهميتها بالنسبة للبنوك التجارية، وتعتبر أساسية بالنسبة للتحليل.

١/٢/٢/٢ التحليل المقارن للقوائم المالية:

وهي دراسة المركز المالي في تاريخ معين، مقارناً بمراكز مالية لسنوات سابقة، بهدف التعرف إلى التغيرات التي ظهرت في كل بند من بنود القوائم المالية، من زيادة أو نقص، وتشمل القوائم المالية، الميزانية العمومية أو قائمة المركز المالي، وقائمة الدخل، ويتميز هذا التحليل بسهولة المقارنة السريعة للتعرف إلى الزيادة أو النقص في كل بند من بنود القوائم المالية، تفيد هذه الطريقة في ملاحظة التغير في بنود القوائم المالية من عام لعام خلال سنوات عديدة، وهذا يشير إلى مدى التقدم الذي حققه المؤسسة على مدى سنوات عمرها (الراوي، ٢٠٠٣م، ص ١٦٨)

٢/٢/٢/٢ التحليل بالنسب للقوائم المالية:

ويتم هذا التحليل من خلال إيجاد علاقات أو نسب بين البنود المكونة للقوائم المالية، حيث تجري مقارنة النسب المستخرجة بالنسب المناظرة لسنوات سابقة، أو بالنسب المناظرة لشركة أو منشأة أخرى داخل نفس القطاع الذي تعمل به، وهي تفيد في تفسير القوائم المالية والتعرف إلى المركز المالي للمؤسسة، إلا أنه يجب أن تؤخذ هذه النسب بحذر لتكون معبرة فعلاً عن الواقع؛ لأنها تعبر عن مقارنة بين رقمين ويمكن التلاعب بها، لتحقيق وضع معين خاصة أن هناك بعض الأفراد أو المنشآت لا يرغبون في بيان أوضاعهم المالية بصورة صحيحة؛ إما لعدم رغبتهم في إظهار أوضاعهم المالية كما هي، أو لدفع ضرائب أقل أو بإظهارها بصفة مبالغ فيها لتقديمها إلى المصرف بغية تحسين مركزه المالي (الكرخي، ٢٠٠٧م، ٢١٦)

ويمكن توضيح مجالات هذه النسب كما يلي: (الصياح، العامري، ٢٠٠٣م، ص ٥٩)

- أ- نسب السيولة: وهي التي تقيس قدرة المؤسسة على مقابلة التزاماتها القصيرة الأجل عند استحقاقها، من خلال أصولها السائلة أو المتداولة وتتكون من: نسبة التداول أو السيولة القانونية، ونسبة السيولة السريعة، وصافي رأس المال.
- ب- نسب النشاط أو الفاعلية: وهي تقيس مدى كفاءة رئاسة المؤسسة في إدارة موجوداتها ومنها: معدل فترة تحصيل الديون، معدل فترة دفع الديون، ومعدل دوران البضاعة، ومعدل دوران الموجودات، ومعدل دوران المطلوبات.

ت - نسب المديونية: وتستخدم للتعرف إلى مصادر التمويل التي تعتمد عليها المؤسسة لتمويل موجوداتها المختلفة ومنها: نسبة المديونية، وعدد مرات تغطية الفوائد، ونسبة المديونية، وعدد مرات تغطية الفوائد، ونسبة المديونية إلى حقوق المساهمين.

ث - نسبة الربحية: وهي تقيس ربحية المؤسسة، وكلما ارتفعت هذه النسب ازدادت قدرتها على تسديد التزاماتها ومنها: نسبة صافي الربح، والعائد على الموجودات، والعائد على حق الملكية.

٣/٢/٢/٢ قائمة التدفق النقدي:

تعتبر قائمة التدفق النقدي أداة تحليلية، يمكن عن طريقها تقييم مقدرة المؤسسة على خدمة القرض، ودفع جميع التزاماتها، وتعتبر مهمة بالنسبة للمصرف، ويعتمد عليها في عملية منح القرض أو الائتمان، ومن خلال دراسة التدفقات النقدية يمكن تحليل الوضع المالي للمنشأة وتقييمه، وتحديد مقدرتها على سداد القرض وفوائده في مواعيدها المحددة.

وتعتمد بعض المصارف عند اتخاذ قرار منح التمويل لبعض المشروعات على قائمة التدفقات النقدية بجانب الضمانات المقدمة، إذ تقدم التمويل اللازم بناءً على التدفقات الداخلة والخارجة وصافي التدفق النقدي، حيث يتم من خلالها الوقوف على درجة المخاطرة في القروض الممنوحة (الراوي، ٢٠٠٣م، ص ١٧٠).

٣/٢/٢ مؤشرات أداء الجهاز المصرفي الفلسطيني:

١/٣/٢/٢ تطور الجهاز المصرفي الفلسطيني:

تم في ١٩٩٤/٤/٢٩ توقيع اتفاقية باريس الاقتصادية بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، وتناولت المادة (٣) من الاتفاقية الأمور المتعلقة بالقضايا النقدية والمالية، وبموجبها تنشأ سلطة النقد الفلسطينية، وتتمتع بصلاحيات عديدة شبيهة بالبنك المركزي في دولة مستقلة، حيث تنظم كل أنواع النشاطات المصرفية، بما فيها نشاطاتها الأجنبية. كما تقوم سلطة النقد بترخيص المصارف المنشأة محلياً وتشرف عليها، وتعمل سلطة النقد كمستشار رسمي ومالي واقتصادي للسلطة الوطنية الفلسطينية، كما تعمل كوكيل مالي وحيد للسلطة الوطنية الفلسطينية، ولكن سلطة النقد لم تعط صلاحية إصدار عملة فلسطينية (عورتاني وآخرون، ١٩٩٤)

لقد فقدت السلطة الفلسطينية بموجب اتفاقية باريس الاقتصادية القدرة على مراقبة حجم التداول، وتحديد أسعار الفائدة التي تعتبر من أهم أدوات السياسة النقدية، إلا أن بإمكان سلطة النقد الفلسطينية التأثير غير المباشر على حجم التداول النقدي، من خلال إدارة سياسة شبك الخصم، وتقييد القروض للمصارف التجارية حسب ما أشارت إليه الاتفاقية، أو بتغيير متطلبات السيولة على الودائع بالشيكال أو المربوطة بالشيكال، على أن لا تقل عن ٤-٨% حسب نوع الوديعة.

وفي آخر العام ١٩٩٤ صدر قرار بتعيين محافظ لسلطة النقد الفلسطينية، وبدأ عملها فعلياً في تموز العام ١٩٩٥، وبذلك فتح المجال أمام المصارف، سواء المحلية أو الوافدة منها للعمل في الأراضي الفلسطينية، وقد تم ترخيص ١١ مصرفاً محلياً و ١١ مصرفاً خارجياً خلال هذه الفترة، وكان من بين المصارف المحلية التي تم ترخيصها بنك فلسطين المحدود الذي كان قد أسس العام ١٩٦٠ وله ٣٠ فرعاً، والبنك التجاري الفلسطيني الذي أسس العام ١٩٩٤ وله ٥ فروع، وبنك الاستثمار الفلسطيني الذي أسس العام ١٩٩٥ وله ٧ فروع، أما المصارف الخارجية العاملة في فلسطين وعددها ١١ مصرفاً فهي: بنك القاهرة عمان الذي كان قد افتتح العام ١٩٨٦ وله ١٦ فرعاً، والبنك العربي الذي افتتح العام ١٩٩٤ وله ٢٥ فرعاً، وبنك الأردن الذي افتتح العام ١٩٩٤ وله ٨ فروع، والبنك العقاري المصري العربي الذي افتتح العام ١٩٩٤ وله ٥ فروع، والبنك التجاري الأردني (بنك الأردن والخليج سابقاً) الذي افتتح العام ١٩٩٤ وله ٣ فروع، والبنك الأهلي الأردني الذي افتتح العام ١٩٩٥ وله ١٠ فروع، وبنك الإسكان للتجارة والتمويل الذي افتتح العام ١٩٩٥ وله ١٠ فروع، والبنك الأردني الكويتي الذي افتتح العام ١٩٩٥ وله فرع واحد (سلطة النقد الفلسطينية، ٢٠٠٦)

ويلاحظ من العرض السابق أن غالبية المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية قد بدأت عملها بعد فترة وجيزة من تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية، فأغلبها قد بدأ العمل خلال سنتين من عودة السلطة الفلسطينية، وبذلك شهدت بداية هذه الفترة تدفق الخدمات المصرفية خلال فترة زمنية قصيرة، ولذلك برزت دعوات خلال تلك الفترة بضرورة التريث في منح التراخيص وفتح المجال أمام المصارف الوافدة، وذلك عن طريق إعطاء المشرفين على المصارف الفرصة لبناء القدرات الضرورية للإشراف، كما كانت سلطة النقد حينئذ ناشئة، ولم يصدر بعد قانون ينظم عملها، كما ظهرت الدعوة بمنح المصارف المحلية الفرصة والأولوية للعمل (ماس، ١٩٩٦)

من الناحية القانونية، حدثت نقلة نوعية في تنظيم عمل المصارف، حيث تم الانتقال من الأوامر العسكرية الإسرائيلية إلى مرحلة التشريعات الفلسطينية، إذ صدر قانون سلطة النقد الفلسطينية في ١٦/٢/١٩٩٧، كما صدر قانون المصارف رقم (٢) لسنة ٢٠٠٢، إضافة إلى رزمة من القوانين الاقتصادية الأخرى التي تنظم شؤوناً اقتصادية مختلفة. ويوضح ملحق رقم (١) عدد فروع المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية، ويتبين منه ما يلي:

✓ الزيادة الهائلة في عدد فروع المصارف، إذ ارتفع عددها من ٥٧ فرعاً العام ١٩٩٥ إلى ١٥٩ فرعاً العام ٢٠٠٧، أي بنسبة زيادة ١٧٩%.

✓ يلاحظ في بداية تلك الفترة الانتشار الواسع وسيطرة المصارف الوافدة على القطاع المصرفي، إذ شكلت ٧٥% من فروع المصارف في بداية الفترة، ثم أخذ عدد فروع المصارف المحلية بالتزايد تدريجياً، حتى أصبح عددها مناصفة مع المصارف الوافدة.

٧ يلاحظ تركيز فروع المصارف في الضفة الغربية، إذ يوجد بها حوالي ثلاثة أرباع عدد الفروع، حيث يبلغ عدد الفروع في الضفة الغربية ١١٧ فرعاً، أما عددها في قطاع غزة فهو ٤٢ فرعاً، كما يلاحظ أن الزيادة في عدد فروع الضفة الغربية متسارعة، في حين أن الزيادة كانت متباطئة في قطاع غزة! ويوضح ملحق رقم (٢) التغيير في عدد الفروع خلال الفترة ١٩٩٤-٢٠٠٧ (ماس، ٢٠٠٨)

١/٣/٢/٢ مؤشرات أداء البنوك التجارية العاملة في فلسطين:

١ - مؤشرات الربحية: تقيس قدرة المصرف على توليد الأرباح، وهي تشير إلى كفاءة المصرف في إدارة استخداماته وموارده من أجل تحقيق الربحية، وقد اقتصرَت الدراسة على قياس مؤشرات الربحية من خلال ما يلي:

معدل العائد على الموجودات: تقيس مدى قدرة الموجودات على خلق الأرباح، وتم قياسها من خلال المعادلة التالية (صافي الأرباح قبل الضرائب / إجمالي الموجودات) وتستخدم هذه النسبة للحكم على كفاية الإدارة في استغلال أصول المصرف، فكلما زاد معدل العائد على الاستثمار كلما أصبح المصرف في أمان أكثر، وتشير الأدبيات إلى أن هناك علاقة طردية بين معدل العائد على إجمالي الموجودات ودرجة الأمان المصرفي، فكلما زاد معدل العائد على إجمالي الموجودات كلما زادت درجة الأمان المصرفي.

٧ **مستوى البنوك الوطنية**: بلغ المتوسط العام لمعدل العائد على إجمالي الأصول للبنوك الوطنية للفترة الزمنية (١٩٩٧-٢٠٠٧) ما نسبته ١,٥%، وقد حقق مصرفان معدلات أعلى من المتوسط العام، هما: بنك فلسطين المحدود، وبنك الاستثمار الفلسطيني بنسبة ٣,٨%، ٢,٥% لكل منهما على التوالي. بينما حقق مصرفان آخران معدلات منخفضة جداً عن المتوسط العام، هما بنك القدس للتنمية والاستثمار، والبنك التجاري الفلسطيني بنسبة -٠,٢% لكل منهما على السواء، ويرجع هذا الانخفاض إلى التراجع في حجم الأرباح.

٧ **مستوى البنوك العربية**: بلغ المتوسط العام لمعدل العائد على إجمالي الأصول للبنوك الوافدة للفترة الزمنية (١٩٩٧-٢٠٠٧) ٠,٢%، وقد حققت معظم البنوك معدلات أعلى من المتوسط العام وهي: (بنك القاهرة عمان - البنك العربي - بنك الأردن - البنك الأهلي الأردني - بنك الاتحاد للدخار والاستثمار) بنسبة (٠,٧% / ١,٢% / ٠,٧% / ٠,٩% / ١,١%) على التوالي، بينما حققت ثلاثة مصارف معدلات أقل من المتوسط العام

وهي: (البنك العقاري المصري العربي - البنك التجاري الأردني - بنك الإسكان للتجارة والتمويل) بنسبة (-2% / -0.86% / 0.1%) على التوالي، ويرجع سبب هذا الانخفاض إلى ضعف حجم الأرباح المتحققة.

V مستوى الجهاز المصرفي الفلسطيني: شكل المتوسط العام لمعدل العائد على إجمالي الأصول ما نسبته 0.6%، حققت البنوك الوطنية بالمجمل متوسطاً أعلى من المتوسط العام للجهاز المصرفي حيث كانت تمثل 1.5%، على العكس تماماً من ذلك حققت المصارف الوافدة بالمجمل متوسطاً أقل حيث كانت 0.2%، وهذا ربما يدل على ارتفاع معدلات تشغيل الأصول لدى البنوك الوطنية مقارنة بالبنوك العربية الوافدة.

جدول (3) ترتيب تنازلي للمصارف حسب المتوسط العام لمعدل العائد على الموجودات (ROA)

ترتيب البنوك على مستوى الجهاز المصرفي ككل		ترتيب البنوك على مستوى الجنسية	
ROA	اسم البنك	ROA	اسم البنك
3.8%	بنك فلسطين المحدود	البنوك الوطنية	
2.5%	بنك الاستثمار الفلسطيني	3.8%	بنك فلسطين المحدود
1.2%	البنك العربي	2.5%	بنك الاستثمار الفلسطيني
1.1%	بنك الاتحاد للدخار والاستثمار	-0.2%	بنك القدس للتنمية والاستثمار
0.9%	البنك الأهلي الأردني	-0.2%	البنك التجاري الفلسطيني
0.7%	بنك القاهرة عمان	البنوك العربية الوافدة	
0.7%	بنك الأردن	1.2%	البنك العربي
0.1%	بنك الإسكان للتجارة والتمويل	1.1%	بنك الاتحاد للدخار والاستثمار
-0.2%	بنك القدس للتنمية والاستثمار	0.9%	البنك الأهلي الأردني
-0.2%	البنك التجاري الفلسطيني	0.7%	بنك القاهرة عمان
-0.8%	البنك التجاري الأردني	0.7%	بنك الأردن
-2.0%	البنك العقاري المصري	0.1%	بنك الإسكان للتجارة والتمويل
		-0.8%	البنك التجاري الأردني
		-2.0%	البنك العقاري المصري

٢ - **مؤشرات المخاطر المصرفية:** وهي المخاطر التي تواجهها المصارف في سعيها لتحقيق العوائد، وتضم: مخاطر السيولة، ومخاطر الائتمان، ومخاطرة رأس المال، ومخاطر سعر الفائدة.

أ - **مخاطر السيولة:** تشير إلى عدم توفير النقدية الكافية لمقابلة سحبات المودعين وطلبات الائتمان، وتم قياس هذه المخاطرة من خلال النسبة: مخاطر السيولة = (الأصول السائلة/ إجمالي الودائع) حيث تشير إلى نسبة النقدية التي يواجهها المصرف درجة سحبات المودعين، كلما زادت السيولة كلما زاد الأمان المصرفي، أي كلما زادت قدرة البنك على تغطية سحبات المودعين.

٧ **مستوى البنوك الوطنية:** بلغ المتوسط العام لدرجة السيولة للبنوك الوطنية للفترة الزمنية (١٩٩٧-٢٠٠٧) ما نسبته ٧٨,٩% وقد حقق مصرفان متوسطات أقل من المتوسط العام لهذه النسبة وهما: بنك فلسطين المحدود، والبنك التجاري الفلسطيني بنسبة (٦٤,٨% / ٧٠,٨%) على التوالي، بينما حقق مصرفان آخران معدلات أعلى من المتوسط العام هما: بنك القدس للتنمية والاستثمار، وبنك الاستثمار الفلسطيني بنسبة (٩٧,٣% / ٨٢,٥%) على التوالي.

٧ **مستوى البنوك الوافدة:** بلغ المتوسط العام لدرجة السيولة للبنوك العربية الوافدة للفترة الزمنية ١٩٩٧-٢٠٠٧ (٧٢,٥%)، وقد حققت كافة البنوك معدلات أعلى من المتوسط العام، فيما عدا البنك العقاري المصري العربي، فقد حقق إنخفاضاً ملحوظاً يصل إلى نسبة (٣٨,٩%).

٧ **مستوى الجهاز المصرفي الفلسطيني:** شكل المتوسط العام لدرجة السيولة ٧٤,٦% استطاعت سبعة مصارف تسجيل متوسطات أعلى من المتوسط العام لهذه النسبة، وكانت المصارف الأعلى من هذا المتوسط هي: القدس للتنمية والاستثمار، والاستثمار الفلسطيني، والاتحاد للدخار والاستثمار، والتجاري الأردني، والعربي، والقاهرة عمان، والأهلي الأردني. ويشير هذا الارتفاع الكبير في نسبة السيولة إلى أن معظم توظيفات المصارف توجه نحو الأصول السائلة والمتمثلة في التوظيفات الخارجية لدى البنوك. وتبين الجداول التالية معدلات مخاطر السيولة للبنوك موضوع الدراسة:

جدول (٤) ترتيب تنازلي للمصارف حسب مخاطر السيولة (LR)

ترتيب البنوك على مستوى الجهاز المصرفي ككل

ترتيب البنوك على مستوى الجنسية

LR	اسم البنك
97.3%	بنك القدس للتنمية والاستثمار
82.5%	بنك الاستثمار الفلسطيني
80.6%	بنك الاتحاد للادخار والاستثمار
79.7%	البنك التجاري الأردني
79.4%	البنك العربي
78.5%	بنك القاهرة عمان
75.5%	البنك الأهلي الأردني
74.2%	بنك الإسكان للتجارة والتمويل
73.1%	بنك الأردن
70.8%	البنك التجاري الفلسطيني
64.8%	بنك فلسطين المحدود
38.9%	البنك العقاري المصري

LR	اسم البنك
البنوك الوطنية	
97.3%	بنك القدس للتنمية والاستثمار
82.5%	بنك الاستثمار الفلسطيني
70.8%	البنك التجاري الفلسطيني
64.8%	بنك فلسطين المحدود
البنوك العربية الوافدة	
80.6%	بنك الاتحاد للادخار والاستثمار
79.7%	البنك التجاري الأردني
79.4%	البنك العربي
78.5%	بنك القاهرة عمان
75.5%	البنك الأهلي الأردني
74.2%	بنك الإسكان للتجارة والتمويل
73.1%	بنك الأردن
38.9%	البنك العقاري المصري

ب- **مخاطر الائتمان:** تشير إلى عدم قدرة الجهات التي تتعامل مع المصرف على سداد أصل الدين أو أرباحه مما يجعل المصرف يواجه ديوناً مشكوكاً في تحصيلها أو معدومة، وتم قياس هذه المخاطرة من خلال نسبة (مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها / إجمالي القروض)

فعلى الرغم من تراجع حجم الديون المصنفة المتعثرة، فإن المصارف وفي إجراء احتياطي، قامت برفع نسبة مخصصات التسهيلات إلى نحو ١١% من إجمالي التسهيلات، وذلك إشارة إلى المبالغ التي قامت المصارف بتخصيصها لمواجهة مخاطر الائتمان، التي يتم تحميلها على حساب الأرباح والخسائر منسوبة إلى إجمالي التسهيلات، علماً بأن هذه المخصصات يتم احتسابها بناءً على نسب تحددها سلطة النقد على التسهيلات الممنوحة من قبل المصارف. (ماس، ٢٠٠٨)

٧ مستوى البنوك الوطنية: بلغ المتوسط العام للبنوك الوطنية (١٠,٩%)، وقد سجل مصرفان متوسطات أعلى من المتوسط العام لهذه النسبة، وهو ما يعني مواجهتها لمخاطر ائتمانية مرتفعة، وقد أما المصارف الأعلى من هذا المتوسط فهي التجاري الفلسطيني ٢٠%، والقدس للتنمية والاستثمار ١١,٥% .

٧ مستوى البنوك الوافدة: سجلت ثلاثة مصارف متوسطات أعلى من المتوسط العام لهذه النسبة، وهو ما يعني أنها تواجه مخاطر ائتمانية مرتفعة، وقد بلغ المتوسط العام لهذه البنوك ١٢,٤%، وكانت المصارف الأعلى من هذا المتوسط هي: التجاري الأردني، والأهلي الأردني، والإسكان للتجارة والتمويل بنسبة (٣٣,٤% / ١٦,٥% / ١٣,٧%) على التوالي.

٧ مستوى الجهاز المصرفي الفلسطيني: شكل المتوسط العام لمخاطر الائتمان ١١,٩%، وقد سجلت ثلاثة بنوك عربية وافدة معدلات أعلى، كما سجل مصرف وطني واحد معدلاً أعلى من المتوسط العام، مما يدل على أن هذه البنوك تعمل على تشكيل مخصصات لمواجهة عدم سداد المقترضين. وتبين الجداول التالية معدلات مخاطر الائتمان للبنوك موضوع الدراسة:

جدول (٥) ترتيب تنازلي للمصارف حسب مخاطر الائتمان (CR)

ترتيب البنوك على مستوى الجهاز المصرفي ككل

ترتيب البنوك على مستوى الجنسية

CR	اسم البنك
33.4%	البنك التجاري الأردني
20.0%	البنك التجاري الفلسطيني
16.5%	البنك الأهلي الأردني
13.7%	بنك الإسكان للتجارة والتمويل
11.5%	بنك القدس للتنمية والاستثمار
10.7%	بنك الاتحاد للادخار والاستثمار
10.5%	بنك القاهرة عمان
8.4%	بنك فلسطين المحدود
6.7%	بنك الأردن
6.5%	البنك العقاري المصري
3.6%	بنك الاستثمار الفلسطيني
1.4%	البنك العربي

CR	اسم البنك
البنوك الوطنية	
20.0%	البنك التجاري الفلسطيني
11.5%	بنك القدس للتنمية والاستثمار
8.4%	بنك فلسطين المحدود
3.6%	بنك الاستثمار الفلسطيني
البنوك العربية الوافدة	
33.4%	البنك التجاري الأردني
16.5%	البنك الأهلي الأردني
13.7%	بنك الإسكان للتجارة والتمويل
10.7%	بنك الاتحاد للادخار والاستثمار
10.5%	بنك القاهرة عمان
6.7%	بنك الأردن
6.5%	البنك العقاري المصري
1.4%	البنك العربي

ج- مخاطر رأس المال: يعزى وجود هذه المخاطر إلى عدم كفاية رأس المال لامتصاص الخسائر التي يمكن أن تحدث وتصل إلى أموال المودعين والدائنين، ويتم قياس هذه المخاطرة من خلال النسبة التالية: (رأس المال الأولي + رأس المال المساند) / الأصول المرجحة بالمخاطر.

وتشير هذه النسبة إلى حجم الأصول الخطرة التي يمكن تغطيتها من خلال رأس المال، وارتفاع هذه النسبة يدل على انخفاض المخاطر مما يزيد من درجة الأمان المصرفي.

٧ مستوى البنوك الوطنية: استطاع مصرفين تسجيل متوسط أعلى من المتوسط العام لهذه النسبة ومقدارها ٣١,٩%، وهما: بنك الاستثمار الفلسطيني، وبنك القدس للتنمية والاستثمار، حيث بلغ متوسط كل منهما ٣٨,٤%، و ٤٩,٩% على التوالي، ويشير المتوسط المرتفع إلى أن وضع المصرف أفضل من ناحية مخاطرة رأس المال إذ أن هناك انخفاضاً في هذه المخاطرة، في حين سجلت بنوك أخرى درجة أقل وهي:

(فلسطين المحدود، والبنك التجاري الفلسطيني) حيث بلغ متوسط مخاطر رأس المال لكل منهما (١٥% ، ٢٤,٣%) على التوالي.

٧ مستوى البنوك الوافدة: استطاعت أربعة مصارف تسجيل متوسطات أعلى من المتوسط العام لهذه النسبة ومقدارها ٢٤%، وهم: بنك الاتحاد للادخار والاستثمار ٥١,٤%، والبنك التجاري الأردني ٣٠,٤%، والبنك الأهلي الأردني ٢٥,٨%، وبنك الإسكان للتجارة والتمويل ٢٥,٦%، وتشير المتوسطات المرتفعة إلى أن هناك انخفاضاً في هذه المخاطرة، في حين سجلت بنوك أخرى درجة أقل وهي: بنك القاهرة عمان ٩,٨%، والبنك العربي ١٣,٤%، وبنك الأردن ١٥,١%، والبنك العقاري المصري ٢٠,٨%..

٧ مستوى الجهاز المصرفي: بلغ المتوسط العام لمخاطر رأس المال للجهاز المصرفي الفلسطيني ٢٦,٧%، وقد سجل مصرفان وطنيان متوسطات أعلى من المتوسط العام، كما سجل مصرفان عربيان وافدان أيضاً متوسطات أعلى من المتوسط العام، والباقي ستة مصارف سجلت متوسطات أقل من المتوسط العام، وتبين الجداول التالية معدلات كفاية رأس المال للبنوك موضوع الدراسة:

جدول (٦) ترتيب تنازلي للمصارف حسب مخاطر رأس المال (CAR)

ترتيب البنوك على مستوى الجهاز المصرفي ككل

ترتيب البنوك على مستوى الجنسية

CAR	اسم البنك
9.8%	بنك القاهرة عمان
13.4%	البنك العربي
15.0%	بنك فلسطين المحدود
15.1%	بنك الأردن
20.8%	البنك العقاري المصري
24.3%	البنك التجاري الفلسطيني
25.6%	بنك الإسكان للتجارة والتمويل
25.8%	البنك الأهلي الأردني
30.4%	البنك التجاري الأردني
38.4%	بنك الاستثمار الفلسطيني
49.9%	بنك القدس للتنمية والاستثمار
51.4%	بنك الاتحاد للادخار والاستثمار

CAR	اسم البنك
البنوك الوطنية	
15.0%	بنك فلسطين المحدود
24.3%	البنك التجاري الفلسطيني
38.4%	بنك الاستثمار الفلسطيني
49.9%	بنك القدس للتنمية والاستثمار
البنوك العربية الوافدة	
9.8%	بنك القاهرة عمان
13.4%	البنك العربي
15.1%	بنك الأردن
20.8%	البنك العقاري المصري
25.6%	بنك الإسكان للتجارة والتمويل
25.8%	البنك الأهلي الأردني
30.4%	البنك التجاري الأردني
51.4%	بنك الاتحاد للادخار والاستثمار

د - مخاطر سعر الفائدة:

يعزى وجود هذه المخاطر إلى أن قيم الأصول وعوائدها مختلفة مقارنة بتكلفة الخصوم وقيمها، حيث يحدث تفاوت في هذه القيم نتيجة التغير في أسعار الفائدة في السوق. ويتم قياس هذه المخاطرة من خلال النسبة التالية (الأصول ذات التأثير بأي تقلب في سعر الفائدة / الخصوم ذات التأثير بأي تغير في سعر الفائدة).

وتشير هذه النسبة إلى قيمة الأصول الخطرة التي يمكن تغطيتها من خلال رأس المال الممتلك، وارتفاع هذه النسبة يدل على انخفاض مخاطر رأس المال مما يزيد من درجة الأمان المصرفي. الأرقام هنا بحاجة إلى تغيير حسب الجدول الجديد إذا عدله الدكتور

✓ مستوى البنوك الوطنية: بلغ المتوسط العام لمخاطر سعر الفائدة على مستوى البنوك الوطنية للفترة الزمنية الممتدة من (١٩٩٧-٢٠٠٧) ما نسبته ٦٧,٢%، حيث سجلت

ثلاثة مصارف متوسطات أعلى من المتوسط العام، هي: بنك الاستثمار الفلسطيني ٧٢%، البنك التجاري الفلسطيني بنسبة ٦٧,٧%، وبنك القدس للتنمية والاستثمار بنسبة ٦٧,١%، بينما سجل بنك فلسطين المحدود انخفاضاً طفيفاً عن المتوسط العام، حيث بلغ متوسط مخاطر سعر الفائدة ٦١,٩%.

٧ مستوى البنوك الوافدة: استطاعت ثلاثة مصارف تسجيل متوسطات أعلى من المتوسط العام لهذه النسبة ومقداره ٧٠%، هي: البنك العقاري المصري العربي بنسبة ٧٧,١%، والاتحاد للادخار والاستثمار بنسبة ٧٥,٥%، والبنك التجاري الأردني بنسبة ٧١,١%، فيما سجلت المصارف الأخرى متوسطات أقل من المتوسط العام.

٧ مستوى الجهاز المصرفي الفلسطيني: بلغ المتوسط العام لمخاطر سعر الفائدة على مستوى الجهاز المصرفي الفلسطيني للفترة الزمنية الممتدة من (١٩٩٧-٢٠٠٧) (٦٩%)، سجل مصرف وطني وحيد متوسطاً أعلى من المتوسط العام، هو: بنك الاستثمار الفلسطيني بنسبة (٧٢%)، كما سجلت ثلاثة مصارف عربية وافدة متوسطات أعلى من المتوسط العام. وتبين الجداول التالية معدلات مخاطر سعر الفائدة للبنوك موضوع الدراسة:

جدول (٧) ترتيب تنازلي للمصارف حسب مخاطر سعر الفائدة (IRR)

ترتيب البنوك على مستوى الجهاز المصرفي ككل

IRR	اسم البنك
77.1%	البنك العقاري المصري
75.5%	بنك الاتحاد للادخار والاستثمار
72.0%	بنك الاستثمار الفلسطيني
71.1%	البنك التجاري الأردني
67.7%	البنك التجاري الفلسطيني
67.1%	بنك القدس للتنمية والاستثمار
65.7%	البنك الأهلي الأردني
61.9%	بنك فلسطين المحدود
58.3%	بنك الإسكان للتجارة والتمويل
45.8%	البنك العربي
43.2%	بنك القاهرة عمان
41.9%	بنك الأردن

ترتيب البنوك على مستوى الجنسية

IRR	اسم البنك
البنوك الوطنية	
72.0%	بنك الاستثمار الفلسطيني
67.7%	البنك التجاري الفلسطيني
67.1%	بنك القدس للتنمية والاستثمار
61.9%	بنك فلسطين المحدود
البنوك العربية الوافدة	
77.1%	البنك العقاري المصري
75.5%	بنك الاتحاد للادخار والاستثمار
71.1%	البنك التجاري الأردني
65.7%	البنك الأهلي الأردني
58.3%	بنك الإسكان للتجارة والتمويل
45.8%	البنك العربي
43.2%	بنك القاهرة عمان
41.9%	بنك الأردن

هـ. درجة الأمان المصرفي:

تقيس درجة الأمان مدى قدرة المصارف على الإحاطة والحذر من المخاطر التي قد تتعرض لها البنوك التجارية من عملياتها التشغيلية، وتم قياس هذه الدرجة من خلال النسبة التالية (حقوق الملكية/ إجمالي الموجودات)

٧ مستوى البنوك الوطنية: بلغ المتوسط العام لدرجة الأمان المصرفي على مستوى البنوك

الوطنية للفترة الزمنية الممتدة من (١٩٩٧-٢٠٠٧) ١٧,٦% حيث سجل مصرفين

متوسطات أعلى من المتوسط العام وهما بنك الاستثمار الفلسطيني ٢١,٨%، وبنك

القدس للتنمية والاستثمار بنسبة ٢٧,١%، بينما سجل مصرفين متوسطات أقل من

المتوسط العام وهما بنك فلسطين المحدود ٨,٧%، والبنك التجاري الفلسطيني ١٢,٧%.

٧ مستوى البنوك الوافدة: استطاعت ثلاثة مصارف تسجيل متوسطات أعلى من المتوسط

العام لهذه النسبة ومقداره ٩,١% وهي البنك العقاري المصري العربي بنسبة ١٢,٥%،

والاتحاد للادخار والاستثمار بنسبة ٢٣,٨%، والبنك التجاري الأردني بنسبة ١٠%،
فيما سجلت المصارف الأخرى متوسطات أقل من المتوسط العام.

٧ مستوى الجهاز المصرفي الفلسطيني: بلغ المتوسط العام لدرجة الأمان المصرفي على مستوى الجهاز المصرفي الفلسطيني للفترة الزمنية الممتدة من (١٩٩٧-٢٠٠٧) (١١,٩%) سجلت ثلاثة مصارف وطنية متوسطات أعلى من المتوسط العام، كما سجل مصرفين عربيين وافدين فقط متوسطات أعلى من المتوسط العام. وتبين الجداول التالية معدلات الأمان المصرفي للبنوك موضوع الدراسة:

جدول (٨) ترتيب تنازلي للمصارف حسب درجة الأمان المصرفي (BH)

ترتيب البنوك على مستوى الجنسية ترتيب البنوك على مستوى الجهاز المصرفي ككل

BH	اسم البنك
27.1%	البنك التجاري الفلسطيني
23.8%	بنك القاهرة عمان
21.8%	بنك القدس للتنمية والاستثمار
12.7%	بنك فلسطين المحدود
12.5%	البنك الأهلي الأردني
10.0%	البنك العربي
8.7%	بنك الاستثمار الفلسطيني
8.4%	بنك الأردن
7.8%	بنك الإسكان للتجارة والتمويل
4.6%	البنك التجاري الأردني
3.5%	بنك الاتحاد للادخار والاستثمار
2.6%	البنك العقاري المصري

BH	اسم البنك
البنوك الوطنية	
8.7%	بنك الاستثمار الفلسطيني
27.1%	البنك التجاري الفلسطيني
21.8%	بنك القدس للتنمية والاستثمار
12.7%	بنك فلسطين المحدود
البنوك العربية الوافدة	
2.6%	البنك العقاري المصري
3.5%	بنك الاتحاد للادخار والاستثمار
4.6%	البنك التجاري الأردني
12.5%	البنك الأهلي الأردني
7.8%	بنك الإسكان للتجارة والتمويل
10.0%	البنك العربي
23.8%	بنك القاهرة عمان
8.4%	بنك الأردن

الفصل الثالث

إدارة المخاطر المصرفية ودورها في الأمان المصرفي

الفصل الثالث

إدارة المخاطر المصرفية ودورها في الأمان المصرفي

مقدمة:

إن معرفة المخاطر وتقويمها وإدارتها هي من العوامل الرئيسة في نجاح البنوك وازدهارها وتحقيقها لأهدافها، والمحافظة على هامش الأمان فإذا كان الدخول في المخاطرة المقصود به الحصول على أرباح أعلى إلا أن عدم إدارة هذه المخاطر بطريقة علمية صحيحة قد يؤدي إلى فقدان العائدات والفسل في تحقيق الأهداف الإستراتيجية للبنك، لذا فإن الفهم الصحيح لإدارة المخاطر المصرفية، والتقويم الذاتي للمخاطر وإجراءات الرقابة، تتطلب الإجابة عن العديد من التساؤلات حول: ما المقصود بالمخاطر؟ وما هي أنواعها؟ وكيف يمكن تقاؤها؟.

كل هذه التساؤلات وغيرها يمكن الإجابة عنها من خلال:

المبحث الأول: إدارة المخاطر - المفاهيم والمبادئ.

المبحث الثاني: مخاطر الأداء المصرفي (السيولة - رأس المال - الائتمان - معدل الفائدة).

المبحث الأول

إدارة المخاطر - المفاهيم والمبادئ

مقدمة:

إن تنامي العولمة وانفتاح الأسواق المالية على بعضها بعضاً واحتدام المنافسة وتطور وسائل الاتصالات الالكترونية، أدى إلى زيادة الخدمات المصرفية المقدمة من المصارف وتنوعها، وزيادة تعقيد العمليات المصرفية التي تعد جزءاً لا يتجزأ من متطلبات بازل (٢)، وركز عليها الاتفاق في محورة الثاني، إذ أن العبرة ليست في تحقيق معدل ٨% لكفاية رأس المال فحسب، ولكن حال إدارة المصارف للمخاطر على نحو سليم يجعلها بحد أدنى في مأمّن من الأزمات المصرفية. حيث أدت الإخفاقات والأزمات المصرفية، المتكررة في السنوات الماضية إلى تأكيد أهمية إدارة المخاطر المصرفية بطريقة سليمة فعالة (اتحاد المصارف العربية، ٢٠٠٦م، ص ٣٨)

١/١/٣ تعريف الخطر:

اختلف الكتاب في وضع مفهوم موحد للمخاطرة نتيجة اختلاف وجهات نظر هؤلاء الكتاب، ففي قاموس (Webster) تعني المخاطرة: "احتمال التعرض للضرر أو المجازفة أو الخطر أو الخسارة"، (النعمي، ٢٠٠١م، ص ١٨٤) وفي مجال الإدارة المالية تعني المخاطرة: "الاختلاف في التدفقات النقدية الفعلية عن التدفقات النقدية المتوقعة" (Van Home & Wachowice, 1995)، أما في مجال العمل المصرفي فتعني المخاطرة: كما عرفها (Keegan, 2004, p:9) بأنها احتمالية تعرض المصرف إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها، و/ أو تذبذب العائد المتوقع على استثمار معين، ينتج عنه آثار سلبية لها قدر من التأثير على تحقيق أهداف المصرف المرجوة، وتنفيذ استراتيجياته بنجاح.

والمصارف تميز بين نوعين من الخسائر هما: (Keegan, 2004, p9)

- **الخسائر المتوقعة (El) Expected Losses**: وهي الخسائر التي يتوقع المصرف حدوثها مثل: توقع معدل عدم الوفاء بالدين في محفظة قروض الشركات، مما يؤثر على أمان المصرف فيتحوط لها باحتياطات مناسبة.
- **الخسائر غير المتوقعة (UL) Unexpected Losses**: وهي الخسائر التي تتولد نتيجة لأحداث غير متوقعة، مثل: تقلبات مفاجئة في أسعار الفائدة، أو تقلبات مفاجئة في اقتصاد السوق، ويعتمد المصرف في هذه الحالة على متانة رأس ماله لمقابلة الخسائر غير المتوقعة.

٢/١/٣ مبادئ إدارة المخاطر المصرفية بصورة سليمة:

تشير أدبيات إدارة المخاطر المصرفية إلى ضرورة مراعاة العديد من الاعتبارات الواجبة في هذه الخصوص التي هي: (financial Services Committee , US 1999, p3)

(١) مسؤولية مجلس الإدارة والإدارة العليا Board of Directors and Senior management responsibility

يجب أن يقوم مجلس الإدارة في أي مؤسسة مالية بوضع سياسات إدارة المخاطر، التي تتضمن تعريف أو تحديد المخاطر وأساليب أو منهجيات قياسها والرقابة عليها، على أنه في حال اتخاذ الإدارة العليا لقرارات ذات مخاطر عالية فيجب عرض الأمر على مجلس الإدارة للموافقة عليها، وذلك ضماناً للالتزام الإداري التنفيذية بسياسات إدارة المخاطر التي تحدد في هذا المقضى، وفي هذا الشأن أيضاً يجب أن تتوافق السياسات الموضوعة مع التغيرات الجوهرية Significant changes في البيئة الداخلية والخارجية للمصرف، ومراجعة هذه السياسات كل فترة زمنية وإجراء التعديلات الملائمة عليها هذا وتعديلها بصورة دورية للتأكد من جدوى هذه السياسات في المحافظة على درجة أمان مناسبة للمصرف.

(٢) إطار لإدارة المخاطر Framework for managing risk

يجب أن يكون لدى المصرف إطار لإدارة المخاطر، يتصف بالشمولية، بحيث يغطي جميع المخاطر التي قد يتعرض لها المصرف، حيث يتم خلاله تحديد أنظمة إدارة المخاطر وإجراءاتها process systems and procedures to manage risk ، كما يجب أن يتصف بالمرونة حتى يتوافق مع التغيرات في بيئة الأعمال ويكون إطاراً فاعلاً لإدارة هذه المخاطر حيث يجب أن يشتمل الآتي : (حماد، ٢٠٠٧م، ص ٢٢٣)

- أ. تحديد واضح لسياسات إدارة المخاطر وأساليب قياسها ومتابعتها والسيطرة عليها.
- ب. هيكل تنظيمي يحدد بوضوح وبصورة خاصة مسؤوليات الأشخاص التي تبنى قرارات أعمالها على المخاطر، وعملية إدارة المخاطر اللازمة، وبالإضافة إلى ذلك، يجب وجود دائرة تختص بإدارة المخاطر، ومتابعتها والرقابة الفاعلة عليها، كما أن الأشخاص القائمين بوظيفة مراجعة المخاطر risk review والتدقيق الداخلي، يجب أن يتمتعوا بالاستقلالية عن الأشخاص الذين يتخذون القرارات التي قد يتولد عنها المخاطر، وترفع التقارير مباشرة لمجلس الإدارة.
- ج. وجود نظام معلومات إدارية فاعل، يضمن تدفق المعلومات من المستويات التشغيلية إلى أعلى المستويات الإدارية.
- د. يجب أن يخضع إطار إدارة المخاطر للمراجعة المستمرة، من حيث مراجعة سياسات إدارة المخاطر وإجراءاتها، حتى تتوافق مع التغيرات الداخلية والخارجية.

٣) تكامل إدارة المخاطر **Integration of Risk Management**

يجب أن لا يتم مراجعة وتقييم المخاطر المصرفية بصورة منعزلة عن بعضها بعضاً، ولكن بصورة متكاملة، نظراً لأنه يوجد تداخل بين المخاطر، ويتأثر كل منها بالآخر Financial Services Committee

٤) محاسبة خطوط الأعمال **Business Line Accountability**

إن أنشطة المصرف يمكن أن تقسم إلى خطوط أعمال Business Lines مثل أنشطة التجزئة ونشاط الشركات، وعليه فإن كل خط من خطوط الأعمال يجب أن يكون مسؤولاً عن إدارة المخاطر المصاحبة له.

٥) تقييم وقياس المخاطر **Evaluation \ measurement risk**

جميع المخاطر يجب أن تقيم بطريقة وصفية qualitative وبصورة منتظمة، وحيثما أمكن يتم التقييم بطريقة كمية quantitative، ويجب أن يأخذ تقييم المخاطر في الحسبان تأثير الأحداث المتوقعة وغير المتوقعة.

٦) المراجعة المستقلة **Independent review**

أحد أهم ما يميز إدارة المخاطر، أن يتم الفصل بين مهام الأشخاص التي تتخذ قرارات الدخول في مخاطر، ومهام الأشخاص التي تقوم بقياس ومتابعة وتقييم المخاطر في المصرف، هذا يعني أن تقييم المخاطر يجب أن يتم من قبل جهة مستقلة، يتوافر لها السلطة والخبرة الكافية لتقييم المخاطر، واختبار فاعلية أنشطة إدارة المخاطر، وتقديم تقاريرهم للإدارة العليا ومجلس الإدارة.

٧) التخطيط للطوارئ **Contingency planning**

يجب أن تكون هناك سياسات وخطط لإدارة المخاطر في حالة الأزمات الطارئة وغير العادية، ويجب مراجعة هذه الخطط بصورة دورية، للتأكد من تغطيتها للأزمات المحتملة الحدوث، التي قد تؤثر على المؤسسة (برنوطي، ٢٠٠٨م، ص ٢٢٩)

مما سبق يتضح مدى أهمية وجود دائرة خاصة داخل كل بنك، تتولى مهام التنبؤ بالمخاطر ووضع كافة السيناريوهات المحتملة، والأطر المناسبة لمواجهتها، في سبيل تخفيض الخسائر المحتملة لأدنى مستوياتها، هذا كله ضمن سياسات البنك وخطته الإستراتيجية التي تهدف إلى المحافظة المستمرة على الأمان المصرفي.

٣/١/٣ أنواع المخاطر المصرفية:

تقسم المخاطر التي تتعرض لها المصارف إلى نوعين رئيسيين هما: المخاطر المالية، ومخاطر العمليات (Saunders, 2000, Chapter 7-17)

٣) المخاطر المالية:

تتضمن جميع المخاطر المتصلة بإدارة الموجودات والمطلوبات المتعلقة بالبنوك، وهذا النوع من المخاطر يتطلب رقابة وإشرافاً مستمرين من قبل إدارات البنوك وفقاً لتوجه السوق وحركته والأسعار والعمولات والأوضاع الاقتصادية والعلاقة بالأطراف الأخرى ذات العلاقة. وتحقق البنوك عن طريق أسلوب إدارة هذه المخاطر ربحاً أو خسارة، ومن أهم أنواع المخاطر المالية ما يلي:

١/١ المخاطر الائتمانية:

إن من الأهمية بمكان الاعتراف أولاً بأن أي عملية إقراض تكتنفها أخطار معينة وتتفاوت هذه الأخطار تبعاً لكل عملية، ومن ثم يجب على المصرف المقرض أن يحاول كل ما في وسعه لمنع هذه الأخطار من أن تصبح حقيقة واقعة، لأنه إن لم يفعل فلن يحقق العائد الذي يريجه، وقد تقود هذه الأخطار إلى خسارة الأموال المقرضة أيضاً، لذا فإن المصرف المقرض يقدر خطر منح أحد الأفراد قرضاً، فيعتمد إلى تحليل قدرة المقترض على السداد.

٢/١ مخاطر السيولة:

وتتمثل هذه المخاطر في عدم قدرة البنك على سداد الالتزامات المالية عند استحقاقها، والبنك الذي لا يستطيع الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل تكون البداية لحدوث ظاهرة العسر المالي الذي إذا استمر يمكن أن يؤدي إلى إفلاسه، وقد تكون مخاطر السيولة كبيرة خاصة في البنوك المتخصصة في نشاطات الأموال الإلكترونية إذا لم تستطع التأكد من كفاية الأرصدة لتغطية التسديد في أي وقت محدد، إضافة إلى ذلك قد يؤدي إلى مخاطر السمعة والتأثير على الربحية.

٣/١ مخاطر أسعار الفوائد:

وهي المخاطر الناتجة عن تعرض البنك للخسائر نتيجة تحركات معاكسة في أسعار الفوائد في السوق، والتي قد يكون لها الأثر على عائدات البنك والقيمة الاقتصادية لأصوله. وتزداد المخاطر للبنوك المتخصصة التي تعمل في مجال الأموال الإلكترونية نظراً لتعرضها لمخاطر معدلات فائدة كبرى إلى الحد الذي تتخفف فيه الموجودات نتيجة الحركة السلبية لمعدل الفائدة بما يؤثر على مطلوبات الأموال الإلكترونية القائمة. وكذلك هناك أنواع من مخاطر أسعار الفوائد منها: مخاطرة إعادة التسعير، والتي تنشأ من الاختلافات الزمنية في فترة الاستحقاق (للأسعار الثابتة) وأسعار أصول البنك (العائمة). ومخاطرة منحنى العائد، والتي تنشأ عن

تغيرات في انسياب منحنى العائد وشكله والمخاطرة القاعدية التي قد تنشأ عن العلاقة غير الصحيحة في الأسعار المكتسبة والمدفوعة بإدارات مختلفة.

٤/١ مخاطر رأس المال:

إن وضع حدود دنيا ملائمة ورشيدة لمتطلبات كفاية رأس المال لكل بنك تعكس مدى قدرته على امتصاص الخسائر وحجم المخاطر التي يجب أن يأخذها في الاعتبار، وتجدر الإشارة إلى أن رأس المال المملوك للبنك يمثل عنصر أمان كما أنه مصدر للتمويل، ويساهم في امتصاص الخسائر، وتوفير قاعدة للنمو المستقبلي، وعلى ذلك فوجود حد أدنى من معيار كفاية رأس المال مطلب حيوي وضروري لامتصاص المخاطر والخسائر التي يمكن أن يتعرض لها كل من المودعين والدائنين، ويعمل على توفير الاستقرار في الصناعة المصرفية.

وهناك مخاطر مالية أخرى مثل:

٥/١ مخاطر تقلبات أسعار الصرف:

وهي المخاطر الناتجة عن التعامل بالعملة الأجنبية وحدث تذبذب في أسعار العملات، الأمر الذي يقتضي إماماً كاملاً ودراسات وافية عن أسباب تقلبات الأسعار.

٦/١ مخاطر التضخم:

وهي المخاطر الناتجة عن الارتفاع العام في الأسعار وما يرافقه من انخفاض القوة الشرائية للعملة.

٧/١ مخاطر السمعة:

وتنشأ هذه المخاطر نتيجة الفشل في التشغيل السليم للبنك بما لا يتماشى مع الأنظمة والقوانين الخاصة بذلك، والسمعة عامل مهم للبنك، حيث إن طبيعة الأنشطة التي تؤديها البنوك تعتمد على السمعة الحسنة لدى المودعين والعملاء.

(٤) مخاطر العمليات (التشغيل):

يشمل هذا النوع مخاطر العمليات اليومية للبنوك، ويجب على الإدارة العليا للبنك التأكد من وجود برنامج لتقويم هذه المخاطر وتحليلها، وتشمل مخاطر العمليات ما يلي:

١/٢ الاحتيال المالي (الاختلاس):

تعد الاختلاسات النقدية من أكثر أشكال الاختلاس شيوعاً بين الموظفين، وتمثل معظم الخسائر التي تتعرض لها البنوك نتيجة حالات الاختلاس من الأموال المودعة بالبنوك أو الشيكات السياحية من الفروع وأجهزة الصرف الآلي، وتمثل عملية استعادة تلك الخسائر الناتجة من عمليات الاختلاس من الأمور المعقدة الصعبة، وفي بعض الأحيان تكون مستحيلة فيستدعي ذلك ضرورة تصميم برامج الكشف عن حالات الاختلاس ووضع إجراءات تكون أكثر فعالية

لتقليل احتمالية حدوثها، بحيث تكون كلفة هذه الإجراءات لا تزيد بأي حال من الأحوال عن تكلفة محاولة استعادة المبالغ المختلسة و/أو الخسائر المحققة نتيجة عمليات الاختلاس.

وفي دراسة شملت ست دول فإن حوالي ٦٠% من متوسط حالات الاختلاس في أي بنك قام بها موظفون، و ٢٠% قام بها مديرون. وتشير الدراسة إلى أن حوالي ٨٥% تقريباً من خسائر العمليات في البنوك خلال السنوات الخمسة الأخيرة كانت لخلل في أمانة الموظفين (الطويل، ٢٠٠٠، ص ٨٧)

٢/٢ التزوير:

إن خسائر العمليات الناتجة عن التزوير تتمثل في تزوير الشيكات المصرفية أو تزوير الأوراق المالية القابلة للتداول مثل خطابات الاعتماد، أو تزوير الوكالات الشرعية نتيجة عدم قدرة الموظفين العاملين في البنوك على التأكد بصورة كافية من صحة المستندات المقدمة إليهم من العملاء قبل البدء في دفع قيمتها.

وتشير إحدى الدراسات إلى أن الخسائر الناتجة عن عمليات التزوير ما بين ١٠% إلى ١٨% في البنوك؛ نظراً لتزايد استخدام التقنية في العمليات المصرفية، وهو ما أدى إلى تطور الفرص للأعمال الإجرامية، التي تطورت أساليبها وزادت صعوبة اكتشافها من خلال الوسائل المالية العالية التقنية (الطويل، ٢٠٠٠، ص ٩٢)

٣/٢ تزيف العملات:

إن تطور الوسائل التكنولوجية في معظم الدول ساعد على زيادة حالات تزيف العملات، وقد قدرت حجم عملة الدولار المزورة بنحو بليون دولار أمريكي فئة (١٠٠، ٥٠، ٢٠) ويتم تداولها خارج الولايات المتحدة الأمريكية، ولا يمكن لأي خبير في هذا المجال اكتشاف ذلك (الطويل، ٢٠٠٠، ص ٩٥)

٤/٢ السرقة والسطو:

إن زيادة استخدام معايير السلامة الأمنية لدى البنوك أدى إلى تخفيض حالات السرقة والسطو. هذا وتزداد حالات السرقة والسطو مع تزايد حالات جرائم تعاطي المخدرات والمتاجرة فيها، والتي تعتبر غير منتشرة إلى حد كبير في الدول العربية بعكس الدول الأخرى.

٥/٢ الجرائم الإلكترونية:

تعتبر هذه الجرائم من أكثر الجرائم شيوعاً وتتمثل في المجالات الرئيسية التالية:

- أجهزة الصراف الآلي.
- بطاقات الائتمان.
- نقاط البيع.
- عمليات الاختلاس الداخلي من خلال تواطؤ الموظفين.

- تبادل البيانات آلياً.
- عمليات الاختلاس الخارجي.
- عمليات التجزئة الآلية.

وتتجه البنوك حالياً إلى توسيع نطاق خدماتها في هذا الجانب من العمليات التي تشمل تسديد فواتير الهاتف والكهرباء والمياه وغيرها، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة التعرض للأخطار، ولكن تحسين الإجراءات الأمنية مع الأخذ بوسائل خاصة له أثر في الحد منها إلى أقصى حد ممكن.

٦/٢ المخاطر المهنية:

تتعرض البنوك عموماً إلى العديد من المخاطر التي تندرج تحت اسم الأخطاء المهنية والإهمال والمخاطر المرتبطة بالمسؤولية القانونية التي يجب التفريق فيها بين المخاطر المهنية التي تؤثر على مجلس الإدارة عن تلك المؤثرة على ذات البنك، علماً بأن الالتزامات تنشأ من مصادر مختلفة منها:

- دعاوى المساهمين.
- الخدمات المقدمة للعملاء.
- ممارسات موظفي البنوك.
- الالتزامات البيئية.
- مطالبات التزامات المقترضين.

المبحث الثاني

مخاطر الأداء المصرفي (السيولة - رأس المال - الائتمان - معدل الفائدة)

أولاً: السيولة ودورها في الأمان المصرفي

مقدمة

يتعرض هذا المبحث بالتحليل والمناقشة إلى المخاطر المرتبطة بالعمليات المصرفية، كمخاطر السيولة، ومخاطر رأس المال، ومخاطر الائتمان، ومخاطر سعر الفائدة. وفيما يتعلق بمخاطر السيولة فإن إدارة السيولة تحتاج إلى مهارة وكفاءة عالية، حيث من المعروف أن كمية السيولة التي يجب أن تحتفظ بها البنوك التجارية تعتبر مشكلة من المشكلات الرئيسية في إدارة البنوك للمحافظة على درجة أمان واستقرار مناسيبين، وذلك لأن زيادة السيولة في البنوك التجارية تعني أن تلك البنوك تضحي بأرباح كان من الممكن تحقيقها لو تم توظيف تلك الأموال السائلة، أو تعني من ناحية أخرى أن البنوك التجارية لا تقوم بواجبها على الوجه الأكمل في تحريك متطلبات الاقتصاد القومي وتدعيمه (جبر، ٢٠٠٦م، ص ٢٧٦)

١/١/٢/٣ مفهوم السيولة وتعريفها: Definition of Liquidity

مفهوم السيولة:

مفهوم السيولة Liquidity في معناها المطلق تعني نقدية Cash Money، أما السيولة في معناها الفني فتعني "قابلية الأصل للتحويل إلى أصول سائلة لمواجهة الالتزامات المستحقة الأداء مالياً أو في غضون فترة قصيرة، فإن السيولة تعتبر مفهوم نسبي يعبر عن العلاقة بين النقدية والموجودات سهلة التحويل إلى نقدية بسرعة وبدون خسائر وبدون التزامات مستحقة مطلوب الوفاء بها (عبد الحميد، ٢٠٠٢، ص ٢٣٠)

وتعد السيولة النقدية وشبه النقدية وتوفرها من الأهداف الأساسية للمنشآت المالية وخاصة في المصارف، وذلك لاحتياجها المستمر إلى مستويات محددة من السيولة النقدية. لكي تتمكن من الوفاء بالتزاماتها المالية في مواعيد استحقاقها، وتبرز أهمية السيولة للمصارف التجارية وبقية المنشآت المالية بشكل كبير خاصة في مجال مواجهة السحوبات المستمرة من الودائع ولكي تتمكن من إشباع حاجات المجتمع من التسهيلات الائتمانية، حيث يمكنها من تقديم خدمات مالية ومصرفية نوعية متميزة ومستمرة (الحسيني، الدوري، ٢٠٠٠. ص ٩٣).

من العرض السابق يتضح بأن السيولة تعبر عن قدرة البنك على مواجهة السحوبات من الودائع ومواجهة الالتزامات المستحقة وكذا مواجهة الطلب على القروض دون تأخير، وإذا كان البنك التجاري هدفه الأساسي هو تحقيق أقصى ربح ممكن في ظل مستوى من الأمان، فإن

السيولة ما هي إلا أحد القيود على تحقيق الهدف، وليس أمامه سوى البحث عن التوازن الأمثل بين الربحية والسيولة في إدارة الموجودات والخصوم الخاصة بالبنك لذلك لا يمكن تحديد سيولة أي بنك إلا في ضوء استحقاقات التزاماته.

وهناك عدة تعريفات للسيولة، منها ما يلي:

- عرف الحسيني والدوري فقد عرفا السيولة بأنها: "هو ما تحتفظ به المؤسسة المالية من الأموال النقدية أو ما يتوافر بها من موجودات سريعة التحويل إلى نقدية وبدون خسائر في قيمتها، إذ أن الغرض منها هو الإيفاء بالالتزامات المستحقة أو المترتبة على هذه المؤسسة وبدون تأخير" (الحسيني، الدوري، ٢٠٠٠، ص ٩٣)
- أما أبو حمد فقد عرف السيولة بأنها: "الاحتفاظ بموجودات سائلة إضافة إلى موجودات مالية تغلب عليها صفة السيولة لمواجهة الاحتياجات النقدية الفورية أو العاجلة" (أبو حمد، ٢٠٠٢، ص ١٨٥)

من العرض السابق يتضح أنه بالرغم من تعدد تعريفات السيولة، إلا أنها لا تختلف من حيث الجوهر في أن السيولة تعبر عن قدرة المصرف على مواجهة التزاماته المالية التي تتكون بشكل كبير في تلبية طلبات المودعين للسحب من الودائع، وتلبية طلبات الائتمان أي القروض لتلبية حاجات المجتمع، وبذلك فإن السيولة التامة تساعد المؤسسة المصرفية على تجنب الخسارة التي تحدث نتيجة اضطرار المصرف إلى تصفية بعض موجوداته غير السائلة، وبذلك فإنها تمثل عنصر الأمان والحماية له، وتبرز أهمية السيولة من خلال المتغيرات التي تؤثر فيها وهي:

(الحسيني، الدوري، ٢٠٠٠، ص ٩٤)

§ طبيعة الموجودات السائلة وتركيباتها.

§ مواعيد استحقاق أقساط القروض المقدمة من قبل المصرف لزمائنه.

مما تقدم يمكن استنتاج بعض خصائص السيولة:

- تعبر السيولة عن الأموال النقدية في المنشآت المالية.
- تعبر عن الموجودات سريعة التحويل إلى نقدية وبدون خسائر في قيمتها.
- الهدف منها تلبية طلبات المودعين للسحب من الودائع وأيضاً تلبية طلبات الائتمان لتحقيق احتياجات المجتمع.

مخاطر السيولة: Liquidity Risk

هي المخاطر الناجمة عن السحب المفاجئ على الودائع، وغيرها من التزامات البنك، الأمر الذي يجعل البنك مضطراً لبيع موجودات في فترة قصيرة، وبأسعار قليلة، لمواجهة السحب المفاجئ (جبر، ٢٠٠٦، ص ٢٧٦)

بينما يرى (حماد، ١٩٩٩، ص ٧٢) أن مخاطر السيولة هي الاختلافات في صافي الدخل والقيمة السوقية لحقوق الملكية الناتجة عن الصعوبة التي تواجه البنك في الحصول على النقدية بتكلفة معقولة سواء من بيع الموجودات أو الحصول على قروض (ودائع) جديدة ويتعاطم خطر السيولة حينما يستطيع البنك توقع الطلب الجديد على القروض أو مسحوبات الودائع ولا يستطيع الوصول إلى مصادر جديدة للنقدية، ويتم التعرف على سيولة الموجودات من خلال الإشارة إلى قدرة المالك على تحويل الموجودات النقدية بأقل خسارة من حيث هبوط السعر، وتمتلك معظم البنوك بعض الموجودات التي يمكن بيعها فوراً بسعر يقترب من القيمة الأساسية وذلك لتلبية احتياجات السيولة وكذلك فإن التزامات البنك قد تكون سائلة إذا كان يمكن إصدار الدين بسهولة للحصول على النقد بتكلفة معقولة، ولهذا حينما يحتاج البنك إلى النقدية فإنه يمكن بيع الموجودات أو زيادة القروض، وتراقب البنوك باستمرار التدفقات النقدية والأساسية واحتياجات الأموال وقدرتها على تلبية هذه الاحتياجات والالتزامات.

٢/١/٢/٣ أدوار ووظائف السيولة:

● **السيولة لمقابلة سحب الودائع:** فهي تمكن من مواجهة سحب الودائع غير المستقرة، وأيضاً مقابلة الطلبات غير المتوقعة لسحب الودائع تحت الطلب، كما أنها تمكن من مواجهة احتمال السحب من ودائع التوفير والودائع لأجل، فقد يتم السحب من هذا النوع بدون مقدمات أو دلائل أو مؤشرات تعطى للإدارة فرصة لتدبير السيولة الكافية لمواجهة طلبات السحب، وأخيراً تمكن السيولة من تلبية طلبات السحب من المودعين لظروف استثنائية، مما يحافظ على استقرار المصرف ومستوى أمانه.

إن أداء المصارف العاملة في فلسطين فيما يخص الودائع يعد جيداً، سواء بالنسبة لحجم الودائع، فقد ارتفع حجم ودائع العملاء من ٢٠١ مليار دولار العام ١٩٩٧ إلى ٤,٢ مليار دولار العام ٢٠٠٦ (معهد أبحاث السياسات الاقتصادية - ماس، -، ٢٠٠٨).

● **السيولة لأغراض تلبية القروض والسلفيات:** حيث تزيد الحاجة للسيولة نتيجة لزيادة الطلب على القروض بدرجة أكبر من الانخفاض في الودائع، ولتجنب هذا الوضع يحتفظ البنك بأصول سائلة لتلبية احتياجات العملاء المؤكدة السحب، فإذا زادت القروض بدرجة أكبر من الودائع وكانت الإدارة تتوقع ذلك، فلا بد من تدبير موارد إضافية لمقابلة الزيادة في القروض والسلفيات، وتعويض النقص في الودائع كمصدر للتمويل، لذلك فإن إمكانية الاقتراض المستقبلي للبنك - تتوقف على موارده المالية -، سواء بطريقة مباشرة عن طريق زيادة الودائع، أو بطريقة غير مباشرة وذلك بمشاركة بنوك أخرى في تلبية القروض والسلفيات، أو بيع بعض الموجودات التي يمتلكها البنك. بالنسبة للتسهيلات التي تقدمها المصارف، فقد بلغ حجمها نحو

٦١٣ مليون دولار العام ١٩٩٧، وأصبح ١,٩ مليار دولار العام ٢٠٠٦ بزيادة نحو ٢١٠% (معهد أبحاث السياسات الاقتصادية - ماس، -، ٢٠٠٨)

٣/١/٢/٣ إدارة السيولة: Liquidity Management

إن إدارة السيولة تعني تحديد احتياجات السيولة ثم إدارة المركز المالي للبنك التجاري (عبد الحميد، ٢٠٠٢، ص ٢٣٢ ص ٢٣٤)

§ تحديد احتياجات السيولة: تتحدد السيولة من خلال التشريعات القانونية، بالإضافة إلى ما يضيفه البنك من مقادير إضافية من السيولة لمواجهة الطلب الموسمي على القروض، والطلب غير المتوقع على الودائع، ويقوم البنك بالمواءمة بين هذه المتطلبات وبين النقدية السائلة عن عمليات الإيداع وسداد أقساط القروض أو الإيرادات الأخرى للبنك.

وتجدر الإشارة إلى أن البنك لا يستطيع أن يُقدر على وجه الدقة احتياجات السيولة، إذ أن ذلك يرتبط بالدرجة الأولى بالتنبؤ الدقيق بالطلب على القروض، ودراسة تدفق الودائع ولذلك فإن تحديد السيولة وفي الأجل القصير والطويل يحتاج إلى تحليل الخبرة السابقة وأرقام الماضي ومدى إمكانية استمرار ذلك في المستقبل، ويقوم التقدير على افتراض أساسي هو المؤثر الرئيس للسيولة في البنك، وهذا بدوره يعطينا مؤشراً على درجة الأمان والاستقرار المصرفي.

ويمكن الوصول إلى تقدير حجم السيولة والتنبؤ بها من خلال الخطوات التالية:

- أ- إعداد سلسلة زمنية شهرية لإجمالي الودائع وإجمالي القروض لمدة زمنية معينة، ويتم تعديل الودائع وفقاً لنسبة الاحتياطيات المطلوب احتجازها وفقاً للقانون.
- ب- رسم خريطة لحركة الودائع والقروض خلال فترة زمنية ماضية.
- ت- طرح إجمالي الودائع من إجمالي القروض في كل شهر خلال الفترة، لإيجاد سلسلة زمنية للاختلافات بين الودائع والقروض ونسب الفرق المستخرج لإجمالي الودائع.
- ث- استخراج درجة الموسمية في الودائع والقروض باستخدام الأساليب الإحصائية والحاسب الآلي.

- ج- احسب حركة الودائع والقروض المتوقعة خلال العام بشكل شهري، ثم احسب الفرق بينهما خلال تلك الفترة، وحسابها يكون في شكل نسبة مئوية.

§ إدارة المركز النقدي:

إن تحديد احتياجات السيولة يعقبها إدارة جيدة للمركز النقدي حتى تستكمل عملية إدارة السيولة في البنوك التجارية، والاعتماد بدرجة محدودة على النظريات في هذا المجال. وهذا يعني أن إدارة المركز النقدي يعني معاشية يومية تتم من خلال استيفاء حاجة البنك من الاحتياطيات القانونية والاحتفاظ بقدر كاف من العملاء، ثم التعرف إلى مدى تأثر الأرصدة

النقدية داخل البنك بملايين العمليات التي تتم خارج البنك وينتج عنها تدفق النقدية السائلة من وإلى البنك.

ويمكن للبنوك أن تعد موازنة تقديرية يومية لحجم التدفق النقدي بها وفقاً لدراسات تأخذ العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في الاعتبار، وتسترشد بسلسلة زمنية لنشاط البنك.

ويعبر مركز البنك النقدي عن مقدار العملات المساعدة والعملات الأجنبية والأرصدة تحت الطلب المستحقة لدى البنوك المحلية، وتلك الأرصدة التي يتم الاحتفاظ بها طبقاً لمتطلبات الاحتياطي القانوني، وتتأثر هذه الأموال يومياً بحجم العمليات التي تتم من خلال التدفق النقدي الداخل والخارج من البنك، ونظراً لأن هذه النقود عادة لا تدر أي دخل بالنسبة للبنك، فإن الإدارة الرشيدة تحاول أن تتجنب الاحتفاظ بأي قدر يزيد عن حاجتها ولتحقيق هذا الغرض فإن المسئول يجب أن يعرف مقدار ما يجب الاحتفاظ به في شكل سائل.

والخلاصة: أن كل بنك لكي يتمكن من إدارة السيولة بكفاءة لا بد أن يحدد مصادر الأموال ومصادر الطلب عليها، وتحديد التدفقات النقدية، ومعرفة مواطن التعارض بين السيولة والربحية والأمان، وتحديد مداخل حل التعارض بين السيولة والأهداف الأخرى.

Liquidity Management Composers: ٤/١/٢/٣ مكونات إدارة السيولة:

تهتم إدارة السيولة بشكل رئيس في إدارة كل من الاحتياطات الأولية والاحتياطات القانونية، وفيما يلي شرحاً موجزاً لكل منهما: (الحسيني، الدوري، ٢٠٠٠، ص ٩٤ ص ٩٦)

(١) الاحتياطات الأولية: Primary Reserves Management

وهي عبارة عن الموجودات النقدية التي يمتلكها المصرف التجاري دون أن يحقق عوائد منها، لمواجهة أي أعراض قد تؤثر على درجة الأمان المصرفي، وتتكون هذه الاحتياطات من:

- أ- النقد بالعملة المحلية والعملة الأجنبية في الصندوق، وهي الأموال الموجودة في خزائن المؤسسة المالية في صورة نقد سائل.
- ب- الودائع لدى البنك المركزي والمصارف الأخرى، حيث تلزم المصارف قانوناً بالاحتفاظ بأموال سائلة في شكل احتياطي للمحافظة على حقوق المودعين، ويمكن للبنك المركزي أن يحدد حجم هذه الاحتياطات القانونية من خلال التأثير في نسبة الاحتياطي القانوني وكذلك التأثير في حجم الائتمان.
- ت- الصكوك تحت التحصيل، وهي الصكوك المقدمة من قبل الزبائن لتحويلها وإضافة قيمتها إلى حسابات الزبائن، وتدخل نسبة معينة من قيمة هذه الصكوك ضمن نطاق السيولة، وتستبعد قيمة الصكوك التي يحتمل رفضها لسبب أو لآخر.

٢) الاحتياطات العاملة: Working Reserves

وتمثل مجموع الأموال النقدية وشبه النقدية التي يمكن توظيفها في أنشطة استثمارية وإقراضية متعددة، ويشير العديد من الباحثين إلى أن الاحتياطات العاملة إنما تمثل فقط الأموال النقدية سواء بالعملة المحلية أو الأجنبية، وكذلك يمكن أن نحدد مكونات هذه الاحتياطات على مستوى المصرف الواحد، وعلى مستوى الجهاز المصرفي ككل.

§ على مستوى الجهاز المصرفي ككل = النقد في الصندوق + لدى البنك المركزي + الودائع لدى المصارف الأجنبية - المجمع من الودائع لدى البنك المركزي.

§ على مستوى المصرف الواحد = النقد في الصندوق + الحساب الجاري لدى البنك المركزي + الودائع لدى المصارف التجارية الأخرى + الصكوك برسم التحصيل + الودائع لدى المصارف الأجنبية في الخارج.

٣) الاحتياطات الثانوية: Secondary Reserves Management

وهي عبارة عن الاستثمارات قصيرة الأجل وغالباً ما تشتمل على الأوراق المالية والأوراق التجارية المخصصة التي يمكن تحويلها إلى نقد سائل عند الحاجة، وتحقق هذه الاحتياطات في مجال السيولة فوائد متعددة منها ساهم في تدعيم الاحتياطات الأولية وكذلك أنها تساهم في تحقيقها لبعض الأرباح للمصرف ويدخل جزء من هذه الاحتياطات ضمن إطار الاحتياطات القانونية، حيث يلزم البنك المركزي المصارف في بعض الأحيان أن تساهم في إقراض مؤسسات الدولة من خلال شراء السندات الحكومية أو حوالات الخزينة خاصة عندما تحتاج الدولة إلى تمويل جزء من العجز الحاصل في ميزانيتها نتيجة زيادة حجم الإنفاق عن الإيرادات المتحققة ضمن إطار ما يسمى بمسك الدين العام.

٣/٢/٥ نظرية إدارة السيولة: Liquidity Management Theory

توجد العديد من النظريات فيما يتعلق بإدارة السيولة في المصارف إلا أن أهمها هي نظرية القرض التجاري، ونظرية إمكانية التحويل، ونظرية الدخل المتوقع كما يلي:

١) نظرية القرض التجاري: Trading Loan Theory

نشأت هذه النظرية من خلال ممارسات المصارف الإنجليزية، حيث يقول مؤيدوها: بأن سيولة المصرف تعتبر جيدة ما دامت أمواله يتم استغلالها في قروض قصيرة الأجل بما يتناسب مع طبيعة الودائع التي لديها، التي تتكون في معظمها من ودائع جارية يمكن سحبها في أي وقت. إلا أن العيب الأساسي في هذه النظرية هو فشلها في سد احتياجات التنمية الاقتصادية خاصة في البلدان النامية، فالتقيد التام بهذه النظرية يمنع المصارف من تمويل التوسعات في المصانع، وزيادة خطوط الإنتاج، وشراء آلات جديدة، وغير ذلك من المجالات الضرورية لعملية التنمية الاقتصادية والتي تمتد لمدة زمنية طويلة.

إضافة إلى ذلك، فإن هذه النظرية لم تأخذ بعين الاعتبار الثبات النسبي للودائع بمختلف أنواعها، فالودائع الجارية لا يتم سحبها جميعها في وقت واحد، بل إن عملية الإيداع والسحب لهذا النوع من الودائع يكون بصورة مستمرة، أما بالنسبة لودائع التوفير فكثرة عدد تلك الحسابات وطبيعتها من حيث إنها في الوضع الطبيعي تنمو وتكبر، يجعلها تتمتع بالثبات النسبي، أما الودائع الثابتة فتواريخ استحقاقها معروفة للمصرف، ولا يحق لصاحبها السحب منها إلا في مواعيد استحقاقها (ارشيد، وجودة، ١٩٩٩، ص ١٠٠ ص ١٠١)

٢) نظرية إمكانية التحويل: Exchange Possibility Theory

تعتمد هذه النظرية أساساً على أن سيولة المصرف تعتبر جيدة ما دامت لديه موجودات يمكن تحويلها إلى نقد بأسرع وقت ممكن، وبأقل خسارة ممكنة، فإذا لم يقدم المقترض على سداد ما بذمته من التزامات مالية مستحقة، فإن المصرف يقوم بتحويل بعض من احتياطياته الثانوية كأوراق التجارية المالية إلى نقد بوقت مناسب ودونما خسارة مهمة، وبالتالي تتوفر لدى المصرف سيولة تمكنه من الوفاء بالتزاماته المالية (الحسيني، والدوري، ٢٠٠٠، ص ١٠٠) وبناءً على ذلك يمكن القول أن المصرف التجاري يعمل على أساس تدعيم الاحتياطيات الأولية بموجودات قابلة التحويل إلى موجودات أخرى أكثر سيولة أي قابلية التحويل إلى النقد عند الحاجة إلى الأموال، وتعتبر هذه النظرية أن الأساس في امتلاك المصرف التجاري للاحتياطيات الثانوية، وهي قابليتها البيعية العالية أي إمكانية تحويلها إلى نقد سائل بفترة وجيزة وبدون خسارة.

٣) نظرية الدخل المتوقع: Expected Income Theory

تقوم هذه النظرية على أساس أن إدارة المصرف يمكن أن تعتمد في تخطيطها للسيولة على الدخل المتوقع للمقترض، وبالتالي فإنها تدخل في اعتبارها الدخل المتوقعة للمقترضين في المستقبل، وهذا يمكن المصرف من منح قروض متوسطة وطويلة الأجل، إضافة إلى منحه للقروض قصيرة الأجل، ما دامت عملية سداد هذه القروض تكون من الدخل المتوقعة للمقترضين بشكل أقساط دورية منظمة (كل شهر، أو كل شهرين، أو كل أربعة أشهر مثلاً)، الأمر الذي يجعل المصرف يتمتع بسيولة عالية، وذلك بسبب الانتظام النسبي للتدفقات النقدية وإمكانية توقعها (أبو حمد، ٢٠٠٢، ص ١٩٤)

من العرض السابق يتضح بأن هذه النظرية تستند إلى توظيف أموال المصرف بشكل عام في مختلف الأنشطة المالية والمصرفية ولآجال مختلفة، وذلك اعتماداً على الدخل المتحقق للمنشأة المقترضة، وهذه النظرية تساهم في زيادة حجم الأرباح المتحققة للمصرف، وذلك لأنها تستخدم كل الأموال المتاحة باستثناء الاحتياطيات القانونية في أنشطة استثمارية مختلفة.

ثانياً: رأس المال ودوره في الأمان المصرفي

مقدمة:

إن وضع حدود دنيا ملائمة حصيفة لمتطلبات كفاية رأس المال لكل بنك يعد ضرورياً لتعكس المخاطر التي يجب أن يأخذها البنك في اعتباره، وكذلك قدرته على امتصاص الخسائر، وعلى الأقل بالنسبة للبنوك التي لها أنشطة دولية، فإن الحدود الدنيا لكفاية رأس المال يجب ألا تقل عن متطلبات لجنة بازل الدولية لكفاية رأس المال وتعديلاتها (حشاد، ٢٠٠٥، ص ١٣٧) فرأس المال المملوك عنصر أمان مهم في العمل المصرفي، فهو مصدر تمويل المصرف، وكذلك امتصاص الخسائر، وتوفير قاعدة للنمو المستقبلي، كما أنه مصدر إيراد لحملة الأسهم وبالتالي سبب رئيس في مطالبتهم بالتأكد من أن البنك مدار بصورة آمنة سليمة، وعلى ذلك فوجود حد أدنى من معيار كفاية رأس المال مطلب حيوي ضروري لخفض المخاطر والخسائر التي يمكن أن يتعرض لها المودعون والدائنون وتوفير الاستقرار في الصناعة المصرفية. ويجب على المراقبين في هذا الشأن تشجيع البنوك على التشغيل عند مستويات أعلى من الحد الأدنى المفروض والعمل على تعديل هذا الحد عند شعورهم بأي مخاطر جديدة، أو عدم التأكد من مدى جودة الموجودات القائمة (الغندور، ٢٠٠٣، ص ١٩٣)

١/٢/٢/٣ دور ووظائف رأس المال: Steps of Development Capital Structure

لا شك فيما للمال من قوة، وتلك القوة لا يستمدّها من ذاته، بل إنها تستمد مما يوظف فيه، ومن ما يفعله، وما يقوم به، ومن هنا اتخذ رأس المال دوراً متعاضداً باعتباره وسيلة لبلوغ غايات، وأيضاً باعتباره مولداً للقيمة المضافة. ومع تطور الفكر والمفاهيم، تطورت استخدامات رأس المال، واختلفت أدواره، وأنواعه، حسب ما يمكن أن يوظف فيه، أو ما يفعله، أو ما يقوم به، أو ما يغطيه من استخدامات وتوظيفات، وينطبق ذلك على كل المشروعات بما فيها البنوك، وإن كان يكتسب أهمية أكبر في الصناعة المصرفية لطبيعة وحساسية أعمال البنوك (رمضان، ٢٠٠٠، ص ٢٢٣)

وفي مجال المصارف تطور مفهوم رأس المال ودوره وفق التطورات والأحداث التي مر بها الفكر المصرفي عبر الزمان، فكان الفكر التقليدي المتعارف عليه يقول: إن الحد الأدنى لرأس المال اللازم لبنك هو ذلك الذي يغطي احتياجات البنك من استثمارات ليبدأ نشاطه من: مقار، ومعدات، وأدوات، وتجهيزات، وما إلى ذلك، وذلك بصرف النظر عما قد تفرضه أية قوانين أو قواعد وضعية لتحديد الحد الأدنى لرأس المال لدواع مختلفة، قد يكون منها دواع تأمينية، أو ربما للحد من زيادة عدد البنوك، أو ما إلى ذلك (هندي، ١٩٩٦، ص ١٢٣)

ومن المفيد تتبع التطورات التي طرأت على دور رأس المال ووظائفه منذ بدايات وضع أول معايير دولية لكفاية رأس المال في المصارف عام ١٩٧٥م حتى الآن.

المرحلة الأولى:

تغطية رأس المال للمخاطر الائتمانية:

كان للأزمات المالية العنيفة التي بدأت منذ عام ١٩٧٠م عندما خرجت الولايات المتحدة الأمريكية عن قاعدة صرف الدولار بالذهب وفقاً لسعر ثابت مستقر منذ اتفاقية بريتون وودز التي أنشئ بموجبها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير انعكاساتها في ظهور أزمات مصرفية عنيفة كان محورها: (عبد الخالق، ١٩٩٠، ص ٢٠٣)

- أ - إفلاس العديد من البنوك وخروج عدد منها من السوق المصرفي.
- ب - مشاكل أسعار الصرف الأجنبي وتقلب أسعار الصرف للعملات الأجنبية القابلة للتحويل وانهايار العديد من الأنظمة المصرفية.
- ت - أزمة الديون الخارجية والداخلية المتعثرة.
- ث - انهيار الأشكال التقليدية لنظم التمويل ورأس المال.
- ج - حدوث مخاطر واسعة النطاق، ممتدة المدى، متعددة الاتجاهات.

وكرر فعل طبيعي لهذه الأزمات تم وضع معايير دولية لتنظيم البنوك، ومن أهم هذه المعايير ما عكفت عليه لجنة بازل Basel Committee منذ إنشائها عام ١٩٧٥م لتحقيق التوافق في الأنظمة والممارسات الرقابية الوطنية بصفة عامة والمتعلقة بقياس كفاية رأس المال بصفة خاصة، وذلك بالنسبة للمصارف التي تمارس نشاطاً دولياً، ومن ثم دعم استقرار النظام المصرفي العالمي (عمر، ١٩٩٦م، ص ١٨)

وقد وجدت لجنة بازل عدم مناسبة تحديد الحد الأدنى لرأس المال في ضوء حجم الودائع، فالبنوك بالدرجة الأولى تعمل بأموال غيرها، وأحد معالم نجاحها هو زيادة قدرتها على تعبئة تلك الأموال، ومن ثم فزيادة الودائع لا تمثل خطراً - في حد ذاتها - على البنوك لأنها مورد توظيف، وبالتالي فالخطر ناجم عن قرارات التوظيف، وإذا حدثت أزمة مالية فلن يكون رأس المال كافياً لرد كل أموال المودعين لأنها ليست مهمته، ومن الاستحالة تحقيقها، فهو فقط خط الدفاع الأول عن أموال المودعين في حالة تحقيق خسائر ناتجة عن ممارسة النشاط المصرفي، فالعبرة إذاً ليست بضخامة رأس المال، ولكن العبرة بهذا الحجم المناسب من رأس المال الذي يستطيع معه البنك الاستمرارية في العمل مهما كانت العقبات التي تقابله (سويلم، ١٩٨٦، ص ٣٦٩ ص ٣٧٣)

كما أن تحديد الحد الأدنى لرأس المال في ضوء معيار الموجودات - كمعبر عن التوظيف - أيضاً لا يمثل معياراً أمثلاً لتحديد رأس المال المناسب، وذلك لعدم التمييز بين أنواع الموجودات

من حيث مدى جودتها، إذ منها ما هو عالي الجودة، أي درجة مخاطرته صفر، ومتوسط أو منخفض الجودة، وبالتالي درجة مخاطرته أعلى.

وقد استخلصت لجنة بازل من ذلك أن المعيار الأنسب هو حجم المخاطر الناجمة عن التوظيف، إذ يجب أن يكون الحد الأدنى لرأس المال مناسباً لمواجهة مخاطر ممارسة العمل المصرفي، وتم بناء على ذلك صدور معيار كفاية رأس المال لعام ١٩٨٨م، الذي ينطوي على استخدام معيار الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر في تحديد الحد الأدنى لرأس المال الذي بلغ ٨% من تلك الموجودات، على أن تلتزم البنوك آنذاك - خاصة تلك التي لها معاملات دولية - بالوصول إلى هذا الحد بنهاية عام ١٩٩٢م.

ويتكون رأس المال طبقاً لمقررات تلك اللجنة من شريحتين، الأولى: تسمى برأس المال الأساسي Core Capital، وهو يشتمل على رأس المال المدفوع بالكامل من المساهمين حملة الأسهم، والاحتياطات المعلنة، والأرباح المحتجزة، أما الشريحة الثانية فهي: رأس المال المساند أو التكميلي Supplementary Capital، وهو يتمثل في الاحتياطات غير المعلنة، واحتياطات إعادة تقييم الموجودات، والاحتياطات العامة، والقروض المساندة متوسطة وطويلة الأجل، هذا فضلاً عن أدوات رأسمالية ذات صفات مشتركة بين رأس المال والقروض مثل السندات التي يمكن أن تتحول إلى أسهم بعد فترة زمنية محددة (شلس، ٢٠٠١، ص ٩٤ ص ٩٥) ويحتسب معدل كفاية رأس المال وفق ما سبق حسب المعادلة التالية:

معدل كفاية رأس المال =

رأس المال الأساسي + رأس المال السائد

عناصر الموجودات والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان مخاطرها

وقد أشار تقرير لجنة بازل - آنذاك - إلى أن معدل الحد الأدنى لرأس المال قد ركز أساساً على المخاطر الائتمانية (وهي مخاطر عدم وفاء المدين بالتزاماته) مع مراعاة مخاطر الدول إلى حد ما، كما تضمن ضرورة الاهتمام بنوعية الموجودات وكفاية المخصصات الواجب تكوينها. وفي ضوء هذه الاتفاقية أصبح من المتعارف عليه أن تقييم ملاءة البنوك في مجال المعاملات الدولية يرتبط بمدى استيفائها لحدود المعيار المذكور آنفاً، بل إن بعض السلطات الرقابية ومنها مجلس محافظي بنوك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي أدخل شرطاً جديداً ضمن شروط قبول فتح فروع لبنوك أجنبية، هو أن تقبل الدولة الأم الالتزام بتطبيق اتفاقية لجنة بازل (محمود، ١٩٩٦، ص ٥)

وقد اكتسب هذا المعيار قبولاً واسع النطاق عالمياً من قبل السلطات الرقابية المصرفية، وعملت العديد من الدول على الالتزام به كأحد الضوابط العلمية والعملية لضمان سلامة جهازها المصرفي (عمر، ١٩٩٦، ص ١٣ ص ١٤)

من العرض السابق يمكن القول بأن المرحلة الأولى من مراحل تطور دور رأس المال خلال الفترة من ١٩٧٤م إلى ١٩٨٠م تعد فترة مخاض حقيقي للتفكير العلمي في إيجاد صيغة عالمية لكفاية رأس المال، فما حدث من انهيار لبعض البنوك خلال هذه السنوات أظهر مخاطر جديدة لم تكن معروفة من قبل، حيث بدأ التفكير في البحث عن آليات لمواجهة تلك المخاطر، وإيجاد فكر مشترك بين البنوك المركزية في دول العالم المختلفة يقوم على التنسيق بين تلك السلطات الرقابية للتقليل من المخاطر التي تتعرض لها البنوك وللمحافظة على درجة أمان، ونتيجة لذلك تشكلت لجنة بازل أو بال للرقابة المصرفية من مجموع الدول الصناعية العشر في نهاية ١٩٧٤ تحت إشراف بنك التسويات الدولية بمدينة بازل بسويسرا، وذلك في ضوء تفاقم أزمة المديونية الخارجية للدول.

المرحلة الثانية:

تغطية رأس المال لمخاطر الائتمان والدول ومخاطر السوق:

إذا كان أهم ما تم التوصل إليه عام ١٩٨٨م في تحديد الحد الأدنى لرأس المال وفق معيار بازل، هو أن يكون ٨% من عناصر الموجودات والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان مخاطرها، مركزاً بذلك على المخاطر الائتمانية ممثلة في مخاطر عدم سداد المقترضين لمديونياتهم، إلا أنه نظراً للتطورات المتسارعة في مستحدثات العمل المصرفي وتزايد المخاطر التي تواجهها المصارف منذ عام ١٩٩٣م التي تجسدت في انهيار بنك بيرنجز البريطاني، أدركت لجنة بازل ضرورة الأخذ بعين الاعتبار المخاطر الأخرى بخلاف مخاطر الائتمان والدول وهي مخاطر السوق والتي تشتمل على ما يلي: (شلس، ٢٠٠١، ص ١٠٠)

- مخاطر تقلبات أسعار الفائدة Interest Rate Risk المرتبطة بأصول البنك والتزاماته والعمليات خارج الميزانية (الالتزامات العرضية) والارتباطات التي يدخل فيها البنك بغرض الاتجار، ولا يشمل ذلك الارتباطات المتعلقة بغرض الاستثمار طويل الأجل.
- مخاطر تقلبات أسعار الصرف لكافة مراكز العملات المفتوحة (حاضرة - آجلة) ومراكز المعادن النفيسة من ذهب وبلاتين.
- مخاطر تقلبات أسعار عقود السلع والأسهم التي يطلق عليها عقود المشتقات.

وقد اقترحت اللجنة عام ١٩٩٣ إدخال بعض التعديلات على أسلوب حساب معيار كفاية رأس المال ليغطي المخاطر السابق الإشارة إليها بالإضافة إلى تغطية المخاطر الائتمانية ومخاطر الدول، وبمقتضى هذه التعديلات يتم إضافة شريحة ثالثة إلى رأس المال بالإضافة إلى

الشريحتين القائمتين، وتمثل الشريحة الجديدة في القروض المساندة لأجل سنتين، على أن تستخدم لتغطية مخاطر السوق فقط (محمود، ٢٠٠٣، ص ٧٨)

وقد وافق محافظو البنوك المركزية لدول مجموعة العشر بتاريخ ١١/١٢/١٩٩٥م على هذه التعديلات على أن تصبح سارية المفعول بعد أقصى نهاية ديسمبر ١٩٩٧م.

من العرض السابق يمكن القول: أن المرحلة الثانية من مراحل تطور دور رأس المال هو إدخال مخاطر السوق من خلال إضافة احتساب تلك المخاطر، وإضافة شريحة جديدة لرأس المال بهدف تقويته وزيادة ثقة المودعين.

المرحلة الثالثة:

تغطية رأس المال إلى جانب المخاطر السابقة لمخاطر التشغيل:

وفي ضوء العمل الدعوب للجنة بازل من أجل تطوير الأداء المصرفي على المستوى الدولي وضمان سلامة النظام المصرفي العالمي، رأت اللجنة ضرورة إعادة صياغة إطار جديد لمعيار كفاية رأس المال (مع الالتزام بنسبة الحد الأدنى لمعيار كفاية رأس المال ٨%)، ليكون منسقا مع التطورات المتلاحقة التي تميزت بها عولمة الأسواق وانفتاحها واستحداث أدوات مالية جديدة تستخدمها البنوك، الأمر الذي أدى إلى تصاعد درجة المخاطر التي تتطوي عليها الأعمال المصرفية.

وعلى ذلك أصدرت لجنة بازل في يونيو ١٩٩٩م مقترحات جديدة بشأن كفاية رأس المال تتضمن إطاراً جديداً لرأس المال يحل محل المعيار السابق لعام ١٩٨٨م وتعديلاته، ويركز على تحسين طرق قياس المخاطر (احتساب مقام النسبة)، وتظل فيه مخاطر السوق دون تغيير، وكذلك مخاطر الائتمان، مع الأخذ في الاعتبار نوعية جديدة من المخاطر لأول مرة هي مخاطر التشغيل التي تعرفها اللجنة على أنها الخسائر المباشرة وغير المباشرة الناتجة عن عدم كفاية إجراءات العمل الداخلية، وأعطال النظم، وكذلك أخطاء العاملين، أو الناتجة عن أحداث خارجية (Basel, 2001, p9)

وتقدر لجنة بازل أن مخاطر التشغيل في المتوسط تصل لنحو ٢٠% من إجمالي متطلبات رأس المال (Basel, 2001, p27)

من العرض السابق يمكن القول: بأن المرحلة الثالثة من مراحل تطور دور رأس المال يبدأ خلال التسعينات وخصوصاً في نهايتها عند وقوع الأزمة المالية عام ١٩٩٧م ظهرت الحاجة إلى إعادة النظر في اتفاقية بازل الأولى لكفاية رأس المال، وأن الأمر قد يتطلب أكثر من مجرد مواجهة مخاطر الائتمان التي يمكن أن يتعرض لها أحد البنوك، حيث إن هناك حاجة إلى ضمان استقرار النظام المالي في مجموعه، فضلاً عن أن المخاطر التي تواجهها البنوك تتجاوز مجرد

مخاطر الائتمان، ومن هنا بدأ الإعداد لاتفاقية بازل الثانية، حيث مرت بعدة مراحل، انتهت بإصدار لجنة بازل المقترحات الجديدة الخاصة بكفاية رأس المال والمعروفة باسم بازل (٢).

٢/٢/٣ وظائف رأس المال الممتلك في البنك التجاري: Function of Bank

Capital

بصفة عامة نجد أن الرفع المالي (المديونية / حق الملكية) في البنوك التجارية أكبر من مثيلتها في المشروعات الصناعية والمؤسسات غير المالية، حيث لا تتجاوز نسبة (رأس المال / إجمالي الموجودات) ٧% ويعني هذا أن نسبة ٩٣% من أصول البنك التجاري تمول عن طريق الغير (المودعين - الدائنين) بينما في المشروعات الصناعية تمول المديونية ما يعادل ٢٣% من إجمالي الموجودات (حنفي، ٢٠٠٢، ص ٢٨٦).

ويمكن إبراز وظائف رأس المال الممتلك في المصارف التجارية بما يأتي: (سلطان وآخرون، ١٩٨٩، ص ١٩٠)

- أ- تمويل المباني والتجهيزات الرأسمالية التي يستخدمها المصرف: حيث لا تمول هذه البنود عن طريق الودائع ولكنها تمول من خلال رأس المال المدفوع.
- ب- التوظيف في بداية حياة المصرف: إذ يصعب على المصرف في بداية نشأته الحصول على الأموال من مصادر أخرى غير رأس المال وما قد يرد إليه من ودائع، لذلك فإن لرأس المال دوراً أساسياً في تمويل النشاط الاقراضي والاستثماري بداية نشأته.
- ت- تدعيم ثقة المودعين والسلطات الرقابية في قدرة المصرف على الصمود أمام الصعوبات التي تعترضه في أثناء عمله: ومن أجل أن لا تؤدي الأزمات أو الظروف غير الطبيعية التي قد يتعرض لها المصرف التجاري إلى قيام المودعين بسحب ودائعهم ينبغي أن يكون رأسماله الممتلك كافياً متيناً قادراً على توفير الأمان المصرفي، بحيث يساعده في البقاء مستمراً في عمله، لأن المودعين والسلطات الرقابية يعتقدان أن قوة المصرف تعتمد على متانة رأسماله، وعليه فالمصرف ذو رأس المال الكبير الذي يواجه بعض الخسائر يوماً ما يستطيع البقاء مفتوح الأبواب ويستوعب خسائره تدريجياً من أرباحه دون أن يؤدي ذلك إلى سعي المودعين لسحب الودائع منه.
- ث- يستخدم رأس المال الممتلك في تدعيم المصرف وزيادة استعداداته المالية لمواجهة الخسائر التشغيلية الناجمة عن ممارسة نشاطاته المختلفة، مثال ذلك: عدم قدرة بعض المقترضين من تسديد أصل القرض، والفوائد المترتبة عليه.
- ج- يستخدم رأس المال الممتلك في تمثيل المالكين (المساهمين) في مجلس إدارة المصرف، حيث تحدد القوة التصويتية للمساهمين في التعيين، أو انتخاب أعضاء مجلس الإدارة والمدير العام بعدد الأسهم التي يمتلكونها.

ثالثاً: الائتمان ودوره في الأمان المصرفي:

مقدمة:

تكاد تكون الحاجة للاقتراض من البنوك ملحة لمعظم النشاطات الاقتصادية، إذ قلما نجد في الواقع مشروعاً استثمارياً يعتمد في نشاطاته على موارده المالية الذاتية، والتسهيلات الائتمانية ذات أهمية للبنوك، وهي المصدر الأساسي لإيرادات البنك، لذا نجد أنه لا غرابة أن تولي الإدارة العليا في البنوك الاهتمام بوضع السياسات الائتمانية السليمة يراعى من خلالها تحقيق أهداف البنك وترضي متطلبات العملاء والقوانين والتشريعات (الطراونة، ٢٠٠٢م، ص ١٥٢).

وبعد التوسع الائتماني من الأنشطة الرئيسية في أغلب المصارف التي يمكن بسببها أن يواجه البنك العديد من المخاطر مثل: مخاطر توقف العميل عن الوفاء بالتزاماته التعاقدية مع البنك، أو مخاطر التركيز الائتماني، هذا فضلاً عن مخاطر إهمال دراسة الجدارة الائتمانية للعميل خاصة بالنسبة للشركات أو البنوك التابعة أو حتى كبار المساهمين في المصرف (الغندور، ٢٠٠٣، ص ١٨٨).

ومن الأشياء الجديرة بالملاحظة أن تلك المخاطر ليست هي كل المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها البنك إذ توجد مخاطر فشل البنك في تحديد الموجودات الرديئة (سواء كانت قروض أو أوراق مالية)، وما يترتب عليه من عدم تكوين المخصصات الكافية لتجنب تعرض أموال المودعين لخسائر غير محسوبة، وإظهار الدخل المحقق بصورة مغالى فيها نتيجة لعدم استبعاد الفوائد المهمشة (Griep, 2002, p:1-3).

ونظراً للأهمية القصوى لعمليات الائتمان فقد عنى القطاع المصرفي بوضع معايير لسلامة الائتمان ومتابعته سواء داخل البنك التجاري أو بواسطة البنك المركزي، ومن أشهر القواعد ما احتوته اتفاقية "بازل" التي تحدد معايير رأس المال وغيرها التي تحاول توفير السلامة المالية للبنوك، غير أنه مهما زادت درجة الشدة والمراقبة للائتمان وإتباع معايير صارمة عند منحه فإن هذا لا يحول دون وقوع مشاكل وتعثر بعض العملاء، ومن أجل ذلك تجنب البنوك جزءاً من أرباحها في صور مخصصات لمواجهة الائتمان المتعثر بحيث يكون لها السلامة المالية وتحافظ على أموال المودعين (أبو علي، ٢٠٠٢م، ص ١٤).

لذلك فإنه من الأهمية التعرف إلى علاقة الأمان المصرفي بالمخاطر الائتمانية من خلال تحديد أهمية القرار الائتماني وخطورته، وكيفية إدارة الائتمان والمخاطر الائتمانية، والضوابط والمتطلبات اللازمة للرقابة عليها.

١/٣/٢/٣ القرار الائتماني وعلاقته بالأهداف العامة للمصرف: (غنيم، ٢٠٠٢)

هدف الربحية: يجب أن يُراعى في قرار الائتمان تحقيق أكبر قدر من الربحية عند أقل مستوى من المخاطر المتوقعة، وذلك في ضوء هيكل تكلفة التمويل بالنسبة للمصرف، وسياسات تسعير الخدمات المصرفية، وسياسات المصارف المنافسة، وكذلك هيكل أسعار الفائدة المدبنة في المصرف.

هدف السيولة: يجب أن يُراعى في قرار الائتمان ضرورة الاحتفاظ بمركز مالي يتصف بالسيولة، مع مراعاة سمة التعارض بين السيولة والربحية، إذ يمكن تحقيق هذا المركز من خلال بناء محفظة ائتمانية متوازنة جيدة متنوعة (من حيث أنواع التسهيلات، آجالها، والأنشطة التي تمولها)، ومنخفضة المخاطر نسبياً.

هدف الحصة السوقية: وهي نصيب المصرف من السوق المصرفي، ويجب أن يراعى المصرف الحفاظ على الحصة السوقية عند اتخاذ قراره بمنح الائتمان.

هدف النمو: بمعنى زيادة الأنشطة الائتمانية وإيراداتها، ويتحقق هذا الهدف من خلال مضاعفة الجهود الائتمانية المنظمة التي تسير بدقة وفق معايير ومحددات واضحة، وذلك من خلال استقطاب أنواع جديدة من الودائع، وأنواع جيدة من العملاء المستثمرين طالبي التسهيلات، وبالتقييم المستمر لسياسات المصارف المنافسة.

هدف الأمان: بمعنى تحقيق أقل مستوى من المخاطر، ويتحقق هذا الهدف بمقدار تحقق الأهداف السابقة، ومن خلال تطبيق ممارسات وسياسات آمنة تجنب المصرف أية أحداث طارئة.

٢/٣/٢/٣ مفهوم المخاطر الائتمانية:

تنشأ المخاطر الائتمانية عن احتمالات عدم قدرة العميل على الوفاء بالتزاماته نحو البنك، ولذلك فإن المخاطر الائتمانية تحصل عندما يتعذر على البنك استعادة الفائدة وأصل المبلغ المُقرض أو كليهما، لذلك يمكن القول: إن المخاطرة الائتمانية هي المخاطرة التي تنشأ بسبب عدم السداد بالكامل وفي الموعد المحدد مما ينتج عنه خسارة مالية كبيرة. (Hample, 1999)

٣/٣/٢/٣ صور المخاطر الائتمانية:

هناك جهات نظر عديدة في تفسير المخاطر الائتمانية وتحديد مصدرها، التي يسببها العسر المالي التي يتعرض لها العميل (الفرد أو شركة الأعمال)، وتحد من قدرته في التسديد سواء لأصل الائتمان أو فوائده أو الاثنين معاً، إن عدم قدرة العميل على التسديد أو التعثر بعد وليد عدة مسببات، وصور هذه المخاطر وفقاً لمصدرها كالتالي:

§ **المخاطر المتعلقة بالعميل:** إن هذا النوع من المخاطر ينشأ بسبب السمعة الائتمانية للعميل ومدى ملاءته المالية وسمعته الاجتماعية ووضعته المالي وسبب حاجته إلى الائتمان والغرض من هذا الائتمان (أبو كرش، ٢٠٠٥، ص ٩٨).

§ **المخاطر المرتبطة بالقطاع الذي ينتمي إليه العميل:** إذ ترتبط هذه المخاطر بطبيعة النشاط الذي يعمل فيه العميل، إذ المعروف أن لكل قطاع اقتصادي درجة من المخاطر تختلف باختلاف الظروف التشغيلية والإنتاجية والتنافسية لوحدة هذا القطاع (الزبيدي، ٢٠٠٢، ص ١٧٩).

§ **المخاطر المرتبطة بالنشاط الذي يتم تمويله:** تتعدد وتتوعد هذه المخاطر في ضوء الظروف المحيطة بالائتمان المطلوب والضمانات المقدمة والتطورات المستقبلية المتوقعة المرتبطة بأبعاد العمليات المطلوب تمويلها في المستقبل (هندي، ١٩٩٦، ص ٢١٢).

§ **المخاطر المتعلقة بالظروف العامة:** وترتبط هذه المخاطر عادة بالظروف الاقتصادية والتطورات السياسية والاجتماعية وغيرها (أبو كرش، ٢٠٠٥، ص ٩٨).

§ **المخاطر المتصلة بأخطار البنك:** ترتبط هذه المخاطر بمدى قدرة إدارة الائتمان في البنك من متابعة الائتمان المقدم للعميل ومتابعته والتحقق من قيام العميل بالمتطلبات المطلوبة، ومن هذه الأخطاء هي عدم قيام البنك بحجز ودائع العميل التي تم وضعها كضمان للتسهيلات الائتمانية وقيام العميل بسحب هذه الوديعة. (حمود، ١٩٩٣، ١١٢)

§ **المخاطر المتصلة بالغير:** وهي المخاطر التي ترتبط بمدى تأثر العميل طالب الائتمان وكذلك البنك الذي قدم الائتمان بأية أحداث أو أمور خارجة عن إرادتهم مثل إفلاس أحد عملاء البنك ذات المديونية العالمية، وهي المخاطر التي ترتبط بمدى تأثير العميل - طالب الائتمان - وكذلك البنك الذي قدم الائتمان. (هندي، ١٩٩٦، ٢١٣)

٤/٣/٢/٣ **أركان المخاطر الائتمانية:** (السيسي، ٢٠٠٤، ص ٤٧-٤٨)

توجد المخاطر الائتمانية بصفة مستمرة لدى المصارف التجارية، بل إن ما يتحقق من ربح لتلك المصارف إنما هو ناتج التعامل الكفاء مع تلك المخاطر الذي يقوم على أركان ثلاثة **Review** **(R.A.M) Analysis Management** يتمثل فيما يلي:

• مراجعة المخاطر الائتمانية **Credit Risk Review**.

• تحليل المخاطر الائتمانية **Credit Risk Analysis**.

• إدارة المخاطر الائتمانية **Credit Risk Management**.

✓ **مراجعة المخاطر الائتمانية:** وتهدف إلى المراجعة الدورية للعملية الائتمانية للتحقق من مدى الالتزام بالسياسات والإجراءات والمعايير الائتمانية، وتقييم مدى التعرض للمخاطر الائتمانية، وتقديم تقارير بذلك إلى الإدارة العليا للمصرف.

٧ تحليل المخاطر الائتمانية: وتهدف إلى تقييم للعناصر الكمية والنوعية المؤيدة لجدارة العملاء في الحصول على الائتمان ، وتقييم لاحتمالات استرداد الدين ، إما وفقاً لقدرة المقترض على تحقيق تدفقات نقدية تكفي لسداد أصل الدين وفوائده ، وإما نتيجة للتسهيل الفوري للضمانات.

٧ إدارة المخاطر الائتمانية: وتهدف إلى استخدام المصرف لكافة الوسائل لتنمية نشاطاته ورقابتها في منح الائتمان ، ويتكون ذلك من: الاستراتيجية الائتمانية (سياسات وإجراءات منح الائتمان) - تنظيم الوظيفة الائتمانية (عملية منح الائتمان وصرفه ومتابعته ورقابته وتحصيله) - السياسات المحاسبية للقروض وإعداد التقارير عنها. فقد أصبح لزاماً على المصارف التجارية أن تقدم التمويل للمؤسسات المقترضة من خلال منحها الائتمان بالقدر المناسب فنياً واقتصادياً وفق القواعد والأسس الائتمانية السليمة تحديداً للمخاطر الائتمانية.

ويجدر بالباحثة هنا القول: إنه من المعروف أن لكل شيء ثمناً، فإذا أرادت البنوك التشدد في منح الائتمان واتبعت معايير شديدة يجب توافرها في العميل قبل أن تمنحه الائتمان، فإن هذا قد يؤدي إلى عدم توظيفها لجميع الأموال المتاحة لديها كما قد يحول دون كبر البنك ونموه، وهذا يؤدي إلى حرمان البنك من الحصول على كفاءات عالية لإدارته، وبالتالي ضعف إيراداته وعدم توزيع أرباح على أصحاب رأس المال أو على العاملين به، وعلى المستوى القومي يؤدي إلى تقييد النشاط وانخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي. ومن الناحية الأخرى فإن التساهل الشديد في منح الائتمان بدون مراعاة لقواعده السليمة، قد يحقق للبنك أرباحاً كبيرة في الأجل القصير، إلا أنه يعرضه في الأجل الطويل لمخاطر زائدة، ويعرض الأموال للضياع وفي النهاية يؤدي إلى إفلاس البنك وإغلاقه.

٥/٣/٢/٣ أساليب التعامل مع المخاطر الائتمانية:

يتم التعامل مع المخاطر الائتمانية من جانبين الأول: الجانب الوقائي لتلافي حدوثها، والآخر هو: الجانب العلاجي الذي يتناول مقابلة الآثار السلبية فيما لو تحققت تلك المخاطر. ولعل البدء بالجانب الوقائي هو أهم ما تركز عليه إدارات المصارف باعتباره المدخل الرئيس للحد من المخاطر الائتمانية، ويتم ذلك برفع كفاءة العملية الائتمانية في المصارف التجارية، والتزام هذه المصارف بالضوابط الائتمانية التي تقررها سلطات الرقابة أو المصارف ذاتها للحد من مخاطر التركيز، ولكفاية رأس المال لدى كل مصرف لمقابلة المخاطر غير المرئية. أما الجانب العلاجي فهو ما يتعلق بالتعامل مع المخاطر الائتمانية عند تحققها، وأهم ما يتبع في ذلك هو إعادة تصنيف حسابات المقترضين ذوي المراكز المالية غير الجيدة، وحساب المخصصات الواجبة، مع التعامل بالأسلوب الواجب مع القروض للعملاء المتعثرين.

وعلى ضوء ما تقدم فإن التعامل مع المخاطر الائتمانية يتم باتباع الأساليب الآتية:

(١) رفع كفاءة العملية الائتمانية وتشمل: (السيسي، ٢٠٠٤، ص ٤٨)

أ- سلامة سياسة منح الائتمان وإجراءاته ، التي يتعين أن تكون في دليل مكتوب معتمد من إدارة المصرف، وذلك بهدف وضع معايير ومؤشرات موضوعية لإرشاد موظفي جهاز الائتمان بالمصرف، ووضع أساس لتقييم أداء العملية الائتمانية للقائمين بها (مراجع الحسابات - المصرف المركزي) وتحديد مستوى المخاطر المقبول في ضوء الربحية والكفاية، ووجود حدود قصوى للعميل الواحد أو النشاط الواحد للحد من التركيز الائتماني، والاهتمام الكافي بالتحليل المالي السليم للمراكز المالية للمقترضين، والتحليلات السليمة للصناعات، وعدم الاعتماد كلية على الضمانات، وتقارب فترات الاتصال بالعملاء ومتابعة أحوالهم، وكفاية الأرصدة النقدية المتولدة من العملية الممولة، واستمرار الرقابة على الائتمان، والعمل على تحسين موقف الضمانات عندما يتراجع موقف الائتمان مع الاهتمام بالرقابة على توثيق القروض، وتأكيد سلامة واكتمال ملفات العملاء، ووجود معايير لتصنيف القروض واحتساب المخصصات، ورقابة وضبط العملية الائتمانية.

ب- كفاءة إدارة محفظة القروض والسلفيات، مع تنويع العمليات، وبالتالي تنويع المخاطر والقدرة على إدارتها، بما يمكن من التوقع والسيطرة على كل مخاطر المحفظة في مواجهة الأسواق المختلفة والعملاء والمنتجات وأنواع العملاء وأيضاً الظروف العملية، إذ يتعين على المصارف التجارية التفهم الواضح لمستويات المخاطر في المشروعات والعملاء الذين تعتزم تمويلهم، وأن تكون قادرة على إدارة مستوى المخاطر التي قررت قبولها، وتتمثل تلك المخاطر في: الأسواق المستهدفة - العملاء المستهدفين - نوع الائتمان - التسهيلات الائتمانية المختلفة - القدرة على تقديم الائتمان التي تختلف من مصرف لآخر - التقدير المستمر لكل أنواع المخاطر لتعذر تفادي تركيز محفظة القروض والسلفيات من الناحية العملية وصعوبة تقدير مخاطره.

ت- فعالية الضوابط الرقابية على الائتمان، فبعد منح التسهيل الائتماني يتعين على مسؤولي الائتمان إدارته بالكفاية الواجبة لضمان سداذه وتجنباً لتعثره ويشمل ذلك: متابعة أداء المقترضين للتأكد بصفة مستمرة من أنهم في موقف يسمح لهم بالوفاء بالقروض الممنوحة لهم وفقاً لشروطها، ومتابعة تحديث ملفات العملاء التي تمثل أساساً مهماً للمراقبة الداخلية والخارجية.

ث- كفاءة الجهاز الفني من العاملين بأجهزة الائتمان، ويشمل ذلك: تنظيم الأفراد للعمل بفاعلية (هيكل تنظيمي مناسب للاحتياجات - تحديد المسؤوليات - هيكله الوظيفي) - تحقيق مستويات مثلى للتوظيف والمهارات (تحقيق مستويات مثلى للتوظيف المالي مع الاستجابة

لتغييرات الطلب على الموارد البشرية) - بناء المهارات الصحيحة ورفع درجة الانتماء للعمل - تحليل احتياجات المهارات - تقييم الأفراد - التدريب والتطوير - تنمية الانتماء للمصرف - التعيين على أساس القدرات والمهارات) - إدارة الأداء لتحقيق أهداف العمل (تنمية القدرات الإدارية والقيادية - تخطيط العمل - وضع الأهداف وخطط التنفيذ - مراقبة وقياس الأداء - إدارة الإثابة والعقاب).

٦/٣/٢/٣ مخاطر التركيز الائتماني:

تهتم سلطات الرقابة في جميع الدول بوضع نظم للحد من التركيز الائتماني تتصرف غالباً إلى مركز الائتمان الممنوح للعميل الواحد، الذي يمثل أحد الأسباب الرئيسية لخسائر المصارف التجارية، فرغم أن مخاطر الائتمان تشمل مخاطر الصناعة الواحدة أو النشاط الواحد وغيرها، ولكن يظل أهمها مخاطر تركيز العميل المدين الواحد حيث يمكن أن يترتب عليها حصول العميل على ميزات نتيجة لضخامة مركزه قبل المصرف الذي قد يحرم من توجيه ذلك القدر إلى عملاء ممتازين آخرين، كما أن الحرص الزائد من المصرف على عدم تعثر العميل قد يضطره إلى إمداده المستمر بالتمويل حتى لا يتوقف ويضطر المصرف إلى تكوين مخصصات لمديونيته أو حرمان الأرباح من عائد معاملاته، رغم أن ذلك العميل قد يشهر إفلاسه فيتعثر المصرف ذاته. (ناصر، ٢٠٠٢م)

(أ) ويمكن إيجاز المبادئ الأساسية التي تحكم التركيز فيما يلي: (غنيم، ٢٠٠٢م)

- أن يقتصر هدف الحد من التركيز على الحد من مخاطر مديونية العميل الواحد على المصرف الواحد.
- أن تدرك إدارة المصرف المخاطر التي يتعرض لها المصرف بما فيها مخاطر الالتزامات العرضية، وأن يكون لديها سياسات وإجراءات واضحة للقياس والمتابعة والسيطرة على تلك المخاطر، ومن ثم تأتي الموافقة على تحملها، بحيث يتاح لجهات الرقابة تقدير فاعلية إدارة المصرف في السيطرة على المخاطر والتزامها بالتعليمات الصادرة في هذا الشأن.
- أن يشمل مفهوم المخاطر كل أنواعها: المباشرة وغير المباشرة - الالتزامات العرضية والمحتملة - الالتزامات الأخرى، بالإضافة إلى تحديد واضح لحدود المخاطر ووجود إجراءات للموافقة والرقابة لهذه الحدود، ونظم للأفراد عنها تتمسك بالكفاية والفاعلية تكون محل متابعة دورية وتحقيق من جهاز مستقل مثل: مراقب الحسابات، أو مفتش المصرف.
- أن يكون المنهج الرقابي مرناً عملياً لمقابلة أثر التغيير في التقنية وظروف السوق والتطور التمويلي.

(ب) كذلك يمكن إيجاز ضوابط الحد من مخاطر التركيز الائتماني فيما يلي: (محمد، ٢٠٠٠م، ١٦٤)

- تفرض معظم الدول حدوداً للتسهيلات الائتمانية للعميل الواحد تتراوح فيما بين ١٠%- ٢٥% من رأس المال المدفوع، ويتعين الاهتمام بالمتابعة لأي تركيز في المخاطر الائتمانية لأي نشاط اقتصادي واحد، أو منطقة جغرافية واحدة، مع المتابعة الدورية للعناصر الأساسية التي يمكن أن تؤثر على السداد لذلك النشاط أو القطاع.
- اعتبار الضمانات عند تقدير حجم حدود المخاطر من الأمور الحكيمة؛ لأن قيمة هذه الضمانات الفعلية لا يتم التوصل إليها إلا بعد تحصيل تلك القيمة ونظراً لصعوبات التنفيذ القضائي أو تسييلها.
- كفاية رأس المال بالمصارف التجارية باعتباره النظام الوقائي الوحيد المتفق عليه دولياً، ويتعين أن يسبق البحث في كفاية رأس المال حساب سليم كاف للمخصصات بما يكفل جودة الموجودات القائمة.

٧/٣/٢/٣ العلاقة التي تربط بين (السيولة - الربحية - الأمان):

في هذه الحالة يتعرض البنك إلى درجة من المخاطر تتغير ارتفاعاً أو انخفاضاً وفق منهج التشغيل الذي تستخدمه، فعند تعرض البنك للمخاطر يجب عليه أن يكون مستعداً لمواجهة أي خسائر محتملة، وهذا لا يتحقق إلا من خلال ما يضمنه البنك من أمن Safety لأمواله. إن هذه التشابكات ساعدت في توفير عدد من السمات أصبحت من خصائص البنوك التجارية هي: السيولة، والربحية، والأمان، أو ما تسمى في بعض الأحيان بالملاءة، وقد شكلت هذه السمات الثلاثة هراً متساوي الأضلاع، جعلت إدارة البنك التجاري توازن في نشاطاتها من خلال مراعاة هذه السمات رغم ما يعترى هذه السمات من تعارض شديد بسبب التضارب في المصالح.

فالربحية لا تتحقق إلا من خلال توجيه الائتمان نحو المجالات الأكثر خطورة والأطول زمناً والأكثر تنوعاً، التي تنحصر بين أنواع الائتمان تحت الطلب إلى الائتمان المقدم لرهن العقار، أما السيولة فهي ترتبط بمدى قدرة إدارة الائتمان في ضمان طلبات العملاء، لذلك فهي قيد على الربحية.

وأما الأمان أو ما يسمى بالملاءة Solvency فهو السمة التي تنشأ عن قدرة البنك بشكل عام في دعم ثقة المودعين لديه لكي يتمكن من جذب المزيد من الأموال لتأمين حاجة إدارة الائتمان في سد طلبات العملاء. (الزبيدي، ٢٠٠٢م، ص ١٨٢)

مما سبق يتبين أن السمات الثلاثة إذا ما تم حصرها في إدارة الائتمان داخل البنك التجاري، فإنها متعارضة فيما بينها، إذ أن تحقيق الربحية والرغبة في زيادتها وتعظيمها لا يتم

إلا من خلال زيادة الائتمان المقدم من ناحية المقدار ومن ناحية النوع، وهذا بدوره يؤدي إلى الحد من السيولة وتخفيضها ويؤدي أيضا إلى زيادة المخاطر، والعكس صحيح، فضمان السيولة يعني حجز كمية أكبر من أموال البنك في صورة نقد وموجودات شبه سائلة لا تدر عائداً، فتزداد الملاءة المالية للبنك وتنخفض المخاطر التي يتعرض لها، وعليه فإن المشكلة التي تواجه إدارة الائتمان في البنوك التجارية هي معالجة التعارض بين الربحية من جهة وبين السيولة والأمان من جهة ثانية، لذلك فإن احتمال تعثر أو فشل إدارة الائتمان في قرارها الائتماني أو في نشاطها العام يتحدد إما بسبب قيامها بتقديم ائتمانات ذات درجات عالية من المخاطر أو عندما لا يتوافر لديها الأموال اللازمة لإيفاء طلبات العملاء مما يحد من قرارها الائتماني.

٨/٣/٢/٣ نتائج المخاطر الائتمانية: (Hample, 1994)

وجود المخاطر الائتمانية داخل المصارف التجارية ينتج عنه ما يلي:

(١) تعثر التسهيلات الائتمانية:

لما كان المقصود بالمخاطر الائتمانية هو مدى احتمال عدم تسديد المدين لقروضه المستحقة عليه للمصرف وفق الشروط التعاقدية بين الطرفين، فإن تعثر التسهيلات الائتمانية هو عدم أو توقف تسديد المدين لقروضه المستحقة عليه، أي أن المخاطر التي كان من المحتمل أن تقع قد وقعت بالفعل، وأصبحت مشكلة عدم التسديد قائمة بالفعل. ومن المسلم به أن كافة المصارف دون استثناء - حتى الناجحة منها - تتعرض لمشكلة القروض المتعثرة، التي تظهر في القوائم المالية تحت بند الديون المعدومة.

(٢) فشل المصارف:

لقد أثبتت الدراسات المصرفية أن أهم العوامل المؤدية إلى ارتفاع عدد المصارف الفاشلة هو ارتفاع معدلات المخاطر في التسهيلات الائتمانية (الرديئة) التي تقدمها هذه المصارف لعملائها، ولو أردنا أن نضع أسباباً لفشل المصارف لوجدنا أن هذه الأسباب هي نفسها أسباب تعثر التسهيلات الائتمانية.

٩/٣/٢/٣ الضوابط والمتطلبات اللازمة للرقابة على المخاطر الائتمانية:

لكي يتم بناء نظام رقابي فعال هناك العديد من متطلبات الرقابة المصرفية المتطورة للرقابة على

المخاطر المصرفية، المقررة من قبل لجنة بازل (١، ٢) ومن هذه المتطلبات: (شاهين، ٢٠٠٥)

(١) ضوابط الحد من مخاطر السوق. (٢) كفاية الإجراءات الإرشادية لمنح الائتمان.

(٣) ضوابط الحد من تركيزات الائتمان. (٤) ضوابط الحد من مخاطر الإقراض لذوي العلاقة.

(٥) وضع حدود لكفاية رأس المال. (٦) ضوابط الحد من مخاطر سعر الفائدة.

(٧) كفاية سياسات تقييم جودة الموجودات وكفاية مخصصات الديون المشكوك فيها.

رابعاً: معدل الفائدة ودورها في الأمان المصرفي:

مقدمة:

لم يعد اليوم وجود للاقتصاديات المنعزلة، فقد تحولنا إلى سوق مالي واحد، منذ زمن بعيد يتمثل بالعالم ككل، وغدت المنافسة شرسة ليس من المصرف المقابل لك في الشارع وإنما من كل المصارف في كل أنحاء العالم، وتسعى المصارف للحيلولة دون اختطاف المقترضين منها والمودعين لديها، كما يتنافس على أرصدة المودعين الكثير من المؤسسات والأدوات المالية ذات العوائد المغرية، مثل: المصارف الأجنبية والمحلية، واتحادات الائتمان (Credit Unions)، ومؤسسات التوفير (Thrifts)، والصناديق المشتركة (Mutual Funds) وحوالات وأذونات الخزينة، وأوراق الخزينة.

إلى جانب كل ذلك تفرض البيئة النقدية والمالية تحديات وضغوطاً متزايدة، فقد رفع النظام الاحتياطي الاتحادي (Federal Reserve System (FRS منذ أيلول (سبتمبر ١٩٩٣) سعر الفائدة للحد من النمو الاقتصادي كما رفع السعر على حوالات الخزينة لأجل سنة واحدة بمقدار (٣٤٢) نقطة قاعدية، أي من (٣,٣٧%) إلى (٦,٧٩%)، وهو ضعف السعر السائد قبل أقل من عام فالمخاطرة قائمة في كل مكان. (Badger, 1995)

١/٤/٢/٣ مفهوم سعر الفائدة:

تعرف الفائدة (Interest) بأنها: مبلغ معين يدفع مقابل استخدام رأس المال لفترة زمنية معينة، وسعر الفائدة هي النسبة المئوية لمقدار الفائدة منسوبة إلى المبلغ الأصلي، وفي كل الأحوال فإن سعر الفائدة لا يدفع ثمناً للاقتراض فقط، وإنما يدفع أيضاً كنوع من المكافأة للمدخرين.

في ضوء ذلك يمكننا تعريف سعر الفائدة من وجهة نظر المدخر بأنه: مكافأة على تأجيل استهلاكه في الوقت الحالي للمستقبل، أما من وجهة نظر المقترض فيعد سعر الفائدة على أنه كلفة اقتراض فيعد سعر الفائدة على أنه كلفة اقتراض الأموال، وكلما زاد سعر الفائدة زاد الادخار وقل الاقتراض والاحتياز (Hoarding)، ولذلك كانت الرغبة في الاقتراض أكثر من الرغبة في الادخار، لأن سعر الفائدة سيزيد والعكس صحيح. (دويدار، الغولي، ٢٠٠٣)

٢/٤/٢/٣ أنواع أسعار الفائدة: (النعيمة، الساعي، سلام، موسى، ٢٠٠٧)

✓ **سعر الفائدة الاسمي:** (Nominal Interest Rate) وهو السعر الذي تتقاضاه البنوك من عملائها لقاء إقراضهم مبلغاً معيناً من المال، أو السعر الذي تدفعه البنوك لعملائها على أموالهم المودعة لديها.

✓ **سعر الفائدة الحقيقي:** (Real Interest Rate) وهو الفرق بين سعر الفائدة الاسمي والتضخم.

٧ **سعر الفائدة الحقيقي المتوقع: (Expected Real Interest)** وهو الفرق بين سعر الفائدة الاسمي والتضخم المتوقع.

لذلك فإنه من الطبيعي أن يتطلع المدخرون إلى سعر الفائدة الذي يتقاضونه على مدخراتهم بحث يكون مساوياً لمعدل التضخم أو أكثر منه، ليكون في ذلك تعويض لهم عن التدني الحالي أو المتوقع في القيمة الشرائية لهذه المدخرات، خلال الفترة التي تبقى فيها أموالهم لدى البنوك، إضافة إلى عائد حقيقي إيجابي مناسب لأموالهم المودعة لدى تلك البنوك.

٣/٤/٢/٣ **تزايد المخاطرة داخل المصرف:** (Corrado, Jordann, 2005)

يتسبب العملاء الباقون على تعاملهم مع المصرف في نشوء مخاطر أخرى، ففي حين يقلل المودعون من آجال الودائع يزيد المقترضون من آجال القروض، كما أن اتجاه منتجات شهادات الإيداع هو التصاعد دائماً، فعندما ترتفع أسعار الفائدة يستعيد المودعون الشهادات ويدفعون الغرامات المترتبة على ذلك، ويعيدون استثمار أموالهم بأسعار أعلى، في حين يتصف اتجاه "الرهونات العقارية ذات الأسعار الثابتة" بالتناقص، فإذا ما انخفضت الأسعار فإن المقترضين يسددون ما عليهم من أرصدة ويعيدون تمويل قروضهم بأسعار أدنى.

ونظراً إلى أن "الدخل الصافي من الفوائد (Net Interest Incomer) يشكل (٧٥-٩٠%) من مجموع الدخل العامل للمصرف، فإن مخاطر سعر الفائدة تكتسب أهمية خاصة، فارتفاع أسعار الفائدة يخلق للمصارف مخاطرة تتمثل بدفع أسعار أعلى على ودائعها وغيرها من مطلوباتها قياساً بما تحصل عليه من إيراداتها، فقد ارتفعت نسبة الإيرادات طويلة الأجل إلى أكثر من (١٤%) من مجموعة الموجودات المصرفية قياساً بنسبة (٨%) في العام، وهو اتجاه يتسبب باستمرار في خلق مخاطرة أكبر في سعر الفائدة.

ومما زاد الأمر سوءاً أن الودائع الأساسية أي القاعدية (Core Deposits) لم ترتفع بما يتناسب مع هذه التطورات، وهي ودائع تتضمن كلاً من ودائع التوفير والودائع الثابتة التي تقل مبالغها عن (١٠٠,٠٠٠) دولار، باستثناء الودائع الأجنبية فهي أقل حساسية للتقلبات في أسعار الفائدة من المصادر الأخرى لتمويل المصرف، كما أن المصارف تعتمد عليها تقليدياً للحماية من ارتفاع أسعار الفائدة.

٤/٤/٢/٣ **سوق المبادلات (المقايضات):** (Lamfalussy, 1993 pp: 10-12)

تقلل معاملات المشتقات من مخاطر سعر الفائدة، فلنفترض أن هناك مصرفين غير مترابطين، قام كل منهما بتحليل وضع المخاطر عليه فوجدا ما يلي:

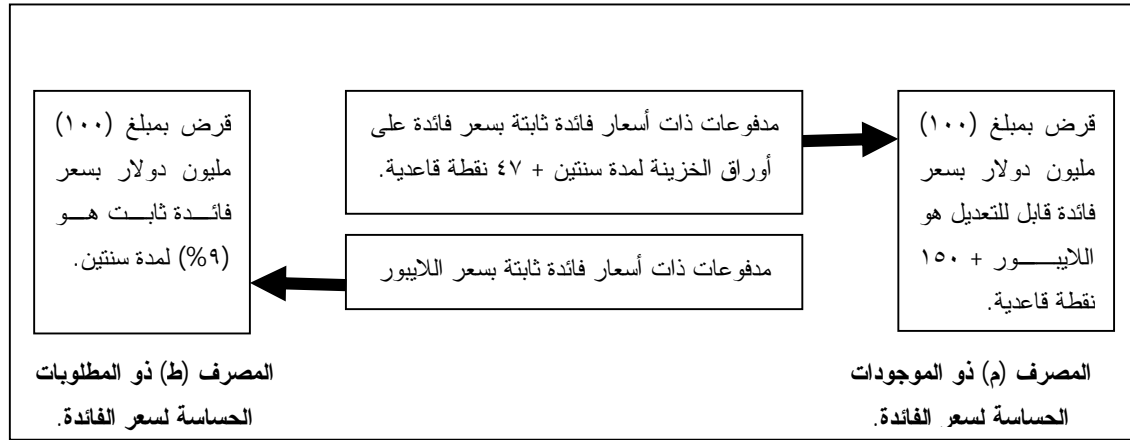
المصرف (ط)

وجد أن "مطلوباته" حساسة لسعر الفائدة، لأن مطلوباته الخاضعة لإعادة التسعير الشهري تفوق موجوداته من هذا النوع، وهو يواجه انخفاضاً في الدخل الصافي عندما ترتفع أسعار الفائدة.

المصرف (م)

يواجه وضعاً معاكساً لما جاء أعلاه، إذ أنه بعد تحليل مخاطرة سعر الفائدة التي يتعرض لها يجد أن "موجوداته" حساسة لسعر الفائدة، إذ لديه موجودات خاضعة لإعادة التسعير الشهري تفوق "مطلوباته"، فهو يواجه انخفاضاً في الدخل الصافي عندما ترتفع أسعار الفائدة.

وهكذا فإن المصرفين يرغبان في تخفيض مخاطرة سعر الفائدة، وفي سوق المبادلات يكتشف أحدهما الآخر ويتفقان على تنفيذ مبادلتين لسعر الفائدة، فمثل هذه المبادلات تتضمن طرفين متقابلين، كل منهما تعرّض (Exposure) لمخاطرة سعر الفائدة. ويريد كل منهما مقابلة (Offset) بعض المخاطرة المرتبطة بتعرضهما له، وهكذا يتم ترتيب المبادلة الأولى على جانب الموجودات، والمبادلة الثانية على جانب المطلوبات



(Lamfalussy, 1993 pp: 10)

المبادلة الأولى : مبادلة الموجودات - الشكل (٢)

شكل (٢) مبادلة سعر الفائدة – جانب الموجودات

المصرف (ط):

يعكس الشكل (5) المبادلة الأولى بين المصرفين (ط) و(م) كما يأتي:

المصرف (ط)

لديه قروض بسعر فائدة ثابت قدره (9%).

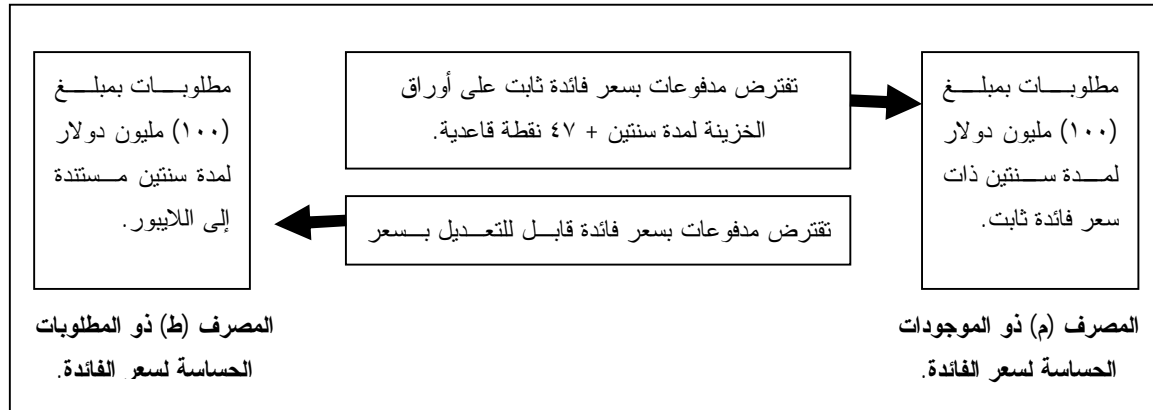
المصرف (م) :

لديه قروض ذات سعر فائدة قابل للتعديل، فهو يتغير حسب حركة الـ London Interbank (LIBOR) , Offered Rate + 150 نقطة قاعدة (basis Points) أي (1,5+%).

بعد أن قام كل من المصرفين بالتأكد من الجدارة الائتمانية لأحدهما الآخر. فإنهما يتفقان على تبادل مدفوعات الفائدة بمبلغ اسمي (Notational Amount)، أي أن أصل المبلغ قدره (١٠٠) مليون دولار من الدين ولمدة سنتين.

الفارق أعلاه أو تكلفة المبادلة هو (٤٧) نقطة قاعدية مسعرة إلى جانب السعر الثابت من المعاملة، فإذا كان سعر الفائدة على حوالة الخزينة لمدة سنتين هو (٧,٥%)، فإن المصرف (ط) يقدم سعر فائدة قدره (٧,٩٧%)، أي (٧,٥٠٠% + ٠,٤٧ = ٧,٩٧%) إلى المصرف (م) خلال أجل المبادلة، مقابل ذلك يحصل المصرف (ط) على سعر متغير من المصرف (م)، أي بسعر اللابور + ١٠٣ نقطة قاعدية."

يتم حساب الـ (١٠٣) نقطة قاعدية أو (١,٠٣%) على أساس الفرق بين (٩,٠٠%) وهي السعر الثابت لقروض المصرف (ط)، والسعر المتغير البالغ (٧,٩٧%) الذي تم تحويله إلى المصرف (م)، أي (٩,٠٠% - ٧,٩٧ = ١,٠٣%)، وهكذا يمكن من خلال هذه المعاملة تخفيض مخاطرة سعر الفائدة.



(Lamfalussy, 1993 pp: 11)

المبادلات الثانية: مبادلة المطلوبات - الشكل (٣)

شكل (٣) مبادلة سعر الفائدة - جانب المطلوبات

يتعاقد المصرفان بالإضافة لذلك على مبادلة للمطلوبات، كما يعكس ذلك الشكل (٣):

فالمصرف (ط) يقدم للمصرف (م) مدفوعات لمدة سنتين ذات سعر ثابت قدره (٧,٩٧%)، هو العائد الجاري لحوالة الخزينة لمدة سنتين أي (٧,٥٠٠% + ٤٧) نقطة قاعدية أو (٠,٤٧%)، مقابل مدفوعات لمدة سنتين من المصرف (م) بسعر اللابور. ثم إن المصرف (ط) يمدد أفق إعادة تسعير المطلوبات ويقلل تعرضه لمخاطرة سعر الفائدة الأعلى.

أما المصرف (م) فيقوم بالإجراء المعاكس، فهو يقلل من تعرضه لانخفاض الأسعار من خلال مبادلة تدفق الفوائد من مطلوبات ذات سعر ثابت مقابل تدفق آخر ذي سعر متغير، وهكذا فالمصرفان يكسبان من خلال عملية التبادل.

السقوف والقواعد، أو الأرضيات (Cabs and Floors)

يمكن للمصرفين كذلك استعمال سوق المبادلات لترتيب "السقوف" و"القواعد أو الأرضيات"، لغرض الحد من تقلبات سعر الفائدة، فالمصرف (ط) يحدد سقفاً يستند إلى اللايبور ذي سعر (٦%) من المصرف (م)، وذلك بمبلغ (١٠٠) مليون دولار ولمدة سنتين، وهذا يضمن للمصرف (ط) استلام الفرق بين سعر اللايبور و(٦%) خلال أجل العقد عندما ترتفع الأسعار فوق سعر اللايبور. بالإضافة لذلك فإن المصرف (م) يشتري "قاعدة أو أرضية" مستندة إلى اللايبور بسعر (٦%) من المصرف (ط) بمبلغ (١٠٠) مليون دولار ولمدة سنتين، وهذا يضمن للمصرف (م) استلام الفرق بين (٦%) وسعر اللايبور خلال أجل العقد عندما ترتفع الأسعار فوق سعر اللايبور.

بالإضافة لذلك أيضاً فإن المصرف (م) يشتري "قاعدة أو أرضية" مستندة إلى اللايبور بسعر (٦%) من المصرف (ط) بمبلغ (١٠٠) مليون دولار ولأجل سنتين. وهذا يضمن (م) استلام الفرق بين (٦%) وسعر اللايبور خلال أجل العقد عندما تنخفض الأسعار دون سعر اللايبور. بعبارة أخرى إن المعاملتين تتضمنان تحويل مبلغ إضافي بمقدار (١٠٠) مليون دولار من قروض المصرف (ط) ذات أسعار الفائدة الثابتة إلى قروض ذات أسعار قابلة للتعديل، كما أنهما يحددان مبلغاً معادلاً من قروض المصرف (م) ذات الأسعار القابلة للتعديل، وهكذا يستطيع المصرفان تقليل مخاطرة سعر الفائدة، وكلاهما يكسب من المعاملة.

٥/٤/٢/٣ السياسات الجيدة لإدارة مخاطر سعر الفائدة: (Badger, 1995 pp. 32-37)

تستند إدارة مخاطرة سعر الفائدة إلى نفس الأسس المستعملة في إدارة الأنواع الأخرى من المخاطر المالية، وهي تشخيص المخاطرة والقياس والمتابعة والسيطرة أو الرقابة. فالمصارف العاملة في سوق المشتقات تدفع العلاوة مقابل الحصول على الحماية، وبذلك فهي بحاجة إلى سياسة سليمة للحصول على أفضل ما تحققه لها هذه العلاوة.

أ - نظم إدارة المخاطرة Risk Management Systems

لابد لإجراءات المصرف ونظمه من أن تحدد وتشخص مصادر مخاطرة سعر الفائدة، ويتطلب ذلك توافر المعلومات دائماً حول الحسابات داخل الميزانية العمومية وخارجها، فإذا لم يستطع المصرف تحديد تعرضه للمخاطرة فإنه لا يستطيع قياسها.

ب: نماذج المحاكاة Simulation Models

لابد من قياس (أو تقييم) التعرض للمخاطرة بعد أن يتم تحديدها، فنماذج الفجوة الساكنة لا تفيد كثيراً في التنبؤ بالآثار المترتبة على كل من الأرباح ورأس المال جراء تحركات أسعار الفائدة في السوق، إذن المطلوب صياغة سيناريوهات على شكل نظم لبرمجيات متحركة ديناميكية قادرة على تحريك كل من الميزانية العمومية وكشف الدخل والأرباح والخسائر عبر الوقت القادم المستقبل، بعبارة أخرى إنه ما لم يستطع المصرف قياس مخاطرة سعر الفائدة التي يتعرض لها فإنه لن يتمكن من فهمها.

ج - المراجعة الدورية Periodic Review

من الضروري مراجعة التعرض لمخاطرة سعر الفائدة فصلياً على الأقل وفي الأوقات الإضافية وعندما تتطلب الظروف ذلك، بل إنه في أوقات الاضطرابات المالية العنيفة هناك حاجة للمراجعة الشهرية.

د. السياسات المدونة Written Policies

بعد تحديد التعرض للمخاطرة التي يرغب بها المصرف وبقبلها فإن من المهم تدوين السياسات التي تشتمل على ملف أو صورة بالمخاطر التي يعمل في إطارها المصرف، ففي حالة معاملة المشتقات لا بد من وضع الثوابت الخاصة بكل من المخاطرة الائتمانية ومخاطرة السيولة والمخاطر الرقابية.

هـ. مدى شمولية التدقيق Audit Coverage

من الضروري قيد المعاملات في دفاتر يومية بانتظام للتدقيق الداخلي باستمرار، وهنا لا بد من تجزئة المسؤوليات الخاصة بالقيود والترحيل وإعداد الكشوفات حول معاملات المشتقات ولا بد من تدقيق المراجعة الدورية.

و. نظافة المحافظ Keep Clean

لابد من تجنب التكدس أو التركيز في المحافظ، ثم إنه من المطلوب التأكد من دقة التكنولوجيا المستخدمة في القياس والرقابة وتحديثها باستمرار، ومن المهم جداً الإفصاح الكامل عن المخاطر التي تتضمنها استراتيجيات المشتقات، إذ لا يمكن السماح بالتعريفات الغامضة للمخاطرة ولا الاعتماد على التسعير النظري، وأخيراً لابد من الاستعداد لمواجهة أية انقطاعات في السوق.

في النهاية: لابد لإدارة المصرف من صياغة استراتيجيات المشتقات بعد تكوين الغطاء التأميني، فإذا لم يكن المصرف قادراً على فهم مدى تعرضه لمخاطر سعر الفائدة فإن إدارته سوف لا تستطيع متابعتها أو رقابتها. كما يمكن من خلال التغطية ضد المخاطر المالية الحد من مخاطر الإفلاس، فالبنك التجاري الذي يقدم قروضاً متوسطة أو طويلة الأجل بأسعار فائدة ثابتة،

في الوقت الذي تتغير فيه أسعار الفائدة على الودائع، التي تمثل المصدر الأساسي للإقراض، يمكنه أن يغطي مركزه ضد مخاطر ارتفاع أسعار الفائدة على الودائع إلى مستوى قد يفوق سعر الفائدة الثابت على القرض. ويمكن للبنك تحقيق ذلك بإبرام عقود مبادلة أسعار فائدة، بمقتضاها تتم مبادلة سعر الفائدة الثابت على القروض بسعر فائدة متغير. (هندي، ٢٠٠٦، ص ١٢)

The Basle Committee Looks ٦/٤/٢/٣ لجنة بازل وإدارة مخاطرة سعر الفائدة: (Spring, 1997 pp: 28-29) at Management of Interest Rate Risk

اعتباراً من نهاية عام ١٩٩٧ تم تطبيق شروط الرقابة على رأس المال، التي وضعتها لجنة بازل على مخاطرة السوق الناشئة عن عمليات التمويل التي تزاولها المصارف، يضم هذا المقترح (١٢) قاعدة تغطي تطبيقات واسعة لإدارة مخاطرة سعر الفائدة. تؤكد هذه المبادئ على ضرورة صياغة عملية متكاملة لإدارة المخاطرة، تحدد بموجبها مخاطرة سعر الفائدة القدرة على قياسها ورقابتها من قبل مجلس الإدارة أو الإدارة العليا. وهذه المبادئ - كما موضحة بمجموعات متجانسة - هي:

أ) دور مجلس الإدارة والإدارة العليا:

١. ينبغي على مجلس إدارة المصرف أن يوافق على سياسات وإجراءات إدارة مخاطرة سعر الفائدة، وأن يتم إبلاغه بانتظام عن مخاطرة سعر الفائدة التي يتعرض لها المصرف لكي يتمكن من تحمل مسؤولياته.

٢. ينبغي على الإدارة العليا أن تتأكد من أن هيكل أعمال المصرف ومستوى مخاطرة سعر الفائدة التي يتحملها تدار بشكل فاعل، وأنه قد تم وضع السياسات والإجراءات المناسبة للرقابة على هذه المخاطر والحد منها، وأن نتأكد أيضاً من وجود موارد كافية لتقييم مخاطرة سعر الفائدة وممارسة الرقابة عليها.

٣. ينبغي أن يكون للمصرف نشاط محدد في مجال إدارة المخاطر، يتضمن واجبات واضحة المعالم لإبلاغ الإدارة العليا ومجلس الإدارة بما يتعرض له المصرف من مخاطر، ولا بد أن يتمتع هذا النشاط بالاستقلال عن الإدارة اليومية لأعمال المصرف. كما يجب أن يكون لدى المصارف الأكبر حجماً والأكثر تعقيداً وحدات مسؤولة عن تصميم وإدارة النظام المتعلق بإدارة مخاطرة سعر الفائدة.

ب) السياسات والإجراءات:

٤. من الضروري أن تكون سياسات المصرف وإجراءاته المتعلقة بمخاطرة سعر الفائدة معرفة تعريفياً جيداً، ومتلائمة مع طبيعة وتعقيدات أنشطته. كما ينبغي أن تعالج هذه السياسات مخاطر المصارف على أساس موحد، وكذلك على مستوى المصارف التابعة.

٥. من الأهمية بمكان أن تحدد المصارف ماهية المخاطر الكامنة في المنتجات والأنشطة الجديدة. والتأكد من وجود عمليات تنظمها وسائل رقابة مناسبة عليها. وكذلك قبل اعتمادها وبدء العمل بها. ولا بد من قيام مجلس الإدارة. أو اللجنة التنفيذية مسبقاً بالمبادرات الأساسية المناسبة للوفاء من هذه المخاطر وإدارتها.

(ج) نظم قياس المخاطر والرقابة عليها:

٦. من الضروري أن تكون لدى المصارف نظم لقياس مخاطرة سعر الفائدة تتحكم في كل المصادر المادية لمخاطرة سعر الفائدة، وقادرة على تقييم أثر التغيرات في سعر الفائدة بطرق تتناسب مع نطاق أنشطتها. كما ينبغي أن يفهم مدراء المخاطر، وإدارة المصرف ككل جيداً تلك الافتراضات الأساسية التي يستند إليها النظام.

٧. بتعين على المصارف أن تضع وتنفذ حدود العمليات والممارسات الأخرى التي تبقى المخاطرة في حدود المستويات التي تتلاءم مع سياساتها الداخلية.

٨. على المصارف أن تقوم بقياس مدى تعرضها للخسارة في أحول سوق قاسية بما فيها انهيار الافتراضات الرئيسية. كما أن عليها أن تنظر في النتائج عند وضع ومراجعة سياساتها حول مخاطرة سعر الفائدة وحدود تلك المخاطرة.

٩. ينبغي أن تكون لدى المصارف نظم معلومات كافية للرقابة على مخاطرة سعر الفائدة. وإبلاغ الإدارة العليا ومجلس الإدارة عنها في الوقت المناسب.

(د) وسائل الرقابة المستقلة:

١٠. يجب أن تكون لدى المصارف وسائل رقابة داخلية كافية على عمليات إدارة مخاطرة سعر الفائدة. كما أن عليها أن تقيم مدى كفاية وتكامل هذه الوسائل بصورة دورية. وينبغي أن يكون الأفراد الذين يتحملون مسؤولية تقييم إجراءات الرقابة مستقلين عن تدقيق الأنشطة التي كلفوا برقيبتها.

١١. ينبغي أن تجري المصارف. بصورة دورية دراسة مستقلة للتأكد من كفاية ومصداقية عمليات إدارة المخاطرة. وأن تحيط السلطات الرقابية المختصة علماً بتلك الممارسات.

(هـ) تزويد السلطات الرقابية بالمعلومات:

١٢. يجب أن تحصل السلطات الرقابية في الدول العشر من المصارف وبانتظام على المعلومات الكافية التي تساعد تلك السلطات على تقييم مستوى مخاطرة سعر الفائدة التي تتعرض لها المصارف. ويجب أن تتضمن تلك المعلومات آجال الاستحقاق والعملات ضمن محافظ الاستثمار المصرفية. والعوامل الأخرى ذات الصلة بالموضوع مثل الفرق بين أنشطة التداول والأنشطة الأخرى (غير التداول).

الفصل الرابع

**قياس كمي
لأنثر إدارة المخاطر على درجة الأمان المصرفي**

"الدراسة التطبيقية"

قياس كمي لأثر إدارة المخاطر على درجة الأمان المصرفي

مقدمة:

يتناول هذا الفصل دراسة أثر إدارة المخاطر المتعلقة بكل من السيولة والائتمان وملاءة رأس المال وتقلبات أسعار الفائدة ومعدل العائد على الاستثمار على درجة الأمان المصرفي وتوضيح طبيعة العلاقة بين هذه المتغيرات وقوة تأثيرها على الأمان المصرفي. ولتحقيق هذا الغرض تم استخدام برنامج Eviews وهو أحد البرامج المتقدمة في التحليل القياسي وبناء النماذج الاقتصادية وتقديرها، وقد تم تصميمه للتعامل مع المشاكل الإحصائية الناتجة عن تقدير نماذج الانحدار، مثل الارتباط الذاتي (autocorrelation) والمتعدد (multicollinearity) واختلاف التباين (heteroskedasticity) وأخطاء صياغة النماذج (misspecification). حيث يعمل على تحليل السلاسل الزمنية وأساليب فحص جذر الوحدة (unit roots) واختبار التكامل المشترك (tests cointegration) إضافة إلى تحليل البيانات من خلال نموذج (Panel data analysis). وهو يختلف عن برنامج التحليل الإحصائي SPSS والذي يعتبر برنامجاً شهيراً أيضاً ويستخدم في مجالات تطبيقية متعددة ولكنه غير متخصص في حالات تحليل الانحدار لعدم وجود أدوات فحص مشاكل الانحدار وتصحيحها. (Greene, 2003)

١/٤ خطوات الدراسة:

- أ- تم جمع القوائم المالية (الميزانية العمومية، وقائمة الأرباح والخسائر)، للمصارف المدرجة ضمن عينة الدراسة عن الفترة ما بين عامي (١٩٩٧-٢٠٠٧)، وذلك من المصارف نفسها (بالبريد العادي، أو بالبريد الإلكتروني)، واستمرت فترة جمع البيانات حوالي عشرة أشهر.
- ب- استخراج النسب المالية المتعلقة بمتغيرات الدراسة (مخاطر السيولة، مخاطر رأس المال، مخاطر العائد على إجمالي الأصول، مخاطر الائتمان، مخاطر سعر الفائدة) من القوائم المالية للمصارف، لاستخدامها في عملية التحليل المالي للتعرف إلى مدى تأثيرها على درجة الأمان المصرفي.
- ت- تم تفريغ نتائج النسب المالية المستخدمة بواسطة برنامج (Excel) على برنامج Eviews، التي تمثل كل نسبة منها متغيراً من المتغيرات التي تم قياس أثرها على درجة الأمان المصرفي.

ث - تم إجراء التحليل الإحصائي للبيانات المدخلة من خلال الاختبارات التالية:

(1) F. Test لإيجاد معادلة التقدير للأمان المصرفي باستخدام:

$$y_{it} = Z_i\alpha + \beta X_{it} + \varepsilon_{it}$$

(2) Hausman Test لإيجاد طبيعة ونوع العلاقة بين متغيرات الدراسة المستقلة

ومتغيرها التابع وتحديد معنوية نموذج تقدير درجة الأمان المصرفي باستخدام:

$$w = c2[K-1] = [b-B']' y' - 1 [b-B']$$

٢/٤ الأسلوب المستخدم في تقدير نموذج الدراسة (Panel data analysis):

هناك ثلاثة أساليب لتحليل البيانات المالية من خلال نموذج Panel data analysis هي:

١. Pooled Ordinary Least Square (OLS)

٢. Fixed Effect

٣. Random Effect

وبغرض تحديد أسلوب التحليل الأكثر ملاءمة لبيانات الدراسة تم إجراء اختبارات المفاضلة التالية:

١/٢/٤ إجراء اختبار (F-test) من أجل المفاضلة بين أسلوب (Pooled OLS) أو

(Fixed Effect): بهدف اختبار الأسلوب الأفضل لتقدير النموذج المطلوب باستخدام المعادلة

التالية:

$$F(n-1, nT-N-K) = \frac{(e'e_{pooled} - e'e_{LSDV}) / (n-1)}{(e'e_{LSDV}) / (nt-n-k)}$$

حيث:

$$H_0: \alpha_1 = \alpha_2 = \alpha_3 = \alpha_\infty$$

الفرض العدمي: قيمة (ألفا) ثابتة عبر الزمن وعبر المصارف، أي أنها قيمة واحدة لدى كل المصارف عينة الدراسة والتي عددها (١٢) مصرف وعبر الفترة الزمنية للدراسة والتي تمتد عبر (١١) سنة وفي حالة قبول الفرض العدمي نستخدم أسلوب Pooled .

$$H1: \alpha_1 \neq \alpha_2 \neq \alpha_3 \neq \alpha_{\infty}$$

الفرض البديل: قيمة (ألفا) غير ثابتة عبر الزمن وعبر المصارف، أي أنها قيمة متغيرة تتغير من مصرف لآخر من المصارف عينة الدراسة، كما أنها تتغير عبر سنوات الدراسة، وفي حالة قبول الفرض البديل نستخدم أسلوب Fixed Effect .

وتشير:

F: رمز الاختبار (F-test)

n-1: درجة حرية تعني عدد المشاهدات (عدد المتغيرات * عدد السنوات) - 1

nT: عدد المشاهدات المقطعية (المصارف) * عدد المشاهدات الزمنية (السنوات)

N: عدد المصارف المستخدمة في النموذج.

K: معاملات المتغيرات المفسرة أو درجات الحرية. (عدد المعالم المقدرة بدون الحد الثابت)

e'epooled: مجموع مربعات الأخطاء للنموذج المقيد.

e'Elsdv: مجموع مربعات الأخطاء للنموذج غير المقيد. Least Square Divination

Variance

وقد أشارت نتائج الاختبار إلى أن قيمة (P. value < 0.05)، وبالتالي نرفض الفرض العدمي $H_0: \alpha=0$ ، ونقبل الفرض البديل $H_1: \alpha \neq 0$. أي أن الترجيح كان لصالح أسلوب (Fixed Effect). وهذا ما يوضحه فعلاً النموذج الرياضي لكل بنك حيث أن قيمة (ألفا) α تتغير بتغير قيمة Z (التغير في قيمة α نتيجة للتغير في قيمة Z)

نموذج رياضي لكل مصرف:

National Banks:

(1) Bank of Palestine LTD

$$BH_BOP = -1.85 - 1.57 + 1.13 * ROA_BOP + 0.05 * IR_BOP + 0.17 * CPR_BOP - 0.10 * CR_BOP + 0.05 * LR_BOP$$

(2) AL- Quds Bank for Development & Investment

$$BH_QB = 7.45 - 1.57 + 1.13 * ROA_QB + 0.05 * IR_QB + 0.17 * CPR_QB - 0.10 * CR_QB + 0.05 * LR_QB$$

(3) Palestine Investment Bank

$$\text{BH_PIB} = 7.91 - 1.57 + 1.13 * \text{ROA_PIB} + 0.05 * \text{IR_PIB} + 0.17 * \text{CPR_PIB} - 0.10 * \text{CR_PIB} + 0.05 * \text{LR_PIB}$$

(4) Commercial Bank of Palestine

$$\text{BH_CBOP} = 1.19 - 1.57 + 1.13 * \text{ROA_CBOP} + 0.05 * \text{IR_CBOP} + 0.17 * \text{CPR_CBOP} - 0.10 * \text{CR_CBOP} + 0.05 * \text{LR_CBOP}$$

Arab Banks:

(1) Cairo Amman Bank

$$\text{BH_CAB} = -4.46 - 1.57 + 1.13 * \text{ROA_CAB} + 0.05 * \text{IR_CAB} + 0.17 * \text{CPR_CAB} - 0.10 * \text{CR_CAB} + 0.05 * \text{LR_CAB}$$

(2) Arab Bank

$$\text{BH_AB} = -4.91 - 1.57 + 1.13 * \text{ROA_AB} + 0.05 * \text{IR_AB} + 0.17 * \text{CPR_AB} - 0.10 * \text{CR_AB} + 0.05 * \text{LR_AB}$$

(3) Bank of Jordan

$$\text{BH_JOB} = -2.76 - 1.57 + 1.13 * \text{ROA_JOB} + 0.05 * \text{IR_JOB} + 0.17 * \text{CPR_JOB} - 0.10 * \text{CR_JOB} + 0.05 * \text{LR_JOB}$$

(4) Egyptian Arab Land Bank

$$\text{BH_EALB} = 1.59 - 1.57 + 1.13 * \text{ROA_EALB} + 0.05 * \text{IR_EALB} + 0.17 * \text{CPR_EALB} - 0.10 * \text{CR_EALB} + 0.05 * \text{LR_EALB}$$

(5) Jordan Ahli Bank

$$\text{BH_JAB} = -4.46 - 1.57 + 1.13 * \text{ROA_JAB} + 0.05 * \text{IR_JAB} + 0.17 * \text{CPR_JAB} - 0.10 * \text{CR_JAB} + 0.05 * \text{LR_JAB}$$

(6) Jordan Commercial Bank

$$\text{BH_JCB} = -1.59 - 1.57 + 1.13 * \text{ROA_JCB} + 0.05 * \text{IR_JCB} + 0.17 * \text{CPR_JCB} - 0.10 * \text{CR_JCB} + 0.05 * \text{LR_JCB}$$

(7) Union Bank for Saving & Investment

$$\text{BH_UBFSI} = 4.68 - 1.57 + 1.13 * \text{ROA_UBFSI} + 0.05 * \text{IR_UBFSI} + 0.17 * \text{CPR_UBFSI} - 0.10 * \text{CR_UBFSI} + 0.05 * \text{LR_UBFSI}$$

(8) The Housing Bank for Trade & Finance

$$\text{BH_HBFTF} = -2.58 - 1.57 + 1.13 * \text{ROA_HBFTF} + 0.05 * \text{IR_HBFTF} + 0.17 * \text{CPR_HBFTF} - 0.10 * \text{CR_HBFTF} + 0.05 * \text{LR_HBFTF}$$

هذه النماذج كانت تطبيقاً للمعادلة التالية:

The functional forms of one-way panel data models are as follows.

Fixed group effect model: $y_{it} = (\alpha + \mu_i) + X'_{it}\beta + v_{it}$, where $v_{it} \sim IID(0, \sigma_v^2)$.

Fixed group effect model: $y_{it} = \alpha + X'_{it}\beta + (\mu_i + v_{it})$, where $v_{it} \sim IID(0, \sigma_v^2)$.

The notations used in this document are,

- \bar{y}_i : dependent variable (DV) mean of group i .
- \bar{x}_{it} : means of independent variables (IVs) at time t .
- $\bar{y}_{..}$ and $\bar{x}_{..}$ for overall means of the DV and IVs, respectively.
- n : the number of groups or firms
- T : the number of time periods
- $N=nT$: total number of observations
- k : the number of regressors excluding dummy variables
- $K=k+1$ (including the intercept)

٢/٢/٤ إجراء اختبار (Hausman Test) من أجل المفاضلة بين أسلوب (Random Effect) أو (Fixed Effect).

باستخدام المعادلة التالية:

$$\eta = c2[K-1] = [b-B']' y' - 1 [b-B']$$

حيث:

H0 : no correlation الفرض العدمي: لا يوجد ارتباط ذاتي بين المتغيرات

H1 : correlation الفرض البديل: يوجد ارتباط ذاتي بين المتغيرات

وتتبع η توزيع χ^2 عند درجات حرية $[K-1]$ ، وتشير $[b-B']'$ إلى تدوير مصفوفة المعاملات

المقدرة للنموذج (Fixed Effect) و (Random Effect) ،

كما تشير $[b-B']'$ إلى معكوس مصفوفة التباين مضروب في مصفوفة المعاملات.

وقد أشارت نتائج الاختبار إلى أن قيمة (P. value < 0.05) وهو ما يعني رفض الفرض العدمي $H_0 : \text{no correlation}$ ، وقبول الفرض البديل $H_1 : \text{correlation}$. أي أن الترجيح كان لصالح أسلوب Fixed effect.

وبناء على ذلك، فإن أسلوب التحليل (Fixed effect) ذو معنوية وكفاءة أكبر في تقدير بيانات الدراسة عن أساليب التحليل الأخرى داخل نموذج (Panel Data)، هذا ومن الجدير بالذكر أن استخدام طريقة Fixed effect تساهم في التحكم في المتغيرات المهملة التي تختلف (Cross-sectional) حسب عدد المصارف وعبر الزمن، وفي هذه الحالة فإن التباين في النموذج يكون في المقطع (α) عبر المصارف وعبر الزمن، وبالتالي ستصبح معادلة التقدير للأمان المصرفي على النحو التالي (1):

$$y_{it} = Z_i\alpha + \beta X_{it} + \varepsilon_{it}$$

حيث أن:

y : تشير إلى المتغير التابع (الأمان المصرفي)

i : تشير إلى عدد المصارف عينة الدراسة (٢١ مصرفاً) $i = (1, 2, \dots, 12)$

t : تشير إلى عدد سنوات الدراسة (إحدى عشرة سنة من ١٩٩٧-٢٠٠٧)

Z : متغيرات غير مرئية تؤثر في درجة الأمان المصرفي تختلف من مصرف لآخر غير العوامل المدرجة في النموذج. (انظر الملحق الإحصائي رقم ١)

α : تشير إلى ألفا (وهي قيمة ثابتة عبر المصارف وعبر الزمن)

β : بيتا (المعامل لكل متغير من المتغيرات المستقلة للدراسة - وهي الميل الحدي بمعنى

إذا تغير المتغير X بمقدار ١٠% ستغير درجة الأمان المصرفي بمقدار β)

X : متجه يشمل العديد من المتغيرات المستقلة وهي: (مخاطر السيولة - مخاطر الائتمان - مخاطر رأس المال - مخاطر سعر الفائدة - العائد على إجمالي الأصول).

ε : الخطأ العشوائي (احتمالية حدوث خطأ في النموذج أو مقدار الخطأ في النموذج).

هذا كما اشتمل المتجه X_{it} على المتغيرات المفسرة للنموذج التي تضمنت المتغيرات المستقلة.

(1) William H. Greene, 2003, **Fifth Edition Econometric Analysis**, New York University, Prentice Hall, PP. 283-305.

ملاحظة: تم إضافة $t + i$ إلى قيمة X للإشارة إلى أن قيمة X تتغير عبر المصارف وعبر الزمن. بينما تم إضافة 1 فقط إلى Z للإشارة إلى أن قيمة Z تتغير عبر المصارف ولا تتغير عبر الزمن.

٣/٤ أنموذج الدراسة العام:

تعرض الدراسة فيما يلي أهم نتائج تحليل (Fixed effect)، وذلك بواسطة (٤) نماذج، وقد أجرت الدراسة اختبار لكل نموذج مع النموذج السابق له، وذلك بهدف قياس ما إذا كان إضافة متغير إلى كل نموذج بالنسبة للنموذج السابق له يحسن من القوة التفسيرية لهذا النموذج أم لا، ويتم الاستدلال على معنوية النموذج من خلال ($P. value < 0.05$) - انظر جدول (١١). وبتطبيق أسلوب تحليل (Fixed effect) على بيانات الدراسة لمعالجة الانحدار، قامت الباحثة باستخدام متغيرات الدراسة وإدخالها على مراحل متعددة لاختبار القوة التفسيرية لكل متغير من متغيرات الدراسة على درجة الأمان المصرفي، من خلال إضافة كل متغير على النموذج الذي يليه، ليصبح لدينا (٤) نماذج توضح القوة التفسيرية للمتغيرات عند إدخالها بناءً على معنوية النموذج ككل من خلال اختبار (F-test) و (Husman Test) بالاعتماد على قيمة ($P. value < 0.05$) وهي على النحو التالي (للمزيد انظر الملحق الإحصائي رقم ٢)

النموذج (١): تم التعامل في هذا النموذج مع متغيرين فقط هما: العائد على إجمالي الموجودات ومخاطر سعر الفائدة، لقياس أثر هذين المتغيرين على مؤشر الأمان المصرفي، وعلى الرغم مما أظهرته نتائج التحليل - لاختبار معنوية المتغيرات - لهذا النموذج من أن العائد على إجمالي الأصول يرتبط بعلاقة طردية ومعنوية مع مؤشر الأمان المصرفي، بينما أظهرت النتائج علاقة عكسية وغير معنوية لمؤشر مخاطر سعر الفائدة مع مؤشر الأمان المصرفي، إلا أنه بإجراء اختبار Husman Test - لاختبار معنوية النموذج ككل - يتبين عدم معنوية النموذج.

النموذج (٢): في هذا النموذج تم إضافة متغير يعكس مدى قدرة رأس مال البنك على تغطية المخاطر، وذلك بهدف قياس أثر إضافة هذا المتغير مقارنة بالنموذج السابق، ومدى التحسين في القوة التفسيرية للنموذج رقم (٢) الحالي، وقد توصلت الدراسة إلى أن معدل العائد على إجمالي الأصول ومخاطر سعر الفائدة يرتبط بعلاقة طردية ومعنوية مع مؤشر الأمان المصرفي، بينما مخاطر رأس المال ترتبط بعلاقة عكسية مع مؤشر الأمان المصرفي. إلا أنه بإجراء اختبار

Husman Test - لاختبار معنوية النموذج ككل - يتبين عدم معنوية النموذج ككل عند إضافة مؤشر كفاية رأس المال، وهو ما يعني أن إضافة هذا المؤشر لن يحسن من القوة التفسيرية للنموذج رقم (٢) الحالي مقارنة بالنموذج السابق.

النموذج (٣): في هذا النموذج تم إضافة متغير يتعلق بمخاطر الائتمان، وذلك بهدف اختبار ما إذا كانت إضافة المتغير المذكور إلى هذا النموذج بالنسبة للنموذج السابق تحسن من القوة التفسيرية للنموذج، ويتم الاستدلال على معنوية النموذج من خلال $(P. value .001 < 0.05)$ ، وقد أظهرت الدراسة أن مؤشر معدل العائد على إجمالي الأصول ومخاطر سعر الفائدة و مخاطر رأس المال يرتبط بعلاقة طردية ومعنوية مع مؤشر الأمان المصرفي، بينما مؤشر مخاطر الائتمان يرتبط بعلاقة عكسية ومعنوية عند $(P. value .059 < 0.10)$ مع مؤشر الأمان المصرفي. وتشير نتائج اختبار F-test - لاختبار معنوية النموذج ككل - إلى معنوية هذا النموذج، وهو ما يعني أفضلية تطبيق النموذج رقم (٣) الحالي مقارنة بالنموذج رقم (٢) السابق.

النموذج (٤): في هذا النموذج تم إضافة متغير يتعلق بمخاطر السيولة، وذلك بهدف اختبار ما إذا كانت إضافة هذا المتغير إلى النموذج الحالي يحسن من القوة التفسيرية للنموذج، ويتم الاستدلال على معنوية النموذج من خلال $(P. value .0012 < 0.05)$ ، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن مؤشر معدل العائد على إجمالي الأصول ومخاطر سعر الفائدة ومخاطر رأس المال ومخاطر السيولة يرتبط بعلاقة طردية ومعنوية مع مؤشر الأمان المصرفي، بينما مؤشر مخاطر الائتمان يرتبط بعلاقة عكسية ومعنوية عند $(P. value .0148 < 0.10)$ مع مؤشر الأمان المصرفي. وتشير نتائج اختبار F-test - لاختبار معنوية النموذج ككل - إلى معنوية هذا النموذج، وهو ما يعني أفضلية تطبيق النموذج رقم (٤) مقارنة بالنموذج السابق.

جدول رقم (٩) نتائج نموذج انحدار (Fixed effect) لأثر إدارة المخاطر على درجة الأمان المصرفي

	Model (1)	Model (2)	Model (3)	Model (4)	نوع العلاقة مع درجة الأمان المصرفي	التأثير
معدل العائد على الأصول	1.855746*** (0.0088)	1.198242** (0.004)	1.03** (0.015)	1.1257*** (0.0075)	طردية	معنوية
سعر الفائدة	-0.025593 (0.1075)	0.058*** (0.00)	0.051904*** (0.00)	0.05093*** (0.00)	طردية	معنوية
كفاية رأس المال		-0.183*** (0.00)	0.18843*** (0.00)	0.1688*** (0.00)	طردية	معنوية
معدلات الائتمان			-0.07* (0.059)	-0.1064** (0.0148)	عكسية	معنوية
معدل السيولة				0.0489* (0.09)	طردية	معنوية
No Observations	132	132	132	132		
R2	0.736552	0.915	0.912	0.916		
(P-value) Hausman test	0.0538	0.17	0.001	0.0012		
Constant	11.77***	-0.1908***	1.1509	-1.5666		
F test(model 2v model 1)		28.3***				
F test(model 3 v model 2)			26.03***			
F test(model 4 v model 3)				20.23***		

* معنوية عند درجة أقل من 0.10

** معنوية عند درجة أقل من 0.05

*** معنوية عند درجة أقل من 0.01

وحول ما سبق يتبين ما يلي:

١. معدل العائد على إجمالي الموجودات:

يتضح من النموذج رقم (٤) أنه كلما زاد معدل العائد على إجمالي الموجودات بمقدار (١٠%) سيزداد عليه زيادة في درجة الأمان المصرفي بمقدار (١١,٢%) إيجاباً. وقد أكدت الدراسات السابقة على ذلك حيث أشارت دراسة (خريوش والزعبي والعبادي، ٢٠٠٤) إلى وجود علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين درجة الأمان المصرفي ومعدل العائد على الموجودات، وقد خلصت دراسة أخرى لـ (Molyneax, 1992) قامت بتحليل العلاقة بين (الأمان المصرفي) ومعدل العائد على الموجودات المتاحة ومعدل العائد على الاستثمار خلال الفترة (١٩٨٦-١٩٨٩) في ثماني عشرة دولة أوروبية، إلى وجود علاقة إيجابية طردية بين (الأمان المصرفي) ومعدل العائد على إجمالي الموجودات، كما أن دراسة (smith & stulz, 1996) باستخدام Panel Data ، أوجدت أثر معنوي وطردية بين الأمان والاستثمارات، وهو ما يتوافق مع ما توصلت إليه الدراسة الحالية في نتائجها حول العلاقة بين الأمان المصرفي ومعدل العائد على إجمالي الموجودات.

٢. مخاطر سعر الفائدة:

يتضح من النموذج رقم (٤) أنه كلما زادت هوامش سعر الفائدة بمقدار (١٠%) سيزداد عليه زيادة في درجة الأمان المصرفي بمقدار (٠,٥%) إيجاباً، حيث أنه كلما ارتفعت هوامش أسعار الفائدة كلما زادت درجة ربحية المصارف وبالتالي التأثير إيجاباً على درجة الأمان المصرفي. وقد أكدت الدراسات السابقة على ذلك حيث أشارت دراسة (Amiyatosh Purnanandam, 2004) على وجود علاقة معنوية وطردية بين مخاطر سعر الفائدة والأمان المصرفي، كما أوضحت دراسة (الرشدان، ٢٠٠٢) أيضاً بأن هناك أثر لمخاطر سعر الفائدة على ربحية المصارف ومن ثم درجة الأمان المصرفي.

٣. مخاطر رأس المال:

يتضح من النموذج رقم (٤) أنه كلما زادت ملاءة رأس المال بمقدار (١٠%) سيزداد عليه زيادة في درجة الأمان المصرفي بمقدار (١,٦٨%) إيجاباً، وهذا يعني أنه كلما زادت درجة ملاءة رأس المال عن الحدود المتعارف عليها تعززت درجة الأمان المصرفي. وقد أكدت بعض الدراسات السابقة على ذلك حيث أشارت دراسة (غانم، ٢٠٠٢) إلى وجود علاقة طردية بين مخاطر رأس المال والربحية ومن ثم درجة الأمان المصرفي.

٤. مخاطر الائتمان:

يتضح من النموذج رقم (٤) أنه كلما زادت هوامش الائتمان بمقدار (١٠%) تأثرت درجة الأمان المصرفي بمقدار (١%) سلباً. وقد أكدت الدراسات السابقة على ذلك حيث أشارت دراسة (خريوش والزعبي والعبادي، ٢٠٠٤) إلى وجود علاقة سالبة وذات دلالة إحصائية بين درجة الأمان المصرفي ومخاطر الائتمان، كما أشارت دراسة (Beven, 2000) إلى وجود علاقة سالبة بين المديونية والقروض طويلة وقصير الأجل، كذلك كشفت دراسة (غانم، ٢٠٠٢) عن وجود علاقة عكسية بين مخاطر الائتمان من جهة والربحية من جهة أخرى ومن ثم درجة الأمان المصرفي.

٥. مخاطر السيولة:

يتضح من النموذج رقم (٤) أنه كلما زادت درجة السيولة بمقدار (١٠%) سيترتب عليه زيادة في درجة الأمان المصرفي بمقدار (٠,٤٨%) إيجاباً. وقد أكدت بعض الدراسات السابقة على ذلك حيث أشارت دراسة (Jose M. Berrospide & et.al., 2008) إلى وجود علاقة معنوية طردية بين درجة الأمان المصرفي ودرجة السيولة، كما توصلت دراسة (غانم، ٢٠٠٢) إلى وجود علاقة طردية بين مخاطر السيولة من جهة والربحية من جهة أخرى.

وبناءً على ما تقدم يتضح ما يلي:

- ١) توجد علاقة معنوية (طردية) ذات دلالة إحصائية بين معدل العائد على إجمالي الموجودات (ROA) ودرجة أمان الجهاز المصرفي الفلسطيني.
- ٢) توجد علاقة معنوية (طردية) ذات دلالة إحصائية بين مخاطر سعر الفائدة (IR) ودرجة أمان الجهاز المصرفي الفلسطيني.
- ٣) توجد علاقة معنوية (طردية) ذات دلالة إحصائية بين مخاطر ملاءة رأس المال (CAR) ودرجة أمان الجهاز المصرفي الفلسطيني.
- ٤) توجد علاقة معنوية (عكسية) ذات دلالة إحصائية بين مخاطر هوامش الائتمان (CR) ودرجة أمان الجهاز المصرفي الفلسطيني.
- ٥) توجد علاقة معنوية (طردية) ذات دلالة إحصائية بين مخاطر درجة السيولة (LR) ودرجة أمان الجهاز المصرفي الفلسطيني.

ويوضح الجدول التالي ملخصات لهذه العلاقات:

جدول (١٠) يوضح العلاقات بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع

المتغير التابع	المتغيرات المستقلة	اتجاه العلاقة
درجة الأمان المصرفي	مخاطر السيولة (LR)	علاقة طردية
	مخاطر الائتمان (CR)	علاقة عكسية
	مخاطر رأس المال (CAR)	علاقة طردية
	مخاطر سعر الفائدة (IR)	علاقة طردية
	معدل العائد على إجمالي الموجودات (ROA)	علاقة طردية

وبالتالي تكون الدراسة قبلت الفرضيات.

٤/٤ النتائج والتوصيات:

١/٤/٤ النتائج:

في ضوء ما تقدم يمكن استخلاص النتائج التالية:

١. لما كانت عملية التحليل المالي لها دور هام في تحديد مكامن الضعف والقوة في السياسية المالية المتبعة، لذلك لم تعد هذه العملية قاصرة على المحتوى الكمي للأرقام الدفترية التي تظهرها البيانات المالية المنشورة، وإنما يتعدى اهتمام المحلل المالي إلى البحث فيما وراء هذه الأرقام من دلالات، وهذا يتطلب وجود معايير متعددة لقياس الأداء ومقارنة النتائج التي يتم التوصل إليها به.
٢. أهمية توفر إطار لإدارة المخاطر في كل مصرف، يتصف بالشمولية، بحيث يغطي جميع المخاطر التي قد يتعرض لها، حيث يتم خلاله تحديد أنظمة إدارة المخاطر وإجراءاتها، كما يجب أن يتصف بالمرونة حتى يتوافق مع التغيرات في بيئة الأعمال ويكون إطاراً فاعلاً لإدارة المخاطر.
٣. تعد السيولة النقدية وشبه النقدية وتوفيرها من الأهداف الأساسية للمصارف، وذلك لاحتياجها المستمر إلى مستويات محددة من السيولة النقدية. لكي تتمكن من الوفاء بالتزاماتها المالية في مواعيد استحقاقها، حيث أظهرت نتائج الدراسة التحليلية أنه كلما زادت درجة السيولة بمقدار ١٠% سيزرتب عليه زيادة في درجة الأمان المصرفي بمقدار ٤٨%. إيجاباً.
٤. أظهرت الدراسة أن من أهم العوامل المؤدية إلى تعثر المصارف هو ارتفاع معدلات المخاطر في التسهيلات الائتمانية (الرديئة) التي تقدمها هذه المصارف لعملائها، وقد بينت نتائج الدراسة التحليلية أنه كلما زادت هوامش الائتمان بمقدار ١٠% تأثرت درجة الأمان المصرفي بمقدار ١% سلباً.
٥. يعتبر كفاية رأس المال الممتلك ضروري لسلامة المصرف وتدعيم الثقة فيه والمحافظة على مستوى الأمان المناسب،، حيث أشارت نتائج الدراسة التحليلية أنه كلما زادت ملاءة رأس المال بمقدار ١٠% سيزرتب عليه زيادة في درجة الأمان المصرفي بمقدار ١,٦٨% إيجاباً.
٦. يمكن للبنك تغطية مركزه ضد مخاطر ارتفاع أسعار الفائدة على الودائع بإبرام عقود مبادلة أسعار فائدة، حيث تتم بمقتضاها مبادلة سعر الفائدة الثابت على القروض بسعر

فائدة متغير، وقد أوضحت نتائج الدراسة التحليلية أنه كلما زادت هوامش سعر الفائدة بمقدار ١٠% سترتب عليه زيادة في درجة الأمان المصرفي بمقدار ٥.٠% إيجاباً.

٧. أوضحت الدراسة أن كل من مخاطر السيولة، مخاطر الائتمان، مخاطر رأس المال، مخاطر سعر الفائدة، ومعدل العائد على إجمالي الموجودات من المؤثرات الهامة في درجة الأمان المصرفي.

٨. تم اختبار مدى تأثير مجموعة من المتغيرات المستقلة (المخاطر المصرفية) على المتغير التابع (درجة الأمان المصرفي) باستخدام أسلوب Fixed Effect ونموذج F. test للبنوك التجارية موضوع الدراسة عن الفترة موضوع الدراسة من خلال خمس نسب مالية، وقد أظهرت نتائج الاختبار أن هناك أربع متغيرات تربطها علاقة معنوية طردية ذات دلالة إحصائية بدرجة الأمان المصرفي، ومتغير آخر يرتبط بعلاقة معنوية عكسية بدرجة الأمان المصرفي، وذلك من خلال تطبيق النموذج التالي للتنبؤ بدرجة الأمان للجهاز المصرفي الفلسطيني:

$$y_{it} = Z_i\alpha + \beta X_{it} + \epsilon_{it}$$

٢/٤/٤ التوصيات:

١. ضرورة قيام المصارف بالتركيز على الدور الفاعل لعملية التحليل المالي بالنظر إلى دورها الأساسي في الكشف عن نقاط الضعف في الأداء المصرفي وترشيدها لإيجاد التطور المناسب.
٢. العمل على تطوير ثقافة وآليات التعامل مع المخاطر المصرفية، وبيان خطورة غياب ذلك، وما يترتب عليها من انعكاسات سلبية على درجة الأمان المصرفي، تحقيقاً لعناصر الانضباط والاستقرار والتعامل في السوق المالي.
٣. التطوير المستمر للضوابط الرقابية والمصرفية اللازمة لضمان حسن إدارة المخاطر، وبيان قوة تأثيرها على الأمان المصرفي.
٤. ضرورة أن يكون هناك تحديد واضح من قبل سلطة النقد والإدارة المصرفية لسياسات إدارة المخاطر وأساليب قياسها ومتابعتها والسيطرة عليها.
٥. يجب أن يخضع إطار إدارة المخاطر للمراجعة المستمرة، من قبل الإدارة المصرفية وذلك بمراجعة السياسات والإجراءات، حتى تتوافق مع المتغيرات الداخلية والخارجية.
٦. لكي يتمكن كل بنك من إدارة السيولة بكفاءة لا بد من أن يحدد مصادر الأموال ومصادر الطلب عليها، وتحديد التدفقات النقدية ومعرفة مواطن التعارض بين السيولة والربحية والأمان، وتحديد الإجراءات اللازمة لحل أية تعارضات.
٧. إدارة الائتمان تتعرض على عدد من المخاطر عند اتخاذ القرار الائتماني، ولا يكفي إدارة الائتمان عند نقطة الاعتراف بهذه المخاطر، وإنما يجب الاهتمام أيضاً بمعرفة أسبابها العوامل التي تزيد من احتمالات حدوثها، إذ كلما تمكنت إدارة الائتمان من تحديد سبب المخاطر كلما تمكنت من أن تتحوط أكثر وتسيطر على هذه المخاطر مما سيكون له تأثير بالغ الأهمية في نمو البنك واستقراره باعتباره مؤسسة مالية وسيطة تعمل بأموال الآخرين.
٨. يجب أن يكون رأس المال الممتلك كافياً لتغطية الموجودات الثابتة التي يحتاج إليها المصرف، ومواجهة الخسائر التشغيلية الناجمة عن عمليات الإقراض والاستثمار.
٩. لكي يكون المصرف قادراً على فهم مدى تعرضه لمخاطر سعر الفائدة وتلاشي مخاطر الإفلاس، لا بد له من صياغة إطار تطبيقي لاستراتيجيات المشتقات بعد تكوين الغطاء التأميني.
١٠. العمل على تطبيق نموذج الدراسة الذي تم اختباره تطبيقياً

$$(y_{it} = Z_{it}\alpha + \beta X_{it} + \epsilon_{it})$$

لغرض الوقوف على تأثير كل من العوامل المتعلقة

بالمخاطر المصرفية المذكورة على درجة الأمان المصرفي وبالتالي الكشف عن مدى تأثير كل عامل في تحقيق درجة الأمان المصرفي المطلوبة لكل مصرف.

١١. ضرورة بإنشاء مؤسسة ضمان ودائع، لحماية المودعين لدى البنوك التجارية العاملة في فلسطين.

١٢. ضرورة القيام بالمزيد من الدراسات والأبحاث للوقوف على مدى استقرار تأثير المتغيرات على درجة الأمان المصرفي، والتنبؤ بما يمكن أن يكون عليه الوضع في المستقبل بغرض اتخاذ الإجراءات اللازمة لتفادي السلبات المتعلقة بها.

٥/٤ الدراسات المقترحة:

١. العوامل المؤثرة على درجة أمان البنوك الإسلامية العاملة في فلسطين - دراسة تحليلية-.
٢. آليات التعامل مع المخاطر المصرفية وانعكاساتها على درجة الأمان المصرفي.
٣. أثر الهيكل التنظيمي على إدارة المخاطر المصرفية.
٤. أثر نظم المعلومات الإدارية على إدارة المخاطر المصرفية.
٥. الأمان المصرفي في ظل التمويل الخارجي.
٦. الأمان المصرفي في ظل الاستثمارات الخارجية للبنوك التجارية العاملة في فلسطين.
٧. تقييم الأداء المالي للمصارف التجارية العاملة في فلسطين.

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع

٧ الكتب العربية:

١. آل علي، رضا صاحب، (٢٠٠٢م)، "إدارة المصارف: مدخل تحليلي كمي معاصر"، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن: عمان.
٢. أبو حمد، رضا، (٢٠٠٢م)، "إدارة المصارف - مدخل تحليلي كمي معاصر"، الطبعة الأولى، دار الفكر للطباعة، الأردن: عمان.
٣. ارشيد، عبد المعطي، وجودة، محفوظ، (١٩٩٩م)، "إدارة الائتمان"، دار وائل للنشر، الأردن: عمان.
٤. الأمين، صالح (١٩٩١م)، "اقتصاديات النقود والمصارف"، ليبيا: كلية المحاسبة.
٥. البديري، حسين جميل، (٢٠٠٣م)، "البنوك: مدخل إداري ومحاسبي"، مؤسسة الوراق، الأردن: عمان.
٦. برونوطي، سعاد نائف، (٢٠٠٨م)، "الإدارة - أساسيات إدارة الأعمال -"، الطبعة الرابعة، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن: عمان.
٧. جبر، هشام (٢٠٠٦م)، "إدارة المصارف - أصولها العلمية والعملية -"، الطبعة الثانية، عمادة البحث العلمي - جامعة النجاح الوطنية، فلسطين: نابلس.
٨. جبر، هشام، (٢٠٠٢م)، "برنامج تدريبي حول تحليل الائتمان"، معهد فلسطين للدراسات المالية والمصرفية، فلسطين: البيرة.
٩. الحسيني، فلاح، والدوري، مؤيد، (٢٠٠٠م)، "إدارة البنوك - مدخل كمي واستراتيجي معاصر -"، دار وائل للنشر، الأردن: عمان.
١٠. حشاد، نبيل (٢٠٠٥)، "دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفية"، مركز بحوث دراسات مالية ومصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الأردن: عمان.
١١. حشاد، نبيل، (٢٠٠٥م)، "دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفية"، موسوعة بازل (٢) - الجزء الثاني.
١٢. حماد، طارق عبد العال، (٢٠٠٥م)، "تقييم أداء البنوك التجارية - تحليل العائد والمخاطرة"، الدار الجامعية، القاهرة: جامعة عين شمس.
١٣. حماد، طارق عبد العال، (٢٠٠٧م)، "إدارة المخاطر - أفراد، إدارات، شركات، بنوك، مخاطر الائتمان والاستثمار والمشتقات وأسعار الصرف -"، الإسكندرية: الدار الجامعية.

١٤. حماد، طارق (١٩٩٩م)، "تقييم أداء المصارف التجارية - تحليل العائد والمخاطرة -"، الإسكندرية: الدار الجامعية.
١٥. حماد، طارق، (١٩٩٩م)، "تقييم أداء البنوك التجارية - تحليل العائد والمخاطرة -"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.
١٦. الحمزاوي، محمد كمال، (١٩٩٧م)، "اقتصاديات الائتمان المصرفي"، الإسكندرية: دار المعارف.
١٧. حمود، سمير سليم، (١٩٩٣م)، "التحليل الائتماني"، بيروت: دار الوحدة للطباعة والنشر.
١٨. الحناوي، محمد صالح، العبد، جلال إبراهيم (٢٠٠٧م)، "الإدارة المالية - مدخل القيمة واتخاذ القرارات -"، الإسكندرية: الدار الجامعية.
١٩. الحناوي، محمد صالح، عبد السلام، السيدة عبد الفتاح (٢٠٠١م)، "المؤسسات المالية: البورصة والبنوك التجارية"، الإسكندرية: الدار الجامعية.
٢٠. حنفي، عبد الغفار، أبو قحف، عبد السلام (٢٠٠٤م)، "الإدارة الحديثة في البنوك التجارية: السياسات المصرفية تحليل القوائم المالية - الجوانب التنظيمية - البنوك العربية"، الإسكندرية: الدار الجامعية.
٢١. حنفي، عبد الغفار، قرياقص، رسمية (٢٠٠٢م)، "مدخل معاصر في الإدارة المالية"، الإسكندرية: الدار الجامعية.
٢٢. حنفي، عبد الغفار، (٢٠٠٢م)، "إدارة المصارف - السياسات المصرفية، تحليل القوائم المالية، الجوانب التنظيمية، البنوك الإسلامية والتجارية في مصر ولبنان -" دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية: مصر.
٢٣. خصاونة، أحمد سليمان (٢٠٠٨م)، "المصارف الإسلامية - مقررات لجنة بازل، تحديات العولمة، إستراتيجية مواجهتها -"، الطبعة الأولى، عمان: عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع.
٢٤. دويدار، محمد، أسامة، الغولي (٢٠٠٣م)، "مبادئ الاقتصاد النقدي"، مصر، الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة.
٢٥. الراوي، خالد، سعادة، يوسف (٢٠٠٠م)، "التحليل المالي للقوائم المالية والإفصاح المحاسبي"، الطبعة الأولى، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.
٢٦. رمضان، زياد سليم، (٢٠٠٠م)، "الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك"، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن: عمان.
٢٧. رمضان، زياد، جودة، محفوظ أحمد (٢٠٠٠م)، "الاتجاهات المعاصرة في المصارف"، دار وائل للنشر والتوزيع.

٢٨. الزبيدي، حمزة، (٢٠٠٢م)، "إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني"، الطبعة الأولى، عمان: الوراق للنشر والتوزيع.
٢٩. السعيدة، فريد (٢٠٠٤م)، "الملخص الوجيز للإدارة والتحليل المالي"، الطبعة الأولى، عمان: مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع.
٣٠. سلطان، محمد سعيد (١٩٩٣م)، "إدارة المصارف"، بيروت: الدار الجامعية للطباعة والنشر.
٣١. سلطان، محمد سعيد، وآخرون، (١٩٨٩م)، "إدارة البنوك"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية: مصر.
٣٢. سويلم، محمد، (١٩٨٦م)، "إدارة المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية - مدخل مقارن -"، مكتبة الجلاء، القاهرة: مصر.
٣٣. السيسي، صلاح الدين، (٢٠٠٤م)، "قضايا مصرفية معاصرة/ دراسات نظرية وتطبيقية الائتمان المصرفي - الضمانات المصرفية - الاعتمادات المستندية" الطبعة الأولى، القاهرة: دار الفكر العربي.
٣٤. شافعي، محمد زكي، (— م)، "مقدمة في النقود والمصارف"، الطبعة السادسة، دار النهضة العربية.
٣٥. الشديفات، خلدون إبراهيم (٢٠٠١م)، "إدارة وتحليل مالي، عمان: دار وائل للنشر.
٣٦. الشواربي، عبد الحلیم، (٢٠٠٢م)، "إدارة المخاطر الائتمانية من وجهتي النظر المصرفية والقانونية"، الإسكندرية: منشأة المعارف.
٣٧. الصياح، عبد الستار والعامري، سعود (٢٠٠٣)، "الإدارة المالية اطر نظرية وحالات عملية"، الطبعة الأولى، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.
٣٨. الطويل، نائل عبد الرحمن صالح، (٢٠٠٠م)، "الأعمال المصرفية والجرائم الواقعة عليها"، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن: عمان.
٣٩. عبد الحميد، عبد المطلب (٢٠٠٢م)، "البنوك الشاملة: عملياتها وإدارتها"، الإسكندرية: الدار الجامعية.
٤٠. عبد الخالق، جودة، (١٩٩٠م)، "الاقتصاد الدولي: من المزايا النسبية إلى التبادل اللامتكافئ"، الطبعة الرابعة، دار النهضة العربية.
٤١. عبدالله، خالد أمين، (٢٠٠٠م)، "العمليات المصرفية: الطرق المحاسبية الحديثة"، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن: عمان.
٤٢. عبدالله، عقيل (١٩٩٩م)، "النقود والمصارف - منهج نقدي ومصرفي -"، الطبعة الأولى، عمان: دار الحامد للنشر.

٤٣. عساف، محمود (١٩٨٧م)، "إدارة المنشآت المالية"، القاهرة: مكتبة عين شمس.
٤٤. العصار، وآخرون (٢٠٠١م)، "الإدارة والتحليل المالي"، الطبعة الأولى، عمان: دار البركة للنشر والتوزيع.
٤٥. عقل، مفلح محمد (٢٠٠٦م)، "مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي"، الطبعة الأولى، عمان: مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع ودار أجنادين للنشر والتوزيع.
٤٦. الغندور، كامل، (٢٠٠٣م)، "محاور التحديث الفعال في المصارف العربية - فكر ما بعد الحداثة -"، اتحاد المصارف العربية.
٤٧. غنيم، أحمد، (٢٠٠٢م)، "صناعة قرارات الائتمان والتمويل في إطار الإستراتيجية الشاملة للبنك"، بور سعيد: ———.
٤٨. الفداغ، فداغ (٢٠٠٢م)، "المحاسبة المتوسطة - النظرية والتطبيق في القوائم المالية"، عمان: الوراق للنشر والتوزيع.
٤٩. الفراء، ماجد، مقداد، محمد (٢٠٠٤م)، "مناهج البحث والتحليل الإحصائي في العلوم الإدارية"، فلسطين، غزة.
٥٠. قانون المصارف رقم (٢) لسنة ٢٠٠٢م، سلطة النقد الفلسطينية، فلسطين.
٥١. الكرخي، مجيد (٢٠٠٧م)، "تقويم الأداء باستخدام النسب المالية"، الطبعة الأولى، عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع.
٥٢. اللوزي، سليمان أحمد، زويلف، مهدي حسن، الطراونة، مدحت إبراهيم، (١٩٩٧م)، "إدارة المصارف"، الطبعة الأولى، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
٥٣. محمد، محمد محمود عبد ربه، (٢٠٠٢م)، "قياس تكلفة مخاطر الائتمان المصرفي في البنوك التجارية"، الدار الجامعية، مصر: الإسكندرية.
٥٤. مطر، محمد (٢٠٠٠م)، "التحليل المالي والائتماني - الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية"، عمان: دار وائل للنشر.
٥٥. النعيمي، عدنان تايه، الخرشة، ياسين كاسب (٢٠٠٧م) "أساسيات في الإدارة المالية"، الطبعة الأولى، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.
٥٦. النعيمي، عدنان، الساعي، سعدون، سلام، أسامة، موسى، شقيري (٢٠٠٧م)، "الإدارة المالية - النظرية والتطبيق -"، الأردن، عمان: دار المسيرة.
٥٧. هندي، منير إبراهيم (١٩٩٦م)، "إدارة المصارف التجارية - مدخل اتخاذ القرارات -"، الطبعة الثالثة، الإسكندرية: المكتب العربي الحديث.
٥٨. هندي، منير إبراهيم (٢٠٠٦م)، "إدارة المخاطر باستخدام: التوريق والمشتقات"، الجزء الأول: التوريق، الإسكندرية: منشأة المعارف.

٧ الدوريات العربية:

١. —، —، متطلبات تطبيق التقييم الداخلي للمخاطر الائتمانية، الاجتماع الثالث عشر للجنة الرقابة المصرفية، أبو ظبي، ديسمبر، ٢٠٠٣م.
٢. —، —، "بناء المؤسسات من أجل الأسواق، تقرير عن التنمية في عام ٢٠٠٢"، البنك الدولي، مركز الأهرام للترجمة والنشر.
٣. أبو كرش، شريف، "إدارة مخاطر الائتمان المصرفي"، المؤتمر العلمي الأول للاستثمار والتمويل في فلسطين بين آفاق التنمية والتحديات المعاصر، الجامعة الإسلامية، ٩ مارس (٢٠٠٥م).
٤. بيريرا لبيت، سيرجيو، سندرارانجان، "قضايا في تحرير سعر الفائدة"، مجلة التمويل والتنمية، المجلد (٢٧)، العدد (٤)، ديسمبر ١٩٩٠.
٥. جوهر، محمد رمضان، مؤشرات تقييم أداء المصارف التجارية، معهد الدراسات المصرفية - المصرف المركزي المصري - عدد (٥)، ١٩٧٦م.
٦. الحسني، صادق محمد، الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي، مجلة مؤتمنة للبحوث والدراسات، المجلد (١٠)، العدد (٥)، عمادة البحث العلمي والدراسات العليا بجامعة مؤتمنة، عمان، تشرين ثاني، ١٩٩٥م.
٧. الخاوي، أحمد، "حول تطبيق اتفاقية بازل (٢)"، مجلة سبتمبر، العدد (١٠٨٥)، أيلول ٢٠٠٣. صفحة إلكترونية <http://www.26sept.com/newsweekprint.php>
٨. دائرة الأبحاث والسياسات النقدية بسلطة النقد الفلسطينية، "التطورات الاقتصادية والمصرفية في فلسطين بين عامي (٢٠٠٠ و٢٠٠١)"، رام الله: آذار ٢٠٠٢م.
٩. الرشدان، أيمن. (٢٠٠٢)، "محددات الربحية في المصارف التجارية الأردنية" - (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة آل البيت - عمان.
١٠. سليمان، حياة شحاتة (١٩٨٩م)، رسالة دكتوراة بعنوان: "مخاطر الائتمان في البنوك التجارية مع إشارة خاصة لمصر"، مصر - الجيزة - جامعة القاهرة.
١١. شاهين، علي، "إدارة مخاطر التمويل والاستثمار في المصارف الفلسطينية"، المؤتمر العلمي الأول، الاستثمار والتمويل في فلسطين بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة، الجامعة الإسلامية، ٩ مارس، (٢٠٠٥م).
١٢. شلبي، ماجدة، "الرقابة المصرفية في ظل التحولات الاقتصادية العالمية ومعايير لجنة بازل"، المجلة الاقتصادية، القاهرة، ٢٠٠٢م.

١٣. شلش، أبو الوفا فهمي، "حول المعيار الجديد لمعيار كفاية رأس المال - مقترحات لجنة بازل -"، النشرة الاقتصادية لبنك مصر، العدد الأول والثاني، ٢٠٠١م.
١٤. الطراونة، مدحت إبراهيم، "مشاكل التسهيلات الائتمانية في البنوك التجارية العاملة في جنوب الأردن"، مجلة مؤتة - سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية -، المجلد (١٧)، العدد (٧)، جامعة مؤتة، عمان، ٢٠٠٢م.
١٥. عليان، عبد الرحمن، المراجعة الإدارية - المفهوم والمبادئ، مجلة التكاليف، المجلد (١١)، العدد (٣)، الجمعية العربية للتكاليف، القاهرة، سبتمبر، ١٩٨٢م.
١٦. عمر، محمود عبد السلام، "لجنة بازل بين التوجهات القديمة والحديثة"، الدراسات المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المصرفية، العدد الأول، ١٩٩٦م.
١٧. عمر، محمود عبد السلام، "مدى استجابة المصارف الدولية والعربية لقرارات لجنة بازل"، الدراسات المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المصرفية، العدد الثاني، يونيو ١٩٩٦م.
١٨. الغندور، حافظ علي، "محاور التحديث الفعال في المصارف العربية (فكر ما بعد الحداثة)"، اتحاد المصارف العربية، (٢٠٠٣م).
١٩. محمود، محمود عبد العزيز، "الإطار الجديد لحساب معيار كفاية رأس المال المقترح من قبل لجنة بازل للرقابة المصرفية"، بحوث في مقرات لجنة بازل الجديدة وأبعادها بالنسبة للصناعة المصرفية العربية، اتحاد المصارف العربية، ٢٠٠٣م.
٢٠. محمود، محمود عبد العزيز، "معدل كفاية رأس المال للبنوك وفقاً لاتفاقية بازل والتطبيق في جمهورية مصر العربية"، سلسلة أوراق للمناقشة، المعهد المصرفي، القاهرة، يناير، ١٩٩٦م.
٢١. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني - ماس -، "أثر تطبيق قانون المصارف الفلسطيني على أداء القطاع الخاص"، فلسطين، ٢٠٠٨.
٢٢. ملحم، محمد فضل، "هيكل أسعار الفائدة المصرفية" مجلة البنوك في الأردن، المجلد (١٨)، العدد (٤)، ١٩٩٩.
٢٣. المليجي، هشام. "الحكم على كفاية رأس المال في البنوك التجارية - دراسة تطبيقية -"، المجلة العلمية لكلية التجارة، عدد (٢٦)، ص ٣٢٩-٤١٢.
٢٤. ناصر، الغريب، "مخاطر التمويل الإسلامي وأساليب التعامل معها"، اتحاد المصارف العربية. (٢٠٠٢م).
٢٥. النجار، فايق، "إدارة المخاطر المصرفية وإجراءات الرقابة فيها"، مجلة البنوك في فلسطين، العدد (٢٧)، ٢٠٠٥م.

٢٦. النعيمي، شهاب الدين، "قياس المخاطرة الإستراتيجية باستخدام مؤشرات مالية ذات طبيعة إستراتيجية دراسة تطبيقية في عينة من المصارف السودانية"، مجلة دراسات - العلوم الإدارية -، المجلد (٢٩)، العدد (١)، ٢٠٠٢م.

٧ المصادر والمراجع باللغة الانجليزية:

1. Badger, Peter, "Financial Insurance, Interest Rate Risk, and Derivatives", The Bankers Magazine (May – June, 1995) pp. 32-37.
2. Bank of Bakistan, Risk Management "Guidelines for Commercial Banks", 2006, www.sbp.org.pk
3. Basel Committee on Banking Supervision. "Report of The Steering Committee on Regulatory Capital", Basel, iif, May 2001.
4. Basel Committee on Banking Supervision. "Report of The Working Group on Operational Risk", Basel, iif, May 2001.
5. Beneston,G., Irnivne, p. and Rosenfeld, J., "Bank Capital Structure", Working Paper. Goizueta Business School, Emory University, Atlanty (2000).
6. Berger: " The Relationship Between Capital and Fornings in Banking" ,(1995).
7. Besley, Scatt, and Brigham, Eugene, "Essential of Managerial Finance", Harcourt Inc, 2000.
8. Bevan. A. and Danbolt J., "Capital Structure and Determinates", Working Paper Prepared, Under the ACE Financial Flows in Transition and Marker Economics: Bulgaria, Hungaria and UK,(2000),pp.1-47.
9. Bready, a., & Myers,c., "Principles Of Corporate Finance", 5Thed, U.S.A., N.Y.:Graw-Hill, In., 1996.
10. Brigham, Eugene, Gapenski, Louis, and Daves, Phillip, "Intermediate Financial Management" Dryden Press, 1999.
11. Corrado, Charles, Jordann, Bradford. "Fundamentals of Investments – Valuation and Management", 3rd – edition, 2005.
12. Dickerson,B., Campsey, B., And Brigham, E., "Introduction To Financial Management", Oregon State University, The Dryden Press, 1995.
13. Gibson, Charles, "Financial Reporting and Analysis" Photo Disc, 1999.
14. Gitman, Lawrence, "Principles of Managerial Finance" Pearson Education , Inc, 2003.
15. Griep, Clifford, "Ratings in the Changing Credit Risk Management Environment", The 2th EIBFS International conference, Emirates

- Institution for Banking & Financial Studies, Abu Dhabi, UAE, November 2001, p:1
16. Hamble, (1999), "**Bank Management – Text & Cases**", 4 Edition, U.S.A.
 17. Kaufman, G., Money, "**The Financial System And The Economic**", Rand Mc-graw College Publishing Company, 1997.
 18. Keegan, Mary, Management of Risk "**Principles and Concepts**", HM Treasury, The Orange Book, Working Papers, October 2004, www.hm-treasury.gov.uk
 19. Lamfalussy, Alexandre, "**Risk Management and Capital Allocation**", World of Banking, July – August, 1993, pp: 10-12.
 20. Luchett, D., "**Money Banking**", 3Rd Ed., New YORK Ma-grawhill Book Company, 1984.
 21. Makhamerh, M., "**Corporate Performance In Jordan**", A study of the Banking Sector, The Arab Bank Review, Vol. 2 (2000), No. 2.
 22. Malynex, P. and Thornton, J., "**Determinants of European Bank Profitability**", Journal of Banking and Finance, Vol. 16., (1992).
 23. Palfreman, D. and Ford, P., "**Elements of Banking**", Macdonald and Evans Ltd., 1985.
 24. Rose, Peter, 1991, "**Commercial Bank Management, Producing and Selling Financial Services**", Boston: Homewood, IRWIN.
 25. Ross, Stephen, Westreffield, Rondolph and Jaffe, Jeffrey "**Corporate Finance**", McGraw-Hill, 2002.
 26. Samules, T., Wilkes, F., And Bray Shaw, R., "**Management Of Copany Finance**", 6 Th Ed., London. An International Thomson Publishing Co., 1995.
 27. Saunders. Anthony (2000), "**Financial Institutions Management**", Irwin.
 28. Sinkey, Joseph (1993), "**Commercial Bank Financial Management**", Macmillan Publishing, New York.
 29. Stickney, Clyde, and Brown, Paul, "**Financial Reporting and Statement Analysis – A Strategic Perspective**" 4th Edition, 2000.
 30. The Financial Services Roundtable "**Subcommittee On Risk Management Principles**", Guiding Principles in Risk Management for US. Commercial Banks, June 1999, Washington, D.C www.fsround.org
 31. The World of Banking, "The Basle Committee Looks at Management of Interest Rate Risk", (Spring, 1997), pp: 28-29
 32. Van Home, James and John Wachowicz. 1995. "**Fundamentals of Financial Management**". 9th ed., Prentice Hall.
 33. Weygandt, Jerry, Kieso, Donald, and Kimmel, Paul, "**Accounting Principles**" John Wiley & Sons, 5th Edition, 2000.